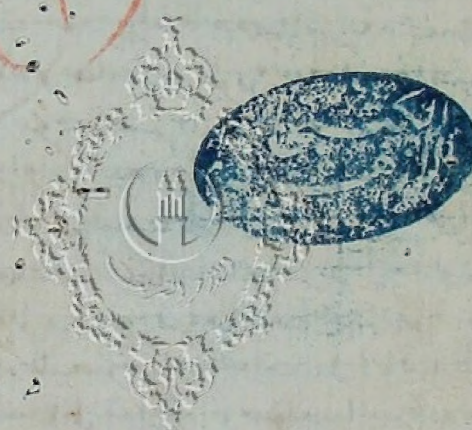


مكتبة
عبدالله
بن
عبدالله
جامع



١٠٧٧
٢٤٤

(١)



بسم الله الرحمن الرحيم محمدك اللهم يا من يسر صدورنا لمعرفة
القوابل والاصول ونصلي ونسلم على سيدنا محمد الذي حازنا على
براتب الود والقبول وعلى اله وصحبه الذين سيدوا الذين
بالمنقول والمعقول وبعد فيقول العبد الذليل محمد بن عبد الله
العبدوي المالك الذي هو من ذرية العارف بالله تعالى الشيخ علي
صالح العبدوي قد من الرب الكريم الفتاح بقرأة شيخ المحققين
الشيخ علي الصفيدي العبدوي المالك لشرح المحلي على الورقات
فسمعت منه بحديث فابته وبنات رابعة فجمعتها راجيا من الله
ان ينفعني بها دنيا واخرى وان يجعلني من المتقين له فاقول
وبالله التوفيق بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان جلستها اصل هي
خبرية او انشائية وصاحب الخبرية هي التي لا يتوقف حصول
مضمونها على التلفظ بها والخبرية الانشائية هي التي يتوقف حصول
مدلولها على التلفظ بها فقولنا زيد قائم مدلوله وهو شئ
القيام لزيد لا يتوقف على التلفظ بالخبرية فهي خبر وقولنا ضرب
مدلوله طلب ضرب زيد وهو لا يحصل الا بالتلفظ بالخبرية فتقوله
بسم الله الاكل بقدر فيه اكل مستعينا بسم الله ان جعلت اكله
للاستعانة او اكل متبركا بسم الله ان جعلت للمصاحبة ومعلوم
ان مدلول العامل وهو شئ قلا اكل المتكلم لا يتوقف على التلفظ
بجمله اكل فهي خبرية لكن صدرها وهو مستعينا بسم الله او
متبركا لا يحصل الا بالتلفظ بسم الله فهي باعتبار العجز الانشائية
فلنقال بعض المحققين انها خبرية باعتبار العجز الانشائية
باعتبار العجز وليست خبرية على الاطلاق ولا انشائية على
الاطلاق والا كان الكلام منكلا واعلم ان الاول قد يراد العامل فلا ين

الاصل

الاصل في الفعل للافعال وتقديره خاصا لان كل متاخر في وقت يظهر
حاجبا فتاة التسمية عند الله وتقديره موخر الاجل المحصر فالمعني بسم
الله اوله اي لا اوله الاستعينا ومتبركا بسم الله وهذا المحصر
من باب قصر الافراد اذا كان هناك من يستفاد ان المتبرك يحصل
بالله وبغيره كما لا ضنا من كذا ذهب اليه المتبركون المتبركون
بوجود الله وانما عبد والاصنام لاجل ان يقربوهم الى الله ويكمل
انه من قصر القلب ويكون ردا على الطائفة التي تنكر وجود
الله وان المتبرك والاستعانة بغير الله فقط والكلام على
السئلة مشهور فللا حاجة للإطالة به هذه ورقة بل على ان
اسم الكتاب ورقا منو والمسمى هل هو النقوش فقط والافا
فقط او المعاني فقط او النقوش مع الالفاظ او النقوش مع المعاني
او الالفاظ مع المعاني او الثلاثة احتمالات نسبة والتحقيق ان
مدلول اسمها المتبرك هو الالفاظ بقيد دلالتها على المعاني لا ان
النقوش لا سيما ظاهرا كل احد والمعاني خفية بخلاف الالفاظ فاما
متبركا من كل احد وظاهرا لكل احد واعلم ان المراد بالمعاني
في الشارح معاني الجملة المفيدة لا معاني الفردانية ومعاني الجملة المفيدة
هي النسب التامة واعلم ان الاوراق ظرف للنقوش والنقوش
دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على المعاني الحالة فيه بناء على
ظننا بوجود الذهني وهو التحقيق عندهم فتكون النقوش
ظرف الالفاظ والالفاظ ظرف المعاني واما ان قلنا بوجود الوجود
الذهني فتكون الالفاظ ظرفا للمعاني الذهنية وهي دالة على
المعاني الخارجية في الاوراق ظرف للنقوش بدون واسطة
والالفاظ بواسطة النقوش وظرفا للمعاني الخارجية بواسطة

الانفاذ والنقوش بناء على انوار الوجود الذهني اذ علمت ذلك كله فاسم
الانفاذ هو قولهم هذه عايد على الانفاذ الذهني سواء اقتد
المخيلة ام لا لان الانفاذ اعراض تنقضي بمجرد النطق فان قلت
انه نقض هذه يشار بها للمحسوس بحاسة البصر والانفاذ الذهني
ليست كذلك قلت سيم الانفاذ الذهني من حيث تعيينه للمحسوس
واستيعار لفظ هذه للمسمي فهو استمارة لتصريحه او جاز مرسل
اما برتبة او مرتبة في جعل الملوي استمارة تبعية واذا هـ
علمت ان هذه موضوع للمحسوس فمن قال شئت هذه الراجحة
يكون مجازا لا حقيقة بقي شيء اخر وهو ان ورقا جمع ورقة
وهي تلك الغصن المعلوم فلا يصح الاخبار بالورقات عن هذه هـ
القائدية على الانفاذ قلت انه من استعمال اسم المحل في الحال
بواسطة فهو مجاز مرسل وانما قلنا بواسطة لان الورقات
محل للنقوش والنقوش محل للانفاذ ويكون المراد بالورقات
هي الانفاذ التي طرفها النقوش وجعلت خبرا عن الانفاذ الذهني
فمفصل مفاد بين المبتدأ والخبر باعتبار المحل او يقال ان الورقات
حقيقة بقدر مصنف اي ذات ورقا فهو مجازا لا حذف والمجاز
بالخذف قسم اخر غير المجاز اللفوي والعقلي وغير الحقيقة فيها
ولعل هذا الذي تقدر من قبل جعل ورقا علما اما بعد جعله علما
فقد لوله الانفاذات مل ثم اعلم ان اسما الكتب من قبيل علم الجنس
وقيل من قبيل علم الشخص وعلى الاول فوراق اسم لما هيته كلية
تحتها جزئيات كالانفاذ الحاصلة من مزيد جزئي وكذا الحاصلة
من عمرو وهكذا افعل الجنس ما وضع لما هيته بتعريف التعيين في
الذهن وعلى الثاني وهو ان من قبيل علم الشخص فيقترن
بان

بان علم الشخص اسم لشخص وهذا المتقد وجوابه ان المتقد
لا يضر في علمية الشخص لان الانفاذ الحاصلة من عمرو هي الحاصلة
من حاله بقطع النظر عن المحل وقد دللنا لاضر في علمية الشخص
ثم اية علم ما في الذهن مجمل واسما الكتب هي الانفاذ المفصلة بما
بعد فلا يصح المجمل لانه يجمل المعنى ما في الذهن هو ورقا لان على
القول بان علم جنس فوراق اسم لما هيته الكلية وما في الذهن
جزئي منها فلا يصح الاخبار بالماهية عن جزئي منها وجوابه انه تقدر
نوع اي نوع هذه ورقا والنوع ما هيته كلية ويرد عليه ان في
الذهن مجمل ونوع المجمل مع ان سمي ورقا فهو النوع المفصل
للمجل فلا يصح الاخبار وجوابه انه تقدر مضادة اخرى مفصل
نوع هذه ورقا ومضادة الفصل الضياء لنوع هو النوع
المنظم وهذا كله انه من قبيل علم الجنس اما انه على ما من
قبيل الشخص فيحتاج لتقدير مضادة واحدة وهو مفصل اي
مفصل هذه ورقا وهذا كله بناء على ان ما في الذهن مجمل ما لو
قلنا اما في الذهن مفصل فان قلنا انه من قبيل علم الجنس تقدر
نوع وان قلنا انه من قبيل الشخص فلا تقدر شي أصلا وهذا الذي
قد ناكه على ان اسما الكتب من قبيل الانفاذ اما على غير ما يحتاج
لكلمات لا حاجة اليها فلعلمه اية به تصريح بما فهم البزامل ورقا
لانه جمع قلة واتى به دفعا لما يتوهم ان ورقا استعمال في جمع
الكثرة خلافا لخصناه الموضوع له فتأمل صفة لورقات او
خبرتان عن قوله هذه او الجملة مستانعة وهذه الارجح الثلاثة
بناء على ان ورقا سيجاز مرسل اما لو جعل مجازا لا حذف فيتعين
الاستيناف او خبرتان ولا تصح الصفة لان الورقات مستعملة في

في حقيقتها فلا توصف بقولنا تشمل ولا يقال تشمل باعتبار الحال
في الورقات لان الورقات ملحوظة بدون حال فيها وقوله على حقيقة
تصوّل اي على معرفة قواعد فاراد بالوصول القول بعد الفصول
جمع فصل مراد ابيه القاعدة وانما سمي القاعدة تفضيلا لان الفصل
اما من الانفصال لان كل قاعدة منفصلة عن غيرها من القواعد
واما من التخصيص والتبيين لان كل قاعدة بمفصلة تبين موضوعها
وقوله تشمل على معرفة اعترضا بان المعرفة وصف الشخص
فالمشتمل على المعرفة هو الشخص لا الالفاظ فلا يصح قوله تشمل
على معرفة لان الالفاظ التي هي الورقات هي القضايا والقضايا
لا تشمل على المعرفة والجواب ان المعرفة ان تعلقت بمفرد فهي
تصور وان تعلقت بنسبة تامة فهي تصديق وحيث قال في الالفاظ
الدارية على النسب التامة تشمل على معرفة اذ ان التصديق
بنسبها تشمل على معرفة فصول اي على التصديق بكل قاعدة
فلا حظ الاجمال في المشتمل ليسو الميم ويلاحظ التفصيل في المشتمل
عليه فالمشتمل هو التصديق بنسب القضايا والمشتمل عليه هو
التصديق بنسبة كل قضية او كما بان قوله معرفة فصول من
اضافة الصفة للموصوف اي تشمل تلك الالفاظ على معان وقوله
من شأنها ان تطلب معرفتها فتكون من اشتمال الدال على المراد
لان الالفاظ هي القضايا مشتملة على القواعد التي هي النسب
التامة وتلك القواعد معرفة اي من شأنها ان تطلب معرفتها
ينتفع بها اي بالوصول ويكمل بالورقات اي بدلول الورقات
لان الورقات اريد منها الالفاظ والانتفاع بدلول الالفاظ اي
بجملة ينتفع بالاشارة الى ان التكثير في ورقات او فصول للتعظيم

لا للتعظيم فلذا جعلها ينتفع بها المتبدي هو الذي لا يقدر على
تصوير المسئلة والمتوسط هو الذي يقدر على تصوير المسئلة
وليس مستحضر الغالب والمتبدي هو المستحضر للغالب واعلم
ان انتفاع المتبدي ظاهرا واما انتفاع غيره باعتبار التذكر واعلم
ان الانتفاع اما باعتبار التذكر او بالاستفادة او بها معا فاذي
بعضها علم فلا يحصل التذكر لبعض ويحصل الاستفادة للبعض
الاخر وقوله ينتفع جملة مستأنفة بناء على ان يشمل جملة مستأنفة
وان جعل يشمل خبرنا او صفة فينتفع كذلك كذا يصح جعل
جملة تشمل بمعرفة بين الصفة والموصوف وفي ذلك اعلم ان
عمد الاستدلال هو ان تذكر الشيء بعينه وبما عليه الضمير يعني
اخر سو كما في المعنى ان حقيقين او مجازين او احدها حقيقة
والاخر مجاز وعنده عين واردة الباصرة فانفقها الى العين
بمعنى الذهب والفضة قوسيه الاستدلال ان تذكر الشيء بعينه
ثم تذكر الاسم الظاهر يعني اخرا اعلامة ذلك فقوله المصود لك
المراد من اصول الفقه هو المعنى والمولف من جزيين هو اللفظ
لا المعنى فيجاء بان في العبارة نسبة استمدام بان يقال اراد اصول
الفقه المعنى ثم اعاد عليه اسم الاشارة باعتبار لفظه لان اللفظ
كما وضع المعنى وضع لنفسه اي ان اللفظ كما وضع ليدل على
معنى وضع ليدل على نفسه بناء على اعتبار الوضع التبعي
وبعضهم يكثر الوضع التبعي ويكمل ان في العبارة حقيق مضاف
اي لفظا مصولا وفقوله التام اي لفظا مصولا ان جملة الاضافة
للبيان فيكون بانه سادة لنسب الاستدلال ان جملة الاضافة حقيقة
فهو اشارة حقيقة مضاف وقوله المصود لك انما اي باسم الاشارة التي

للمعبد لان المسألة الاصول بمعنى اخر لم يتقدم فصلا وبغير
وما قررنا من شبه الاستحسان هو التحقيق لان اسم الاشياء
من قبيل الظلال الضمير فلا يصح قول ابن القاسم انه استعمل
اصول الفقه اعلم ان عندنا معنى علمي وعندنا معنى اضافي
فالعلمي العلمي هو الدلائل الاجمالية والمعنى الاضافي هو نسبة الاصول
للفقه وهو قبل العملية فاشارة المصنف المعنى الاضافي بقوله مؤلف
من جزئين الذي ياتي في كلامه على المعنى العلمي فنظهر انما نسبة
من جزئين مفردين احدهما الى الثاني قال الله احدهما الا اجل
الرباط بين قول المصنفين مفردين وبين قوله فالاصول الاطلا
منا نسبة بقوله مفردين وبين قوله فالاصول قوله من الافراد
مقابلته الخ جواب عما يقال كيف يصح تفسير احد الجزئين المفردين
باصول مع ان اصول جمع لا مفرد فاجاب بان مفردين من
الافراد مقابل الاطلاق ان اصول جمع قوله من الافراد لا مشتق
من الافراد او ما خوذ من الافراد واعلم ان التحقيق مذهب
البصريين وهو ان الاشتقاق من المصدر المحمود وهذا الافراد
مصدر جزئي وجوابه ان حمل كونه الاشتقاق من المصدر اذا كان
لشيء مصدر وان مجرد دون زيد وهذا ليس له هنا الامر بوقال
منه لا التسمية الا ان قلت ان الافراد تقابل الاضافة وشبهها
وتقابل الجملة فلا وجه للاقتصار على قوله لا التسمية وجوابه
ان اصول جمع لاجلته ولا اضافة فانه قلت ان اصول مشتاق للفقه
فكان يزيد قوله ولا اضافة قلت ان اصول حال التاليف لم يكن
مضافا الى انه عند كونه جزءا الف منه ومن الفقه المعنى الاضافي
لم يكن اصول مضافا قوله لا التسمية والجمع انما ذكر التسمية لان

المقابل

المقابل للافراد هو مجموع التسمية والجمع وان كان الذي خصناه هو
الجمع والمؤلف الخ جواب عما يقال ان اصول الفقه مركب اضافي
فكان ينبغي المعنى الاضافي ولا حجة لبيان الجزئية فاجاب بان
المؤلف الخ بمعرفة ما الفقه اي بمعرفة اجزاء الف المركبة منها
فالصلة جوقة على غير من هو له فلم يبرز مراعاة لمذهب الكوفي
لانهم يعلمون ان الاجزاء لا تولد من نفسها والمؤلف يعرف الخ
اعلم ان المؤلف يعرف من جهة معناه ومن جهة كونه عرضا ومن
جهة كونه لفظا فقولنا وتعرف اي من حيث معناه لان جملة
الجزء تعرف بمعرفة الف اي بمعرفة كل من اجزائه فلهذا ان
الجزء يعرف بالفعل اما لو اراد بقوله يعرف اي يتوقف معرفته
فلا يحتاج الى بيان كل جزلان توقفه على شيء لا ياتي توقفه
على شيء وقوله تعرف اي يتصور لانها معرفة متعلقة بمفرد
فلا يصلح ان اعلم ان قول المصنف من اصول الفقه اراد به الادلة
الاجمالية اي القواعد الاجمالية كقولنا فعمل الرسول حجة وذلك
لانهم اراد تفسيره بالمعنى الاضافي فقال من جزئين الخ اراد
بتعريف الجزئين فقال فالاصول الخ واعلم ان قول المصنف اصول
احتوي على شيتين الحقيقة والافراد والمراد بيان الحقيقة فلهذا
قال فالاصول الادون اصول لانه لو قال فالاصول لتوهم ان القصد
بيان الافراد فعمل الجمع الى المفرد تفسير الخ ان القصد الحقيقة
ويعلم كون الاصل ما ينبغي عليه كونه ان اصول ما ينبغي عليها غيرهما
وقولنا انه لو عبر باصول لتوهم ان المراد بيان الخ اي في ما دعي الرب
قبله الوصول لقوله ما ينبغي عليها غيرهما الذي هو مفرد الخ الخ

محصول الربح بغير قوله فالاصل وبين قوله جزئين مغفرة من ثمانية
 أي بني محسوس بن عليه غيره أو بني معقول بني عليه غيره مثال
 المحسوس بن أساس الجدار فانه بني محسوس بن عليه الجدار وكذا
 اصل الشجرة فانه محسوس بن مثال المعقول الذي بني عليه غيره
 على الكمال كعلم حكمة الربا فالشافعي يقول العلة الطوعية والالتزام
 الاقليات والادخار وتلك العلة غير محسوسة ولما الدليل فهو
 من المحسوس لانه محسوس بن حاسة السمع ومرادنا بالمحسوس بن أي
 حاسة كانه قوله فالاصل أي من حيث انه اصل وانما قلنا ذلك لان
 الأدلة الواردة في الكتاب والسنة انما يقال لها اصل من حيث استفا
 الأحكام منها وأما من حيث بناؤها على التوحيد فليست اصلا بل
 فرع فاقوال الرسول من حيث بناؤها على وحدة الرب ليست اصلا
 بل فرع مفرد أو الأول عدل عن أن يقول الذي هو مفرد اصول
 ليسير للربط كما قدمناه كاصل الجدار أراد بالجدار اعلاه مجازا
 من سلاسله اطلاق اسم لكل على الجزأين انما اصل الجدار اصل للرفع
 من الجدار أو أن قوله كاصل الجدار على حذف مضاف أي كاصل الجدار
 الجدار أو يبين الجدار على حقيقة وهو الحقيقة للحقيقة أي أساس
 انما أتى بهذا التفسير لان اصل الجدار يحتمل أن يراد به الأرض وإن يراد
 به أساسه لان الأرض والاساس كل منهما اصل للجدار والمراد هنا
 الاساس فان قلت ما المانع من ارادة الأرض هنا قلت لان اصل
 الشجر انما نشأ عنه الشجر وعلى الجدار انما نشأ عنه الاساس لان الأرض
 التي عوس فيها الاساس وذلك لان الأرض يقال لها أرض مطلقا
 سواء اصل بناها بخلاف الاساس فهو لا يقال لها اساس لا باعتبار
 ما نشأ

ما نشأ عنه من الاعلى وكلام ابنه قاسم يفيد انه انما نشأ على قوله أي
 اساسه فعلمنا ميتوهم ان الاصل هو الأرض لا غير دون الاساس
 لانه يتبادر من الجدار اسموه للاساس واصل الشجرة أي اعلاها
 فهو مجاز مرسل أو بالحد فكلما تقدم نظيره أي طرفها أي المتصل
 بالأرض لا الأرض كما تقدم في نظيره والفرع أي من حيث انه فرع
 وذلك ان الأدلة الواردة في السنة فرع باعتبار ثبوت التوحيد من
 قدرة وأرادة وأما من حيث استفاضة الأحكام منها فهي اصول
 ما بني على غيره سواء كان محسوسا أم لا ومن مثال المحسوس
 الأدلة الواردة عن الشارع باعتبار التوحيد والتفريق بين الفرع
 والاصل بلغة الاصل من قبيل المضامين فيحتاج لذكر القابل وانضم
 في ذكره الفرع الإشارة إلى ان الأحكام ناسية من الاصول فان قلت
 انما علم من قوله ما بني على غيره قلت لا يلزم من بناءه عليه الفرع
 وجه التفرع هنا ان قولنا الام للوجوب قاعدة اصلية فنقول
 اقيموا الصلاة امر والامر للوجوب فاقبوا الصلاة للوجوب فهذه
 النتيجة فرع نشأ من القاعدة الكلية بانضمام صفري لها وهي
 قولنا اقيموا الصلاة أمر كفروع الشجرة هذه احسن مثال
 العقلي قولنا الحقيقة اصل والمجاز فرع وذلك ان الحقيقة ان
 فسرت باللفظ المستعمل في ما وضع له والمجاز الكلمة المستعملة
 في غير ما وضعت له كان جسيما وان فسرت بالحقيقة باستعمال الكلمة
 في المجاز استعمل الكلمة وكان مثالية للاصل والفرع العقليين
 وقوله كفروع الشجرة اصل الشجرة على اصلها أو بقدر مضاف أعرب
 كفروع اصل الشجرة ويكون قوله لاصلها توضيح المقدر ما علمنا
 أي بالنسبة لاصلها وحتمل أن يراد بالشجرة الطرف الاعلى والاضافة

البيان وقوله اصلها الاضافة للبيان ان اريد بالشجرة الاصل او
 على معنى من ويراد بالشجرة الهيبة المجتمعة او يراد بالشجرة للفروع
 وفروع الفقه لاصوله اعلم ان الفقه يطلق على القواعد العلوية
 ويطلق على الملكية ويطلق على التصديق بالقواعد فقهه ثلاث
 اطلاقا والمراد بالفروع القواعد الكلية وانما سماها فروع عام
 انها كلية باعتبار قواعدها عند اصول الفقه فالنية واجبة قاعدة
 كلية فقهية والضافة فروع للفقه للبيان ان اريد بالفقه القواعد
 وان اريد بها الملكية او التصديق فهو من اضافة المتيقن للمتيقن
 واعلم ان الاضافة للبيان غير الاضافة للبيان لان الثانية يكون
 بين المتضامين عموم من وجه كالم جديد والاولي لا يكون بينهما
 عموم من وجه بان يكون الاول عين الثاني وقيل الاول منهما لو بان
 يكون بينهما عموم فطلق والذي هنا في قوله فروع الفقه فهو
 العموم المطلق فهي البيان ان اريد بالفقه القواعد وهو الفهم
 يقال فقه زيد اكثر من فقه عمر واي فقه زيد اكثر من فقه عمر
 ومعنى شرعي وهو معرفة الخاف قللت للصم فسر الجذر الاول بالمعنى
 اللغوي وفسر الجذر الثاني بالمعنى الشرعي فالكلمة في ذلك قللت الاشارة
 لدرجة هذا الفن وان الفقه الذي هو من اشرف العلوم الذي لا يحتاج
 له الانسان في كل وقت مبني عليه وكونه الفقه مبني على هذا الفن
 لا يعلم الا من تفسير الاصل يقول لنا ما يعني الخ لا بالادلة الاجمالية يقال
 اصطلاح القواعد والمراد بالمتخصص من تصدير الفقه بالمعنى
 الشرعي لا اللغوي معرفة الاحكام العلم ان الحكم يطلق على ادراك
 ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ويطلق على ثبوت الجواهر الموضوعية
 والمراد هنا الثاني لا الاول وحيد اضافة المعرفة للاحكام فالمراد بها

التصديق

التصديق لا التصور والمعنى العلم بالاحكام اي التصديق بالنسبة الثانية
 واما معرفة الذاتية والصفات والافعال فلا يقال لها تصديق بل تصور
 فمعرفة ذلك هي تصور ذلك وكذا يقال في الصفات والافعال وذلك
 التصورات ليس الفقه في الشرع وقوله الاحكام يعمل الشرعية والمادة
 والعقلية فقوله النية واجبة فثبوت الوجوب للنية حكم شرعي
 وانما معرفة ثبوت الاحراق للمنا حكم عادي والوحيد نصف الاثنين
 ثبوت النصفية للواحد حكم عقلي فخرج بقوله الشرعية العقلية
 والمادية فالصدق بالاحكام العقلية والمادية لا يقال له فقه
 الشرعية قال بعض المحققين اي الماخوذة من الشرع الذي جابه
 الشرع الشرعي فيقترض بان الشرع هو نفس الاحكام التي يكون
 نسبة الشرعية للشرع من باب نسبة الشيء لنفسه فيجاء بان
 المراد بالشرع المنسوب اليه اقوال الشارع وهو الله حقيقة واليه
 اعجاز والمسمى الاحكام المنسوبة لاقوال الشارع وهو الكتاب والسنة
 اي الاقوال لان الكتاب والسنة الفاظ الله على السبيل ويقال انه
 من نسبة الشيء لنفسه وهو جازع عند قصد المبالغة في الشيء كان
 قال لم اجد سببا ارفع منه حتى انسبه اليه فانسبه الى نفسه فعلمت
 ان المنسوب هو الاحكام الموضوعية بالشرعية والمنسوب اليه
 الشرع وهو نفس الاحكام فقيه نسبة الشيء لنفسه وليس من نسبة
 العام الخاص خلافا لما يقع في الوهم التي طرقها الخااصل ان
 الحكم الشرعي اذا كان عطفو عابه كسبوت الكوفة للمراب والمزبور
 الخبر وثبوت الوجوب للمطلقة فلا يقال لمعرفة هذه فقه بل معرفة احكام
 شرعية فله فقه معرفة حكم شرعي ولا عكس فالنسبة بين الفقه
 ومعرفة الحكم الشرعي العموم والخصوص المطلق فيجتمعا في معرفة

الاحكام الاجتهادية الاجتهاد هو بذل الوسع في تفصيل
المقصود وقوله التي طريقها الصفة للاحكام كما قررنا في التحقيق
انه صفة للمعرفة لا للاحكام وذلك ان معرفة الامام الشافعي ان
النية واجبة طريق تلك المعرفة هي الاجتهاد واما المقلد فمعرفة
ان النية واجبة طريقها التقليد لا الاجتهاد فيكون قد خرج بقوله
التي طريقها الى معرفة المقلد صفة اجتهاد على جعل قولنا التي اوصفت
للمعرفة واما لو قلنا انه صفة للاحكام لا يقتضي ان معرفة المقلد
يقال لها فقه لانه يصدق عليها انه لمعرفة الحكم الشرعي الموصوف
باف طريقه الاجتهاد وليس كذلك لان المقلد لا يقال له فقيه وقوله
الاحكام الشرعية ان الاستعراق اي معرفة كل فرد من افراد
الاحكام الشرعية فان قلنا ان ما قلنا سبيل عن سبب ولا ينفك
مسئلة فاجاب عن البعض قلنا ان المراد بالمعرفة التمهيد
للتصديق بالاحكام واطلاق المعرفة على التمهيد حقيقة عرفية
او مجاز مشهور كالعلم بان النبي كالتصديق بنبوة الوجود
النية وانما لم يقل الشر معرفة ان النية ان لباطن المعنى لان
علما وظنا ومعرفة وقد سأل ان العلم يراد به الظن ولم يسع ان
ان المعرفة يراد بها الظن فعذر الشرح الى العلم لاجل التوصل
الى التفسير بالظن وقوله كالعلم اي كالتمهيد للعلم بان النية فاطلق
العلم على التمهيد مجازا وسلا وختم ان يقيد بضاف اي كتمهيد العلم
والقاعدة انه اذا دار الامر بين مجاز الخذف والمجاز المرسل قيل
يقدم المجاز المرسل وقيل هما سواء ولا ريب في قاسم هذا ان الاولى
المجاز الخذف اي من حيث ان الاصل بقاء اللفظ على حقيقة وخذف
المضاف صار مشهورا **واجبة** علم ان الوجود يطلق على
الشبهة

الشبهة فحقا ل هذا واجب اي ثابت ومطلق على ما يباب على فعله
ومعاقبة على تركه واعلم ان الاحكام الشرعية اعم من التكليفية والوجوبية
وهو جعل الشيء سببا او مخرطا او مانعا اذا علمت ذلك فقوله الشر واجبة
اي يباب على فعلها او يعاقب على تركها مندوب اي يباب على فعله
ولا يعاقب على تركه وان النية من الليل شرط هذا في الوضع
واما ابو حنيفة فلا يستلزم النية ليل في صحة وضمان وان النية
واجبة في حال الصبي اعلم ان ملك النصاب سبب في نبوة النكاح
على طريق الوجوب لكن الوجوب يتعلق بالوصف فقوله واجبة
اي لما ثبت على الصبي من حيث ملكه النصاب فهو حكم وضعي
وان اردت واجبة على الوصف باعتبار ملكه المسمى بالنصاب
فهو حكم شرعي تكليفي وان اردت بواجبة الامر في فيكون
شاهدا للالتزم والوضع بشقلا واما المجد وهو موجب باتا
وانما انقل في وجوب عند غير اي حنيفة وقوله يوجب القضاة اي
يثبت بولي المقتول القضاة وهذا حكم وضع لان هذا من قبيل
السبب فظهر ان الشر ذكر الوضع المتعلق بالشرط والسبب ترك
الواجب كالحيف فانه مانع من الصلاة ونحو ذلك من مسائل الخلاف
هذه العبارة تعني ان الاحكام الشرعية التي هي فقه كل ما يختلف
فيها فنفيداه جميع المسائل الاجتهادية فيها الخلاف والجواب
ان قوله ونحو ذلك عطف على قوله ان النية من قوله كالعلم بان النية
المراد المعنى كالعلم بالخبر ذلك من مسائل الخلاف كانه قال ونحو العلم
السياسة الموصوفة بالخلاف واما المتفق عليها فدخلت بالكتاب
في قوله كالعلم وانما يصح بها لدرجتها والاعتراض السابق
مبني على عطف قوله ونحو ذلك على قوله كالعلم لا على خبر قوله

خلاف ما ليس الحق فيه قصور لانه ان قصور علي محذور قوله التي بطريقها
الوسيلة عن محذور الشرعية ومحذور الاحكام لان تلك المحذورات
لا تقوم انها فقه خلاف محذور قوله التي طريقها الاجتهاد كالعلم
بان الصلوات الخمس الا علم ان الصلاة الواجبة هي الاقوال و
الافعال وهي ترجع لمركات وسكنات وخود ذلك من المسائل بينية
القطعية عطف علي محذور قوله كالعلم بان لا والشاف استيقضا
فالمعروف اي اذ علمت تفسيرنا بالعلم في مقام التمثيل للمعرفة
يعلم ان المعرفة العلم بمعنى الظن لا بمعنى الاعتقاد الجازم المطابق
للحقيقة دليل وقوله العلم بمعنى الظن اي العلم المتلبيس بمعنى
الظن وانما لا يعلم الظن لان المتلبيس بالمعنى هو اللفظ كما قال
فالمعرفة لفظ متلبيس بمعنى الظن فيعترض بان المعرفة هي التصديق
لا اللفظ والجواب انه على حد فحضاف او محذوله العلم والمعنى اراد
بالمعرفة محذوله العلم لكن ليس ذلك المدلول هو المشهور وهو الاعتقاد
الجازم بل بمعنى الظن واصنافه معني للظن للبيان او حقيقة اي
بل بمعنى الظن وعلمته بان العلم هو اللفظ ويقدر مضاف وهو
مدلول وهذا المدلول بلا حظ بعملا وقوله بمعنى الظن ابا الملايسة
وهو من ملايسة الدال وهو العلم للمدلول وهو معنى الظن قال
الامر الي انه قال والمراد بالمعرفة الظن وانما قال العلم لم يفسر العلم
بالظن لانه استشهد اطلاق العلم على الظن ولم يشتهر اطلاق المعرفة
على الظن والاحكام المرادة فيما ذكر اي في التقرير واجتزاع
علي قوله المرادة بان وصف الاحكام بكونها مواد يوم ان العلم يقع
التصريح بلفظها في التقرير بل صرح بلفظها من الاحكام
والجواب ان في العبارة تاويلا اي ولفظ الاحكام المتقدم فيما ذكر

حق التقرير في المواد من هذا اللفظ تلك السبعة الاية فقولنا فيما
ذكره من تيقن بلفظ الاحكام كالمراودة سبعة الواجب الي ويلزم من
كون الاحكام هي الواجب لان الفقه هو العلم بالواجب فلهذا قال
الشرف فالفقه العلم بالواجب واعتراض بان العلم المتعلق بالواجب
تصور لا تصديق مع ان الفقه هو العلم بالنسب القائمة وانما كان
العلم المتعلق بالواجب تصورا لانه متعلق بالقرارد التي هو متعلق
الحكم لانه محمول فلما كان ذلك السؤال واراد علي المص اشارة الي
دفعه بقوله اي العلم بان هذا الفعل واجب فقول المص الواجب
اي ثبوت الواجب للشيء وقوله والمدوب واي ثبوت القيد للشيء
وقوله والباح اي ثبوت الاباحة للشيء وكذا الباقي ثم ان الحكم
عليه بالواجب ما شخصه كقولك النية في وضو هذا واجبة واما
فوق قولنا النية في الوضو واجبة وبنائيل الشرف بقوله اي العلم
بان هذا الوضو الفقه من قبيل التصديق لا من علم متعلق بالنية
اتمامه فعلمت ان قول الشرف فالفقه العلم بالواجب الخ مجمل لانه ظاهر
في وقوله اي العلم بان هذا الى اصلاح المص الى اخر جزئيات الى
الحاصل ان الواجب لمجزئيات والمدوب له جزئيات وهكذا الى
الفاسد ومفاد الشرف ان المحمول في قولنا النية واجبة جزئ من جزئيات
الواجب مع ان المحمول هو الامر الكلي والجواب ان المراد جزئيات الواجب
بما كان من جزئيات من غير التفسير بعنوان الواجب والمجزئ الواجب
بغير عنوان واجب هو الموضوع كقولنا هذا الفعل واجب فهذا
الفعل جزئ للواجب لا بعنوان الواجب وقولنا النية في هذا الوضو
واجبة فالنية جزئ من جزئيات الواجب لا بعنوان الواجب وكذا يقال

في بقیة السبعة من حیث وصفه الذی اعلم ان السیارة یقتضی بالوجوب
 وتارة بالحرمة وتارة بالصحة فالصلاة في المكان المصنوب المستویة
 شروط الصحة یقتضی بالوجوب وبالحرمة وبالصحة والقصد تعریف
 الواجب من حیث وصفه بالوجوب فالصلاة من حیث وصفها بالوجوب
 ما یما فی علی فعله ویلای علی تركه واذا اردت تعریفها من حیث
 الصحة تعریف فعل ما یعلق به النفوذ ویقتضی بالاقسام اعتباراً
 لاحقیقین لان التقایر بالاعتبار فالصلاة في المكان المصنوب یلای
 علی فعلها من حیث انها واجبة ویما یلای علی فعلها من حیث المكان
 المصنوب ویلای علی تركها من حیث اشتغال نفقة الغير ویما یلای
 علی تركها من حیث تصف تركها في المكان المطلق التزک لان التقایر
 ان المقید یستوی علی المطلق فالترك في المكان المصنوب یستحق علی طلق
 تركه ومطلق تركه متضمن لتركها في المكان الباح فیحصل العقاب
 علی التزک باعتبار الحالة الاخری وهو التزک في المكان الباح وظاهر
 بما قررنا ان قول من حیث وصفه بالوجوب لا من حیث وصفه بالحرمة
 او بالصحة یحتمل ان قوله من حیث وصفه بالوجوب لا من حیث
 وصفه بالحرمة او بالصحة ویحتمل ان قوله من حیث وصفه بالوجوب
 ای لا من حیث ذاتها من كونها ذات ركوع وسجود انها یثبت علی فعلها
 ویما یثبت علی تركها لاحتمال انها مندوبة او مکروهة وظاهر من ذلك
 ان الاصولی یبحث عن الصلاة ثمن حیث وصفها بالوجوب بخلاف
 الفقیه فیبحث عن ثمن حیث كونها ذات ركوع وسجود ما یثبت
 علی شیء یلای علی فعله ای فعل جزئی من جزئیاته او علی فعله
 من حیث تحققه في جزئی من جزئیاته لان الاثابة علی الجزئیات لا علی
 الكللی

الكللی وقوله ما یلای ای ما یثبت علی فعله فلا یرد ان الصلاة الخالیة عن
 خشوع یقتضیها الواجب ولا یلایها فلهذا اعلم ان الفعل
 یطلق علی المعنی المصدري وعلى الحاصل بالمصدر فاذا اردت ترك
 فعله یلای الله في فعله یستحق عقوبته في قدرة وحركة قایما بالبر
 وزمانها واحد ولكن یلای بالثقل القدرة مسابقة وحقارة القدرة
 بالحرمة والفضل بالمعنی المصدري هو الکسب وان شئیت فلیست علی
 القدرة الخادعة بالحرمة والمعنی الحاصل بالمصدر هو الحركة ومعلوم
 ان الحركة والقدرة وجودیتان واما قدر ان القدرة بالحرمة فهو امر
 اعتباری لا وجودی في الخارج بخلاف القدرة فهي موجودة في الخارج
 علی روبرها لوانزل علی الحجاب كما ان الحركة موجودة اذا علمت ذلك
 فالذي یلای علیه هو الفعل الحاصل بالمصدر فقوله الص ما یلای
 ای فعل بالمعنی الحاصل بالمصدر وهو الحركة وقوله علی فعله ای فعل
 الشی الخاصل بالمصدر فقاده ان الاثابة علی الفعل بالمعنی المصدري
 والحوادث ان المعنی المصدري لما لم یکن موجودا مع الحاصل بالمصدر
 منی ولحقافات الاثابة انما هی علی الموجود وانما ذکر المعنی المصدري
 لانه الواسطة او یجاب بان الاضافة للبیان واعلم ان عندهم فعل هو
 وانفعال وكيفية فاذا وضعت الخاتمة علی الشیعة یكون الخاتم مؤثراً
 فعل وكونه الشیعة متأثرة انفعال والصورة الحاصلة في الشیعة
 هي الكيفية فالفعل الحاصل بالمصدر كیفیة ولا یتقال له فعل ولا انفعال
 فالفعل المقابل للكيفية هو الفعل بالمعنی المصدري وهو الامر هو
 الاعتباری ولا یلای ان الفعل بالمعنی الحاصل من جملة الكيفية لا یتقال
 لها والشيء یعلق به القدرة هي الامر الموجود واما الاعتباری فلا
 یتعلق بها القدرة فالامر لا یتعلق به قدرة الله والرب والمصدق

يكونه مخلوقا للرب هو الفعل الحاصل بالمصدر والمكلف بمخبر
الفعل الحاصل بالمصدر ثم اعترض العلماء بان الكيفية ليست
اختيارية للشخص بل وقعت اضطراريا والجواب ان الاختيار
ما تعلق به الاختيار اي الارادة اي ما قصد ولا شك ان الارادة
لا تعلق الا بالموجود وهو الفعل الحاصل بالمصدر فمضى كونه
الفعل الحاصل بالمصدر اختياريا اي تعلقته به الارادة
وبما قبله على تركه اي على كفا النفس عنه وقد اعترض القدر
بان لا غير شاملا للواجبات المتروكة وعن الله عيبا تاركها
والجواب ان العيب وبما قبله على جفص التارك لا على كل فرد من
افراد التارك لما تقر ان الله حكيم وعبيده في واحد من العصاة
فاضافه التارك للغير الحسن للتحقق في واحد واما اضافته
فعله فهو للاستفراق وعلمته انه على هذا الجواب (ازاد العقاب
بالفعل واجاب الشرع بان من مخرج وهو ان المراد يترب
المقاب على تركه وانما كان مخرج حاله لخرج العبارة عين
ظاهرها وقول المصنف لو احب اعلم ان الايام والوجوب محدد
بالامانة بخلافه بالاعتبار في حيث وصف الرب به يقال له
الحاج ومن حيث وصف الفعل يقال له واجب لواحد من
العصاة اي لواحد من كل نوع من انواع المعاصي فالعقل لا بد
من العقاب لواحد من الفاعلين له وكذا الذي يترتب هو
الذي يستفاد من كنهه الموحيد خلافا لابن قاسم وشربتيه
اي ويترتب استحقاق اي يشبه استحقاقه والاحسن ان المراد
بالترتيب الاستحقاق ويترتب العقاب على تركه كما عبر الخليل
ان الغير غير بقولنا يترتب قايما ان يلاحظ لفظ يترتب او مضافا

والمعنى

والمعنى هذا المراد في حال كونهما كلا المعنى ما عبر به او للفظ الذي
عبر به وما لا احتمالا بين واحد والحاصل ان العبارة والمعنى واحد
على الاحتمالين وقوله كما عبروا بالتقارب بين المسبب والمُسبب به
بالاعتبار في حيث صدره من التمس مقاب لنفسه من حيث صدر
من الغير من حيث وصفه في نفسه ما تقدم والباح ما لا
يتأخر على فعله ولا بما قبله على تركه خرج المندوب والواجب
ولكن يسمي المندوب والحرام فانها لا يثبت على فعلها ولا بما قبله
على تركها ولا يترتب المقرين ان يكون ما نفا والجواب ان فيه
بما قال والمعنى ما لا يثبت على فعله وتركه فخرج بقولنا ما لا
يثبت على فعله الواجب والمندوب وخرج بقولنا وترك الحرام
والمتروك وبهذا هذه الجواب يصير قوله ولا بما قبله على تركه
بما في التحقيق لانه لا يحترز عن شيء والاصل في العتود ان
تكون لبيان الحقيقة فان قلنا لا حاجة لبيان الله قوله وفعله
بعد قوله ولا بما قبله على تركه لانه اذا استغنى عن قوله ولا بما قبله
على تركه فاولي الاستغناء عن قوله وفعله قلت انه اي به لرفع
توهم ان المقاب على العقل لان العقل يقابل التارك فلما نتج العقاب
عن التارك يقع في التوهم ان المقاب على الفعل فتفاه واذا تأملت
تحقق عبارة المصنف لحيث قال ان ما لا يعلق بكل الجواب
عما يقال ان قولنا ما لا يثبت على فعله وتركه اي المجموع يشمل الحرام
والمتروك والمندوب والواجب فان الاربع لا يثبت على مجموع
الفعل والتارك فاجاب بان المعنى على كل واحد لا المجموع
وقوله ولا بما قبله على تركه في تعريف المندوب والباح خرج
الصحيح لان نفي المقاب فرع عن ثبوته وهذا ينفع على ان

الصبي غير مخطئ بالمندوب ما يثاب عليه تركه اي كنه النفس عنه
امثالا اما بدو من امتثال فلا ثواب ولكن اذا سار به الى ان
الجواب في السامعين في الواجب وهذا اذا علم بها صيغة الا انه
لما كان هذا الحقيقة غير حقيقة الواجب ذكره مع العفو اي
عدم الواحدة راسا والافضل يكون بعد الما قبله كان نفس
الامير زيد لم ينفو عنه وهو ان يرد غير باجواز انما
لصنف هذا الاحتمال لانه اخرج اللقطة عن ظاهره ما فيها
على تركه احتمالا اي امتثالا لصح الشارع لما لو تركه من تلقا
نفسه او خوف فطرة فلا ثواب على التوك ولا يما قبله على فعله
اي بل يلام فانما يقع العقاب فلا يثاب في وجود اللوم على فعله والمقصود
اراد بالتركه ما يقع خلاف الاول وهو طريقة المتقدمين واما
المتأخرون فيقولون انه يثاب عنه ان ورد فيه النص بخصوصه
فكرهه وان علم من قواعد الشرع ان النص فهو خلاف الاول
والثواب على تركه للتركه اعراض من تركه خلاف الاول والثوم على فعل
التركه لفظ واعلم ان قوله فيما سبق ثاب اي ما يقع عليه الثواب
بالفعل في المستقبل خلاف قوله فيما قبل فعناه الترتيب والاعتقاد
بعدم وقوع بالفعل والصحيح الذي والفعل الذي ما يصح
بالنفوذ والاعتقاد به حيث نقول هذا انما قد هذا اعتقاده ومعنى
كونه نافذا انه يترتب اثره عليه فمقتضى التلخيص المستخرج الشرط
نافذ اي يترتب اثره عليه وهو حلية الانتفاع باوقع عليه البيع
ومعنى قولنا هذا اعتقاده انما كافي في حصول المطلوب فنقول
الصلاة معتد بها انما كافي في حصول المطلوب وان شئت قلنا

في

في سقوط الطلب بانما استحقاق وهذا الاستحقاق باعتبار الاعتقاد
باعتبار العبادات وباعتبار الواقع في العقود مثلا اذا اعتقد
انه متروك وانه سائر عورته وصلى فذلك للعبادة محيية
فكونها استحقاقا للشرط باعتبار اعتقاد الشخص فان قلنا انه
اذا ثبت له الامر بعد ذلك يجب عليه القضاء قلنا القضاء باعتبار
المرجعية لا باعتبار اصل الطلب واذا باع زيد سلعة فمعتبره
الاستحقاق في نفس الامر الاتري ان الامام الشافعي يقول ان
الشخص اذا باع سلعة غيره اعتقاد انه يبيع بعد البيع يبين
الشرط للسلعة مات وكان البايع وارثه فان البيع صحيح بل يعتبر
استحقاق الشرط في الواقع واما على مذهب طائفة من الفقهاء
في خلاف البيع عقد اكان الوسيات للشرع اصطلاحا على
العبادة لا يترتب على النفوذ بل بالاعتقاد فقط وان العقد يصح
بالنفوذ والاعتقاد ففي اصطلاحنا لا يترتب على عبادة نافذة بل معتد
بها ويشترط اعتقاد نافذ ومعتد به وانما قلنا عدم وصف العبادة
بالنفوذ اصطلاحا لاننا اذا نظرنا للمعنى فيصح وصف العبادة
بقال العبادة نافذة اي يترتب عليها الثواب وقول الشافعي
فيه اشارة الى ان ظاهر الحكم من التصور على العقود غير مراد
لان التصرف بالعقود والاعتقاد هو العقد فقط بانما لا يترتب
اي في الواقع بالنظر للمقدور في اعتقاد الشخص بالنظر للعبادة
والفقه بالمعنى اي لفظ الفقه المتلخيص بالمعنى الشرعي من
الشيء من الدال بالمدلول وقوله اخذ لا يبيع على لفظ الفقه
فاما ان يقدّر مضافا فيقول قوله والفقه اي مدلول الفقه او قلنا
قوله اخذ اي اخذ مدلوله فالصحيح عايد على لفظ الفقه ويقدر

ويؤيد ومضاف ذلك ان ترتيب الفقه مطلق الادراك والحق في الادراك
المتلبيس بالمعنى من التجانس الخاص بالعام وليس كل علم فقهيا
اي فاشقي العكس بالمعنى القوي واما العكس بالمعنى الاصطلاحي
فهو ثابت لصدق العلم العلم ان الصدق في المفردات معناه الجدل
وفي القضايا يعني التحقق فتقول لصدق العلم بالحق اي لجل العلم
على الشوق لصدق صفا في مفردات الحق يعني الجدل حيث تقول الحق
علم واما الصدق في القضايا فهو يعني التحقق فتقول كما في
الشمس طلعت على النهار موجودا اي كلما صدق طلوع الشمس
صدق وجود النهار اي كلما تحقق هذا تحقق هذا او قوله لصدق
العلم اي احد العلوم المدونة التي طريقها الاجتهاد التي ليست
مسائلها قطعية وليس المراد به العلم بالمعنى الاقوي وقوله لصدق
العلم اي المناسب لصدق العلم بالفقه وغيره واجوابه ان قصد
الشمس حقيقة عموم العلم وتحقيقه بما يفورده عن الفقه واما
شهوله للفقه فسلم والعلم معرفة الذي ليس المراد بالعلم العلم
المتقدم الذي هو احد العلوم بل المراد به المصطلح عليه وهو
الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل فان قلت اذ لم يكن
هذا العلم بالحق المتقدم فلا وجه لذكره قلت انه لما تقدم له
ذكر العلم اراد ان يبين العلم المصطلح عليه وعلمت ان في العبارة
شبه استخدام معرفة العلوم اعترض بان العلم بنفسه
المعرفة فكأنه قال العلم علم العلوم ففقيه فقير الشيء بنفسه
وبان قوله العلوم يؤدي لتخصيل الحاصل وهو محال لان العلوم لا يعلم
لنا بان قوله على هو به لا حاجة له لانه المعرفة مفيدة له
وبان احد العلوم في تعريف العلم موجب الدور لان العلم يتوقف

علي

على العلوم من حيث احد العلوم في تعريف العلم والعلوم متوقف
على العلم من حيث انه مشتق منه في الدور فلهذا رجع اعتراضا
اشار اليه لدفعها بان يراد بالعرف الادراك فليس تعريفها
بالمساوي ويحتاج لقوله على ما هو عليه ويراد بالعلوم ما من
شأنه ان يعلم فليس فيه تخصيص حاصل ولا دور لكن يقال ان
قولنا من شأنه ان يعلم فيه الدور لانه كقولنا يعلم في الحسن
في دفع الدور بان العلم المعرف العلم يعني الصفة والعلم المشتق
منه المعلوم هو يعني الحد فليكن المعلوم يتوقف على العلم
المعروف ما من شأنه ان يعلم فليكن ان المراد ما من شأنه ان
يكن علمه فيكمل ما جرت العادة بعلمه فذاته انه لا يمكن علمها
وما تحت الارض يمكن علمه ولم تجربها العادة فان اريد ما من شأنه
ان يكون علمه يخرج العلم المتعلق بذاته انه ودخل ادراكنا لما
تحت الارض لانه يمكن علمه وان اريد ما جرت العادة بعلمه
خروج ما تحت الارض فيلزم ان ادراك ما تحت الارض او ادراك
ذاته الرب لا يقال له علم وهو اصطلاح وقال ابن قاسم ان
ذات المعول يمكن علمها له وكذا ان ما تحت الارض وح فليكن ذلك
في التعريف ادراك ذلك ان تعلف بنسبة جزئية فهو
تصديق وان تعلف بفرد او بنسبة تقييدية او اضافية او
انشائية فهو تصور على ما هو به اي على وجه هو اي الذي
شأنه ان يعلم فليست به اي بذلك الوجه والمراد على ما هو به
في الواقع لانه متى اطلق انصرف لذلك فلذا قال الله تعالى في الواقع
وبه اندفع ما يقال ان قوله على هو به يحتمل في اعتقاد المعتقد
والواقع في ادراك الانسان على انه حيوانا طلق فهو علم

علي

وان ادركه على انه حيوان صاهل فهو جاهل لانه لا يدركه على
خلاف ما هو عليه فان قلت ان قوله على ما هو به يفيد ان
ان الوجه غير الشيء المدرك فيكون الحيوان الناطق غير ال
وليس كذلك وجوابه ان الانسان غير الحيوان الناطق باجتهاد
الاجمال والتفصيل في الواقع قيل المراد به علم الله وقيل
اللوح المحفوظ وقيل نفس الشيء فتقول رسالة سيدنا محمد
ثابتة في الواقع اي في نفسها بقطع النظر عن اعتبار المتبر
وفرض الفارض وهذا الخلاف يحوي في قولنا نفسنا الاحراي
نفس الشيء او اللوح وعلم الله كادراك الانسان اي تصور
الانسان بانه حيوان اي بانه هو حيوان ناطق وهذه
الالة هي الوجه الذي عليه الانسان في الواقع والجاهل
تصور الى اعلم ان التصور يطلق على ادراك المفرد ومطلق
التصور على مطلق الادراك الشامل لا ادراك النسبة ولا ادراك الغير
والمراد بالتصور هنا مطلق الادراك ليشمل التصور والتفصيل
على خلاف ذلك كادراك الانسان بانه حيوان صاهل فقد
ادركه على وجه مخالف للوجه الذي عليه الانسان في الواقع
وما قلناه من عموم التصور للتصورات لحد قولنا وقيل
ان التصورات كلها علوم فاذا تصورت شيئا من بعد بانه
حيوان ناطق فاذا هو حيوان صاهل فهذا الذي ادركته
علم والجاهل في الحكم على انه ما ادركته هو الحيوان الصاهل
ان العالم اي الافلاك والارض ونوع الانسان ونوع النور
وكذا بقية الانواع والاشخاص فهي حادثة عندهم ايضا
لما ادراكهم لافلاكهم الى هذا اجهل مركب من جهلين بسيطين
وهما

وهما عظم علمي بالشيء وعدم علمي بجهلي وانه حبيب بانه
مستلزم لجهلين بسيطين لانه مركب منها حقيقة وما في
ايها قاسم من انه مركب حقيقة لانه قال لمركبه من جهلين لانه
يعتقد الشيء على خلاف ما هو عليه فهذا اجهل بذاك الشيء
ومعتقد انه يعتقد على ما هو عليه فهذا اجهل اخر تركب
اثنين فهو غير ظاهر لانه جعل احد الجزئين نفس الجهل المركب
المعرف المدعى تركبه قدح اعلم ان الاعاجم عندهم قديم
بالذات وبالزمان وحادث بالذات والزمان واسما علم العرب
فلا يقولون بذلك الاعاجم يقولون بالذات والزمان
فهم قديم بالذات ان ذاته ليست ثابتة في شيء ومعنى قديم
بالزمان انه لا اول له ورمي حادث بالذات والزمان اي اوجده
الرب وله اول والفلاسفة يقولون الافلاك حادثة بالذات
قديمة بالزمان ان الله انزلها ولا اول لها وعند الاعاجم
صفات حادثة بالذات قديمة بالزمان اي ان الله انزلها
ولا اول لها اي ان الله انزلها بطريق التعليل وقول الاعاجم
ان الله فاعل غير ارادي في الحوادث لاني صفاته ولما انفاربه
فيقولون صفات الله قديمة بالزمان بما سوى الله اي
وصفاته وما وافقه على الموجودات او الاحوال الحادثة
على القول بها وبعضهم اي فالجاهل مشترك بين المركب
والبسيط اي مشترك لفظي فالمركب هو مختلفا عن الشيء على
ما هو عليه البسيط عدم العلم بالشيء واما على طريقة المص فالجاهل
قاصر على المركب والبسيط يسمى جهلا ما راى من سلاسل استعمال
اسم المذموم في الارزاق لان تصور الشيء على خلاف ما هو عليه

يستلزم انتفا العلم به وهناك قول ثالث يقول ان الجهل مشترك
معتقون بين البسيط والمركب فنقول انه انتفا العلم بالمعص
جعل البسيط عدم العلم بالشئ اي عما من شأنه ان يعلم فخرج العمود
فلا يقال ان جهل واعلم ان التقابل بين المركب والعلم تقابل انتفا
لكنها وجوديين وبين البسيط والعلم تقابل العدم والمملكة
فالم يقع الاسواقف على حدس او تجربة او لم يتوقف على شئ
اصلا مثلا قولنا السهم نياسهلة للصفر العلم بها ضروري
لانه لا يتوقف على نظر واستدلال وان توقف على تجربة وادراكنا
ان الواحد نصفه لا يتوقف على شئ اصلا وادراك ان نور
الشمس مستغنى عن الشمس ضروري وان توقف على حدس
فان قلت التعريف شامل لا اعتقاد العقل ان الله واحد فهذا
يقال له لم يقع عند نظر واستدلال اي لم يتوقف على ذلك مع
اعتقاد ان العقل لا يقال له علم قلت ان ما في قوله ما لم يتوقف
واقعة على علم فان قلت التعريف يصدق بعلم الولي فيضيق انه
يقال له ضروري مع انه لا يتصف بضرورة ولا نظر قلت مسلم
صدق التعريف عليه لكن المانع من اطلاق الضروري على علم
الله ان الضروري قد يفسر باقارنه ضرورة وحاجة وهو محتمل
على الله فالصدق في حد ذاته صحيح كاعلم الواقع واذا كان
زبد يصوره على عمرو وادرك حسنه فالمدرك للحسن هو النفس لكن
بواسطة حاسة البصر فاحدى الحواس حسنة في الادراك لانه
المدرك واذا ادرك حسن الصوت وقبحه فالمدرك هو النفس
بواسطة السمع واذا وضع زبد يده على عمرو فالمدرك للبيئة
والبيوتة هو النفس بواسطة اللمس ونفس لباقي وهذا

على

على طريقة الاشعرية ان الحاصل للنفس بواسطة احدي
الحواس يسمى علما والجهل على انه ادراك ولا يقال له علم والعلم
هو الحاصل بواسطة العقل وهي السمع قوة مودعة في العصب
الذي في الصفاق والبصر قوة مودعة في العصبين اللتين
في العينين متقاطعتان تقاطعا صليبا التي من المهي للهي والي
من اليسرى لليسرى والشم قوة مودعة في العصبين اللتين
بالجنتين والدوق قوة منبئة في العصب العزوين في جرم قد
اللسان والشم قوة مودعة في البدن وقوله الظاهره امر اذا
عق الباطنة وهي الحسن المشترك وخزانته وهو الخيال والوهم
وخزانته الحافظة والخامسة المتفكرة منطلعا لاد وقع بصري على
زيد وادرك ضرورة فقد ذهب للحسن المشترك والحسن المشترك
صنفه في خزانته وهو الخيال لان الحسن المشترك قد يغفل عنه
فيكون في خزانته واما العداوة بين زيد وعمرو فمخالفا في الوهم
والضيق في خزانته وهي الحافظة واما الواهية التي هي المتفكرة
فيها التركيب والتحليل فاذا اعتقدت رجلا له اناراس فعدا
تركيبه واذا اخطر بيا لك وجود زيد بلاراس فعدا تحليله واعلم
ان الحواس الباطنة اثنتان الفلاسفة وجعلوا الدماغ ثلاثة
بطون الاول فيه الحسن المشترك وخزانته والبطون الثاني المتفكرة
والبطون الثالث الوهم وخزانته وهذه الحسنة في ادراك الجزئي
واما الثاني فزيد زك العقل وخزانته العقل الفياض واما اهل
النسفة فلم يثبتوها لعدم الدليل عليها فاعلم بان العالم اجزاء
واعلم ان العالم اجرام واعراض وكلاهما دليل على حدوده فنقول

على

الاعراض متغيرة من عدم لوجود وبالعكس وكلما كان ذلك فهو
حادثا فينتج الاعراض حادثا وعلته الحدوث والتغير ونقول الاجرام
ملازمة للاعراض الحادث وكلما لازم الحادث فهو حادث فينتج الاجرام
حادثا وعلته حدوث الاجرام هو ملازمة الحوادث لا التغير اذا
علمت ذلك فقول الله على النظر في العالم اي في احوال العالم وقوله
وما شئ هو تفسير لقوله في العالم اي في احوال العالم وقوله من
التغير بيان لا يشاهد وهذا قاصر على دليل الاعراض ولا يشهد
دليل الاجرام قال الله بان العالم الذي التغير فيه بذلك وقوله
المصرح والوقوف على النظر في تعريف غير جامع لانه يشمل المظن
النظر في الملائكة كدور العالم معلوم لا علم وتصيد فعليه
ان يوقوف على النظر والاستدلال والجواب ان قوله الموقوف اي
الموقوف حصوله اذا تم اي ذاته لا توجد في الخارج الا بالنظر واما
ثبوت الهدوء للعالم فذاته حاصلة في الخارج بدون نظره والوقوف
على النظر هو صورة ثبوت الحدوث للعالم الثانية تلك الصورة في
الذهن اي الموقوف وجوده في الوجود واما ان ثبوت الحدوث
الذي هو العلم بوجوده بعد عدمه موقوف على النظر من التغير
المعروض بان التغير يعني من المعاني لا يشاهد والجواب ان قوله من
التغير ما يدل على التغير كوجود الحركة بعد عدمه ووجود السكون
بعد عدمه فينتقل من تغيره الواحد وانه اي ينتقل من العلة
المعلولة بحيث يكون قياسا فتقول العالم متغير وكل متغير حادث
وهذا الدليل قاصر على الاعراض كما تقدم والنظر هو الفكر
اعلم ان الفكر هو حركة النفس في العقولات فان تنقل في الحدوث
او التغير

او التغير واما حركة النفس في الحسوس فاما ان تنقل
كان تنقل في سقمزوق ثم هبت عنه وصيرت تنقل في ذلك
السقمزوق فهو تنقل في قوله الفكر اي حركة النفس اي انتقالها في
حال المتصور فيه ليؤدي الى المطلوب فيتركب التجربة في الحركة
اي تجرد من قولنا في العقولات لئلا يتكرر مع قوله المتن في حال
المظن واعلم ان المطا تصور او تصديق علم او ظنا فقال ذلك قوله
العالم متغير وكل متغير حادث فعلم حدوث العالم مطلوب تصديقي
وهو علم وقوله فلا يتطوفا بالليل بالسلام وكل ذلك يطوف في
الليل بالسلام فهو سارق فينتج فلان لما رقى وهذا ظني وقوله
حيوانا بطق في تعريف الانسان فعلم بكون الانسان حيوانا لانه
مطلوب تصور اي واعلم ان حركة النفس هي انتقال النفس
انتقالا لا يتبدل والنظر هو حركة النفس في التغير الذي هو حال
العالم المتصور فيه ومعنى كون النفس تنقل في تغيراتها
تربط بمحدثين ونقول العالم متغير وكل متغير حادث فهدوء
حركة من المبادئ الى المطالب وقبلها حركة في حدوث العالم اي
التي لا بد من المطالب الى المبادئ فتحصل ان عندنا حركتين
الاولى حركة من المبادئ الى المطالب والى المبادئ لا يحصل المظن
والثانية حركة من المبادئ الى المطالب والمصداق التغير للحركة
الثانية فقط ولكن ان يكون اشارة الى الحركتين بان تنقل في
بعضها ولا تنقل في حقيقتها كما انه يقول الفكر في حال المتصور
فيه اشارة للحركة الاولى والفكر في حال المتصور اشارة للحركة
الثانية لان النظر هو مجموع الحركتين ليؤدي الى سواها كانت
الحال تؤدي الى المطلوب بسبب الواقع والاعتقاد معا

العالم متغير وكل متغير حادث فالمتغير مود الى الحدوث في الاعيان
و الواقع او حسب الاعتقاد فقط كما اعتقاد العام ان كل من ركب
بغلة وليس غاممة كبيرة فيقول فلان ذو بغلة وغاممة كبيرة
وكل من كان كذلك فهو عالم فكبر الغاممة يودي الى المطلوب بحسب
الاعتقاد وقوله ليودي انما اصل التادية واما قوة التادية فقال
اصل التادية قولنا فلان ذو غاممة كبيرة وكل من كان كذلك فهو عالم
فهذا فكر يودي الى اصل التادية ومثال قوة التادية ان تقيم هذا
الدليل الاول فيقول فلان ركب بغلة وكل من كان كذلك فهو عالم
فهذا الدليل الثاني اما قوة التادية كمال الاول افا اصل التادية
والاستدلال بطلب الدليل هذا اصير في ان المطالع المتغير
لان الدليل هو للتصديق واما التصور فله الحدود والسيما مواد
بطلب الدليل ان يقول يارب اعطني دليلا او تقول يا رب اني
الدليل بل المراد بطلب الدليل شيئا الا لا يحصل التصديق
بقية بان الدليل بان لم يكن عندك علم بقولنا العالم متغير ثم
سأله فادرك ذلك فالمتصديق بالتغير حدثك الان فتحصل التصديق
بالقدرة هو طلب الدليل والشيء الثاني في تطور التصديق لا يحصل
بعد عدم بان كان يعلم فيها مضي تغير العالم ثم التفت نفسه
اليه وخطر الان بذهنه فهذا الخطور هو طلب الدليل فتحصل
ان طلب الدليل هو تحصيل التصديق بالقدرة او خطور
التصديق بالقدرة فاذا حصل التصديق بان العالم متغير
وبان كل متغير حادث حصل له التصديق بان العالم حادث
الذي هو المطلوب فيؤدي النظر الى ان المتصور والاستدلال في
حقيقة انما متباينان لكن ما يودي اليه النظر ما يودي اليه الاستدلال

واحد

واحتوا اعتبر ضد بان الاستدلال مود علم تصديق فقط واما مود
النظر فلو علم من التصديق والتصور في الاثبات اي في تعريف
العالم المتصديق قال هو المقوف على النظر والاستدلال
والمتغير اي في تعريف المتصور اي حيث قال ما لم يقع عند النظر
واستدلال وانما قدم التباين لشرحه والمصدق من التباين
بما يضروري الذي هو اسرف من المتصديق لكون المتصديق
اقطاعا في الضروري في الاثبات اي في حالة الاثبات والتباين
المرشد المطلوب هذا معناه لغة واما في اصطلاح الاصولي
هو ما يكت التوصل بصحيح النظرية الى المطلوب بحسب
المرشد اعلم ان المرشد حقيقة هو الله ونبيه فالله مرشد
اي بالحق لله وقوله وكذا النبي فارشاد الله به عمله فخلق العالم
بالارشاد في قوله هو ارشاده بالقران وارشاد النبي كذلك
بالعهد والتسليم لانما مقتدون به وكذلك العلماء مرشدون
حقيقة وطلب المرشد عجازا على حابه الارشاد كالعالم وهو
المراد هنا بدليل قوله لانه علامة عليه فان قلت التمارين
عن الحارز قلت ان ذكره بعد الاستدلال دل على ان المراد به حابه
الارشاد وهو العلاقة وانما اركب المصنف تعريف الدليل بالحق
القوي مع ان السياق في المعاني الاصطلاحية لان المعنى اللغوي
ينطبق على المعنى الاصطلاح الذي هو قولنا ما يكت التوصل
بصحيح النظرية الى المطلوب وقوله المرشد الى المطالع
منه ان يكون المطالع ضروريا والتصديق لان المعنى اللغوي علم
والاصطلاح معافاده لانه علامة عليه اي على المطالع
تلك العلاقة موجبة او فاسدة مساو للصحة العالم على وجود

الصانع والتفصيل على المحدث ومثال الفاسدة كبر الموانع على كثرة
العلم والظن بخبر امر ميثاق دفع امر ميثاق البديعية وكانت
احدها الرجح كما اذا ادركت قيام زيد وعدمه وتزدت فينبو حجة
قيامه فقد قام به ادراكه ادراكه القيام وادراك عدمه وادراك
القيام الرجح هو الظن وادراك عدم القيام المرجوح يقال له وفيه
فانظروا عنده ادراكه فان قلت ان الظن ليس هو بخبر امر ميثاق
بل الخبر لازم للظن لان الظن هو ادراك الطرف الرجح في الامر للشيء
تارة يكون هو لاطرافه وتارة غير محمول فالضيق لازم للامور
غيره في الصانع كونه لاطرافه واطرافه والمراد هنا الخبر فيقتصر
على خبر في قول خبر الامور بخبر وقوع امر ميثاق الذي وقع طرفا
هو الخبر لا يقيد ان تقدر ذوا امرين توقع ذوا على للطرف الرجح
كما قال الطرف الرجح دو امرين ان صاحب لها من صاحبها
لذلك والمراد بالامرين طرفا المان وهما وجوده وعدمه بوجه ارفع
ما يقال ان الفاسدة ان فو ميثاق او امور وقول امرين ان كل منهما ميثاق
انما لو كانت احدها خفية فلا يقال للظن فان لم يوجد بخبر فاقوه عمودا
وبخبر فليبه ذهبا فمواز بقا به عمودا ليس طنا وجواز فليبه ذهبا
ليس وهما قادرا ان يظلم عمودا علم ومع رجاء ان التردد الميثاق
للرجحان في الحقيقة الظن هو الطرف الرجح المصاحبه للتردد اي
مخبر الامرين واحده الفقه طرفة ان فليبه ذهبا كقولنا الامر
للموجب فلهذه قاعدة احتمالية اي وقع الاجلال في موضعها اي ان
موضوعها لا يتبين فيه بل هو كلي فوصف القضية بالاجمال من
وصف الكليات وصف جزئية الذي وصفه فيه هذه البرقيات
اعتبر بها فان البرقيات الالفاظا فيدخل المعنى واصول الفقه اي
قواعده

قواعده

قواعده التي وضعنا فيها الالفاظا فتكون الالفاظا موضوعات في
القواعد فيقال القاعدة جارية بان القواعد هي الموضوعات في
الالفاظا والجواب ان قول فيه اي سببها اي الزم الف نسبه خبرها
الالفاظا او يقال ان كلام الميثاق على ظاهره يتعلق بالامور التي هي الالفاظا
وهو خلاف السطور ومعنى كون المعاني قوال الالفاظا انه يستعصر
الخير والاي يوتي بالالفاظا على طبقها على سبيل الاجمال اي على
طريق هي الاجمال اي الاجمال في موضوعها وقوله طرفة اي الفقه
اي لا باعني المتقدم لانه بالعلم المتقدم جزع علم وعلم بلغة الغير
باعتبار انه جزء من المركب الاضافي كطرفة اي في كل طرف
القواعد كقولنا الامر للموجب النهي للتحريم ومثل النبي حجة
وهكذا قللك القواعد هي طرفة فقوله اسم كطرفة الامر
اي كطرفة الامر بقتيد الاخبار عنه بانه للموجب فالقاعدة ليس
الامر وحده بل بقتيد الاخبار عنه بانه للموجب فلهذا يقال اسم
من حيثها الجساعه اولها اي من حيث الاخبار عنه اولها اي بقتيد
الاخبار عنه بالموجب وبعد ذلك فاعلم ان القافية تطلق على
القضية وعلى النسبة فقولنا الامر للموجب القاعدة اما القضية
واما نبوت الوجوب للامر والتحقيق انها اسم للنسبة وشارحا
جعل القاعدة مطلق الامر من حيث الاخبار عنه بالموجب وهذا
ليس قضية ولا نسبة فلا يتم كلام اسم والجواب ان في عبارته
جدا في كذا مطلق الامر ووقع في على نسبة اي كسببه صفا
للامر القيد بالاخبار عنه بالموجب فتكون ما شيئا على التحقيق
من ان القاعدة اسم للنسبة وقوله الجساعه اي الاجمال وهذا المعنى
بجازه لان حقيقة الجساعه عندهم اثبات المولات للموضوعات

وانت خبير بان الاثبات لازم للاخبار والمفهوم مختلف وغير
ذلك كما في صوم العام وتقرير النبي فتقول تقرير النبي كفعلة قاعدة
الخاصة تقدم على العام قاعدة العام لا تدخل الافعال قاعدة
وقوله وغير ذلك عطف على مطلق الامر فان قلت الكافي تفني
عن قوله وغير ذلك فلا حاجة للاتيان به قلت انما اتى بقوله وغير
ذلك دفعا لما يتوهم ان الكافي استقصائية مع ما يتعلق به
اي مع ما يتعلق بالغير فماده ان عندنا غير او عندنا ما مشيا
متعلقا بالغير فالغير هو تقرير النبي والذي يتعلق به هو
تقرير النبي حيث ان النبي عنه بانه كفعلة النبي وقوله فمصدق الذي
يتعلق بالغير هو الحبيبة المذكورة والخاص هو الغير وما يتعلق
به هو من حيث تقدمه على العام علي سبيل التفصيل
اي على طريق هي التحقيق فاقبوا للوجوب قاعدة لكنها
تفصيلية او موضوعية فمبين كما اخرجها الشيخان اي
الخباري ومسلم اي وصلاة النبي في الكعبة حال كونها مائة
للمصلاة التي اخرجها الشيخان واعتراض بانها عينها لاما تله
والجواب ان الصلاة باعتبار رواية الشيخين لها مفايدة
لنفسها باعتبار نقل المولف لها وقوله كما اخرجها اي اخرج
الصلاة وذكر الصغير باعتبار انقطاعها او باعتبار انها فعل
لا عاصب لها اما لو كان عاصب مع البتة مجببة ثبت الاين
ولو كان لبنة الابن عاصب ورثت بالتقصين لا بالعرض
حيث اسم مكان واستعملها في الفرضية اي في فرضية الاعا
لها فيها الامثلة بمثل حال وكذا قوله يد ابيد اي يمتنع بيع
بمعنى بعض الاي حال كونها متاثلين خالف اي مقبوضين
فيقول

فيقول مثله مثل متاثلين ويؤيد ابيد بمقتضى تصنيف كراه مسلم
الذي يؤيد الامتناع واعتراض بان الامتناع اذا كان مرويا فلا حاجة
للمقتضى والجواب ان وجه الشبهة وهو مدخول في وصف المشبه
به فقول في امتناع بيع الوعد الامتناع هو الذي في المشبه به
وقوله كراهه اي يؤيد الامتناع الذي هو وصف المشبه به فيحتاج لقياس
الارزاق فان قلت اذا كان وجه الشبهة هو وصف المشبه به لا الامر الكلي
المحقق في الطرفين فامتنع كونه ليس جامعا قلت انه تشبيه في الجامع
او انه من افراد الجامع واستصحب به الاي فمن شك في حذفه
حينئذ الشافعي لا يصل استصحاب الطهارة فلا يستقص ويحذف
وهذا ظاهر بخلاف مذهب مالك فهو مشكل وان ذكر ابي والخال
انه ذكر فيهما شيئا لا يصح القاعدة فقول في الصلاة اي لاجل
التشبيه بها لاجل انصاح القاعدة بدكر جزئي منها وكيفية
الاستدلال ان العلم ان الاستدلال بالتفصيلية فتقول ما لا دليل
على وجوب الصلاة فيقال قوله تعالى فاقبوا الصلاة فلا يتم قوله
لان الاستدلال اي بالطرق المتقدمة واجاب الله بان المراد بالطرق
الاجمالية من حيث تفصيلها اي من حيث تحقق الجملة في فرد فالمراد
بالتفصيل تحقق الجملة في فرد فاذا قال اقبوا الصلاة فقد استدله
بالجملة من حيث تحققه في فرد وقوله عند تعارضها طرف لقوله وكيفية
اي ان الكيفية المذكورة انما تكون عند التعارض شيئا لا تفصيل الخاص
على العام والمعتنى على المطلق كقياسات تلك الكيفية انما تكون عند
تعارض الخاص مع العام والمعتنى مع المطلق وانت خبير بان في عبارة
المصر استدل بالامثلة ذكر الطرق لولا معنى التواعد اعلم ان
باعتبار موضوع التواعد المحقق في فرد كونها مطلقة لا اعلم ان

القسم العقلية ثلاثة لانها اما قطعية او احداهما ظنية والاخر قطعي
 او اثنان ظنيين فاما قطعية لا يتعارضان فلا يوجد قطعي مفيد ووجود
 الوجود قطع مفيد عدمه ولا تعارض بين قطعي وظني بل يقدم
 القطعي واما الظنيين فيحصل التعارض بينهما فيحتاج المرجع من
 كونه خاصا مثلا اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة فقد تعارض
 في فضل اهل الذمة لعدمه لانه المشركين شامل لاهل الذمة فيقدم
 الخاص على العام بان يخرج اهل الذمة من المشركين وهذا ان
 الدلالة على ظنيين لان دالة القوان ظنية وقوله بل لعل قطعي
 مقيد بالان لانه قطعية وكذا اذا تعارض مطلق ومقيد فيقدم
 المقيد بان يحل المطلق على المقيد ويقيد بقيد كافي بعض ايات
 قيد قاله في قوله بالايان واية اطلقت لكونها عامة لتعارض وقوله
 من تقدم بيان الكيفية وغير ذلك كتقديم المسيح على محمد
 وكيفية الاجابة عما يقال ان اصول الفقه مجموع ثلاثة اشياء الادلة
 الاجالية والكيفية وصفات المجتهد والمصدق ذكر الاولين فقط
 وحاصل الجواب ان كيفية الاستدلال تجري الى صفات المجتهد اي
 الى صفات المجتهد اي تستلزم صفات المجتهد لان الاستدلال لا
 يتيسر من كل احد بل لا يتيسر الا لمن قام به شئ والاستدلال اي
 الصفات فضارت كيفية الاستدلال تستلزم صفات المجتهد وقوله
 الى صفات من يستدل اي من حيث الاستدلال وهذه الثلاثة
 وهي الطرق وكيفية الاستدلال وصفات المجتهد واعلم ان الاستدلال
 متوقف على الثلاثة وان الاولين لا بد منهما من حيث المعرفة والثالث
 لا بد منه من حيث قيامها به وان لم يعرفها فلا يستلزم معرفة
 المجتهد الثلاثة والصفات هي الملكة القائمة من فن العربية وغير

كما ياتي فعلي هذا من عرف الثلاثة ولم تقم به صفات المجتهد فلا
 يمكن في الاستدلال ولا يقال له مجتهد وانما يقال له اصولي والحاصل
 ان الثلاثة معرفتها هي فن الاصول ولا بد من الثلاثة في الاستدلال
 لكن معرفة الاولين وقيام الثالث تجري ان اراد انها تستلزم
 الصفات في حد ذاتها بقطع النظر عن كونها جزءا من مسلم ولا
 يقيد نافي لقيام لان المقام افاد ان الصفات جزء وان اراد انها تستلزم
 ان الصفات جزء فلا يسلم الاستلزام اصلا والجواب ان الاستدلال
 لما كان متوقفا على الكيفية والكيفية متوقفة على الصفات فيكون
 الاجزاء بعد هذا كله فيقال له ان دالة الاصول متوقفة على الصفات
 فيكون متوقفا على الكيفية فلا بد من الصفات لتوقف الفقه
 عليها اي والتوقف عليه الفقه هو اصول الفقه فتأمل هذه
 الثلاثة اي المجتهد ان اصول الفقه هي طرق الاجالية اي القواعد
 فقط لا مع الكيفية وصفات المجتهد لما تقرر ان العلوم الدونية
 اسم للمسايل او للتصديقات بها او للملكة ومنها المراد المسائل اعني
 القواعد ان قاله الله والشم غير مسلم تأمل وامن قاسم يقول
 ان المراد بالكيفية وصفات المجتهد القواعد المتعلقة بذلك فيكون
 اصول الفقه اسم للقواعد المتعلقة بالادلة وبالكيفية وبالصفات
 فتأمل ثم راجعت جمع الجوامع وشرحه فوجدت ابن السكيت يقول
 ان اصول الفقه هو الادلة الاجالية فقط واما المرجحات وصفات
 المجتهد فهي طرق الادلة الاجالية وقال الجمهور الفقه مجموع كل
 الثلاثة كما قال شارحنا هنا لان الحكم يتوقف على الادلة التفصيلية
 وهي متوقفة على الصفات والمرجحات فالجوع هو اصول الفقه
 واعلم ان الادلة التفصيلية لم تقم الحكم لا مع ضم الاجالية اليها وانما

لم يبعد والتفصيلية جزئاً من الأصول لأن التفصيلية أحسن لها
 فالتقوا بالادلة الإجمالية عنها نصراً على متوقفاً على إرفاقها
 التفصيلية والاحتمالية والمرجيات وصفات للتجهد والواب
 مبدئية أو قوله أقسام الكلام خبر وقد تقدم أن المختار أن الأول
 التراجع هو الالفافا باعتبار ردالتها على المعاني إلى آخره
 فإراد بالواب العضايا الدالة على المعاني الخصوصية وإضافة
 ابواب لا تقول الفقه من إضافة الدال المدلول وقوله أقسام
 الكلام الأربع أمر وخبر واستخبار واعلم أن الأخبار بأقسامها
 ابواب لا يتم إلا بتقدير مضاف إما في الأول الذي هو مضمون ابواب
 أو في الثاني الذي إذا أقساماً أو هكذا قاله ابن قاسم
 ومفاده أن المقصود من الكلام المعنى النفسي وليس كذلك بل هو
 يتكلم على الكلام بمعنى اللفظ خلاف أهل التوحيد فيجوزون عن
 النفسي وحق فلا يحتاج لتقدير أصلاً والأمر والنهي للعطف
 على أقسام من عطف الخاص على العام وإراد بالامر اللفظ الدال على
 الطلب لأنفس الطلب كما صرح وإراد بالنهي اللفظ الدال على
 طلب الترك كالتصريح وإنما خص الأمر والنهي دون سائر
 الأقسام لأن المقصود الأصلي هو الأمر والنهي وعلماً أن الأمر
 والنهي متقابلان فلها باب مستقل والعام هو اللفظ المستغرق
 الصالح له وإراد بالخاص اللفظ الدال على أن لفظ العام مقصور
 على أفراد وليس مراده بالخاص مقصور العام على بعض أفراد
 الذي هو المدلول واعلم أن اللفظ الخاص ينفي في العام فهو مقتول
 المشترك لا يقتلوا أهل الذمة فلولم يكن هنالك منافاة فواقتلوا
 المشترك آقتلوا المحرمين فلا يقال له خاص لعدم المناقاة
 قوله

قوله والعام عطف على أقسام ويذكر فيه المطلق والمقيد ويذكر
 في تمامه الخاص والعام المطلق والمقيد وهذا جواب عن سؤال لم تترك
 المقيد والمطلق هنا مع أنه سياق في المصنف فقلت لا شيء ذكر العطف
 والمقيد في باب العام وإنما صقلت أن المطلق في باب العام والمقيد
 في باب الخاص وذلك أن المطلق شامل كالعام إلا أن شموله العام
 أمستقر أي وشمول المطلق له وإن المقيد في باب الخاص في قاعدة
 القصر على بعض الأفراد واعلم أن المقيد ليس شبيهاً للخاص
 في المناقاة بل هو ذلك لأنه كلاً من المطلق والمقيد طلب فوالعطف
 رتبة أعنى رتبة مومنة تلي منها طلب خلافاً للعام والخاص
 فإما أحدهما الأمر والآخر خبر والقاعدة أن ذكر فرد من أفراد
 العام لا يخص العام وذكر فرد من أفراد المطلق يقيد المطلق
 والمجمل والمبين هما في باب واحد لأن الشيء ومقابلته في باب واحد
 إذا لم يكن له مقابل في خصوصية بيان واعلم أن ذكر المجمل والمبين بعد
 المطلق والمقيد من ذكر العام بعد الخاص لأن المجمل شامل للمجمل
 والمشتراك والمبين شامل للمقيد وغير المقيد وحق فإراد المقيد
 والمطلق في المبين والمجمل الحسن وأظهر ذلك المناسب للمصنف
 بصنعه وفي بعض الآيات والنسخة التي يكون فيها ترك يكون
 من حذف الواو وما عطفه والعرفية ذكر أحد المتقابلين
 وقد ذكر فيما قبله الشيء وما يقابله فيعلم منه أن الجميع كذلك
 والأفعال أي أفعال النبي عليه السلام الذي هو شائع مجازاً والشارح
 حقيقة هو الله وليس المراد مطلق الأفعال والشارح أعلم
 أن المنسوخ إما المفعول أو المفعول أو هما وسياق وقوله والشارح أي
 اللفظ الناسخ واللفظ المنسوخ تلك النسخ المتعلقة باللفظ

اما من حيث ذاته او من حيث معناه او هما معا والاجبا وصحح القول
والخطو والابحان هي ما يتعلق بها من كون الاصل في الاشياء الابحان
وبعد ورود الشرح الخطو والابحان وليس المراد بالخطو والابحان
حقيقتهما ولا اللفظ الدال على كلف والتحيز وهذا التدفع ما يقال
ان الخطو هو التحيز فيكون منكر للما علم ان المراد ما يتعلق به من
كون الاصل في الاشياء اسكنه السامع عن حكم شيء هذا الاصل منه او
ابحان في ترتيب الادلة اي بيان حقيقتها وتلك المرتبة بتدريج عليه
لومما رتبة له اي القضايا الدالة على الترتيب وصفة التقية في
اي الشروط المتعلقة بها قوله وصفة التقية اي المجتهد قوله واحكام
المجتهد وذلك لاحكام غير الشرط فلا يكثر ادقوله والمستغني اي
المقتد فاما اقسام الكلام اراد بالاقسام الخمسة التي هي جوهرية الكلام
ومسماياتها انقسامه الى امر او قوله فاما اقسام الكلام اي من حيث
انها اقسام للكلام ليجرح اقسام الكلام المعتبرة من حيث يتغير مع
عن بعض الامور حيث انها اقسام ومعلوم ان تصور اقسام الكلام
من حيث انها اقسام متوقفة على تصور الكلام فاراد ان يبين
حقيقة الكلام بقوله فاعلم ان قلنا قلنا ان قوله فاعلم ان قلنا ليس تصور
لحقيقة الكلام فلا يصح ما قلناه قلنا انه يتوقف التغير في حقيقة القول
الكلام ما تالف من اسمين الى فهو متضمن للتغير في حقيقة القول
حيث انه لا يواحد من حيث يكثر بعضه عن بعضها بان يكثر الامر عن
الشيء فلا يتوقف على ماهية الكلام الامر بان يكثر الانشاء فيكون
يصل ايضا ان اعلية ذلك القول انه فاما اقسام الاقضية في اي
فاما اقسام الكلام فيتوقف بعضها على معرفة الكلام فتقول
في بيان حقيقة القول وتقول في اقسامه والكلام يتقسم الى زيد
قائم

قائم اي ولا بحيرة بالضمير في قائم لعدم ظهوره نحو ما قام به فلنقا
ما خرف وهي نافية وقام فعل ففعل تركب الكلام من حرف وفعل
ولم يعد الجوابي يقال انه مركب من ثلاثة حروف وفعل واسم
وقوله ولم يعد له كلمة لعدم ظهوره اي في اللفظ وكلامنا فيما بان
فئة الكلام ماله ظهور في اللفظ على عدة اي بعد الضمير كلمة فيكون
الكلام مركبا من ثلاثة من اسم وفعل وحرف وعلى هذا اختلف بين ضمير
قام وضمير قائم مع ان كلامنا غير ملفوظ به ان قائما للضمير
شبهها بالي مد لعدم تغير الضمير في حالة التكلم والخطا والغنية
فتقول ان قائم وهو قائم وانا قائم فصا وقائم بمثابة رجل في قولنا
انا رجل وانت رجل وهو رجل بخلاف الضمير في قام فتقول انت فتع
وزيد قام وانت فتع في غير لفظ الضمير فلهذا لم يعد ضمير قائم ولقد
بضمير قائم وايضا الاسناد التام شرط في الكلام والاسناد التام
متوقف على الضمير الكاين في الفعل فلهذا اعد الضمير في قام كلمة
بخلاف الاسناد في زيد قائم فلا يتوقف على الضمير لان قائم بمثابة رجل
فلا يتوقف الاسناد على ضميره ويقولنا الاسناد التام شرط لان
الرفع ما يقال لا ضمير زيد قائم مركب من ثلاث كلمات مع ان من
الاركان الاسناد التام او اسم وحرف وهذه طريقة ولي على
خلافه وان الكلام مركب من الفعل والفاعل والمخروفين وحرف الفعل
والفاعل واجب لثبوت ما عنهما ولا يجوز التصريح به وان كان المعنى
الا انما قال ذلك ولم يقل ان كان التقدير للاشارة الى ان هذا القول
من حيث انه فعلي لا من حيث تقديره في العبارة وبهذا الكلام يتضح
لنا جواب عن سواله انه اذا حذف حرف التثنية كما في قوله تعالى
يوسف اعد قدامي يا يوسف فلهذا الكلام المركب من الحرف والمخروف

والاسم والاسم وحده فيجاء بان الكلام هو المقدم مع الاسم فيكون قولنا
اعز اريد اقليس الكلام هو الفعل وفاعله يد الحرف هو الاسم
فالفعل والفاعل ملحوظا على انه معنى لا مقدر بخلاف الياء في قول
يوسف فتلا خطا مقدره والكلام اذا كانه قال ونشرع في اقسام
ونقول والكلام ينقسم الى امر اي كلام دل على طلب الفعل وضما
ونفي اي كلام دل على طلب التوكيد وضما وخبر وهو اللفظ
الدال على معنى يحتمل الصدق والاستغفار هو طلب حصول
صورة الشيء في الذهن مع حيث حصوله في الذهن واما طلب
حصول صورة الشيء في الذهن لامن حيث الحصول في الذهن بل
في الخارج فلا يقال له استغفار بل هو امر مثلا قولنا انت عالم
المقصود منه طلب حصول علمك او انتفايه في الذهن اي العصف
تصور حاله التي هو عليها وليس المقصد حصول ذلك في الخارج
والحزقنا بمقولنا من حيث حصوله الى من هو علمي المسئلة وهي
فهو طلب حصول صورة الشيء في الخارج اي حصول المسئلة في الخارج
هذا هو الاصل في صيغة الامر لكن تلك المادة خصوصها انقصت
حصوله في الذهن لان ادراك المسئلة طرفها الذهن لا خارج الذهن
بخلاف قولك اضرب عناء حصل الضرب في الخارج عن الذهن
فتحصل ان علمي المسئلة فيه طلب حصول صورة الشيء في الذهن
لامن حيث حصوله في الذهن بل في الخارج اي لانه المقصد من صيغة
الامر الحصول في الخارج والمقصد من الاستغفار الحصول في الذهن
هكذا احاطا بقرروا فيقال قولهم في تعريف الاستغفار طلب
حصول صورة الشيء في الذهن ان علق قولنا في الذهن حصول
المسئلة

المسئلة عليه الطلب خرج علمي وهي لان فيه طلب حصول صورة
في الخارج لكن حصوله المادة صار ملحوظا الحصول في الذهن
وح فلا حاجة لتعريف من حيث حصوله في الذهن والاصل ان
علمي حسب اصل الوضع طلب فيه حصول صورة الشيء في
الخارج لكن خصوصه المادة لوحظ الذهن وح فلا حاجة
لقوله من حيث حصوله في الذهن وهذا الاعتراض بنا
على ما قالوه من ان علمي فيه طلب حصول صورة الشيء في الخارج
بحسب الواضع اما لو قلنا انه ليس فيه طلب حصول صورة
الشيء في الخارج بل في الذهن فيصير اخراجهما حيلولة الى اصل
انه ما قالوه متناقض لان مقتضى كونه علمي فيه طلب حصول
صورة في الخارج ان خرج بقوله في الذهن ومقتضى كونه
خرج بالحيلولة انه لم يدخل في قوله في الذهن وينقسم
ايضا الى انما قال وينقسم الاول يقلد الى من يلزم حصوله
من السقطا لكون اقتضا الكلام كانه قال ينقسم الى انما
انقسم ما تقدم باتفاق من اي كلام دل على عينة شيء مع
عدم استحالته او مع عدم امكانه واستبعاد حصوله ثم
الاستحالة اما من حيث حالة العقل واما من حيث حالة الاعاء
فقولنا الشيء انما اريد بالشيء القوة العزيمية التي
تكون في امية الاشياء فاعادتها مستحيلة عقلا لانه يستحيل
بعد بلوغه للسن ان يرجع للشباب وان اراد بالشيء القوة
المائلة لقوة الشباب فهو مستحيل عادة وعرف اي كلام
دل على طلب الشيء برفق ولين وقسم اي كلام مشتمل على قسم
اي يمين وهذا الاستحالة اما من اشكال الكل على جزيه او على

متعلقة وذلك ان العلماء اختلفوا هل الكلام مجموع القسم وجوابه او
الجواب فقط والى الثاني ذهب السيد وعليه قوله القسم موكدة وعلى
الاول فتكون من استعمال الكل على جزئية لان اليمين بمعنى اللفظ الاول
على الجاهل جزئية من الجاهلين وعلى الثاني فهو من استعمال الشيء على
متعلقه لان الجواب متعلق بالقسم لان الموكدة متعلقة بالموكدة
وما قلناه في القسم نظيره ما قالوه في الشرط والجواب هل
يها الكلام او الجواب وذهب السيد الى ان جواب القسم كلام ذو
جواب الشرط ومن وجه اخر اي من حيث عدوله الى الحقيقة
التي اعلم ان اللفظ اذا لم يوضع لشيء فليس دلالاته او وضع لما
ان يستعمل ولا المستعمل اما في ما وضع له او في غير ما وضع له
فلا حوالا اربعة فاما لم يوضع او لم يستعمل فلا حقيقة ولا مجاز
والموضوع المستعمل حقيقة ان استعماله فيها وضع له ومجاز ان
استعمل في غير ما وضع له لم اعلم ان الحقيقة والمجاز اطلاق يكون
في مفردات او في مركبات ووجه فقي عبارته استعماله لانه ذكر
الكلام ولا يعمى الموكدة المفيد واعاد الضمير عليه في قوله ينقسم
يعني اخر وهو متكلم به اعلم ان يكون مفرد او مركبا فيصير الحقيقة
في المفرد والمركب والمجاز كذلك الحامل على الاستعمال ان لا يصح
يتكلم على الحقيقة والمجاز من مفردين او مركبين لا على خصوص
المركبين وقوله ينقسم اي قسمه حاصره ان يريد بالكلام اللفظ
المستعمل وان ارى بالكلام الموضوع استعماله لا فليست حاصره
لان هناك ما وضع ولم يستعمل وليس حقيقة ولا مجازا
فالحقيقة ما بقي الى اعلم ان الحقيقة تطلق على اللفظ المستعمل
في ما وضع له وعلى استعمال اللفظ فيما وضع له وعلى القول
الموضوع

الموضوع له الحقيقي لكن اطلاق اللفظ الحقيقة على اللفظ حقيقة
او اطلاقها على الاستعمال وعلى المعنى الموضوع له مجاز في قوله ما بقي
اي لفظا يقين ليكون جريا على الحقيقة لا المجاز على موضوعه اي
اللفظ لانه متى اطلق الموضوع انصرف له وبذلك انصرف حاشا الى
قائه المناسب ان يقيد بذلك في الاستعمال وهو اطلاق اللفظ على
معناه وفيه حذف في حالة الاستعمال او في رتبة الاستعمال
او في معنى مع ايد مع الاستعمال على حد قوله ادخلوا في اسم اي مع
اسم فيما اصطلح عليه اعلم ان يكون لفظيا او شرعيا او عرفيا
عاما وخاصا قوله فيما اي في معنى اصطلاح الى من الخاطبة كسر
الطاء الى الجماعة الخاطبة من الكلمة والجماعة من غير ما يغير
ما كان من جنسها كان في خاطبة الشرع من غير عباد اللغو لفظيا
وهذا قيل فير الخاطبة بفتح الطاء يعني الخاطبة ويقدر خطاف
اي من حيث في الخاطبة اي نساء من الجماعة ذوات الخاطبة واعلم ان الكلام
اذا كان من غير عباد الخاطبة لفظيا حسب القابل لا الخاطبة
فما اصطلاح اي من حيث انه اصطلاح عليه مثلا الشرع اذا
استعمل الصلاة في الركوع والسجود لانه حيث انما هذه الركوع
وسجود بل من حيث ان الدعاء جزء منها فهو مجاز من اطلاق اسم
الجزء على الكل ويصدق عليه التعميم لانه استعمال فيما اصطلاح
عليه من الخاطبة يخرج بالحيثية ولا يخرج من قول من الخاطبة
وان لم يقع الى هذا اذا بقي على موضوعه كما اذا استعمل اللغو
الصلاة في الدعاء بل وان لم يقع على موضوعه كما اذا استعمل الشرع
الصلاة في الاركان والدابة الى اي فاذا كان واحد من اهل البيت
العام استعمال لفظ الدابة في ذوات الدابة من حيث انها كانت

الاربع فهو حقيقة واما لو استعمل لفظ دابة في ذات الاربع لكان حقيقيا
 انها ذات الاربع بل من حيث انها تدب في الارض فلا يكون حقيقة
 بل مجازا من اطلاق اسم الدابة على البعوض وقوله كالصلاة في الهيئتين
 كلفظ الصلاة المستعمل في الهيئة كل ما يدب على وجه الارض بقية ما
 ما يدب وسما الارض وحق الارض وما يدب في الماء كالسمك وما كان
 بين السماء والارض وما كان في السماء فماده انه لا يقال له دابة والظن
 انه يقال له دابة لانه دابة لما حصد ما يدب في نظر الغالب والافلية
 تدب على الارض ولا تدب ما يدب بكسر الدال والمجاز ما يجوز
 ان يقال اسد المستعمل في الرجل الشجاع مجازا لانه اللفظ تعدي
 به عن موضوعه تعديا صحيحا ولفظ قمر في الشخص الضخم خرج
 بقوله تعديا صحيحا اللفظ الذي لم يلاحظ فيه علاقة نحو هذا
 القوس مستعمل الكتاب ما يجوز فيه دوران المجرى متوقف على
 التجوز لانه ما خوذ في تعريفه ويجوز متوقف على المجاز لانه ما خوذ
 منه فهو اشتقاق بالمعنى العام وحاصل الجواب ان المجاز المعروف
 هو الكلمة ويجوز تعدي غير ما خوذ من المجاز بمعنى الكلمة بله
 يعني التجوز فالمجاز موقوف على تجوز وهو غير موقوف على المجاز
 تجوز به عن موضوعه اي عن كل فرد فرد من الافراد الموضوع
 له فلفظ عين وضع للباصرة والحارية وان ذهب فاستنجاها في هذه
 المعاني حقيقة ولا يقال له مجاز الا اذا استعمل في غير المعاني التي
 اللفظ لها من استعمال في افراد موضوعه فهو حقيقة اذا استعمل
 في ذلك الفرد من حيث انه موضوع له اما من حيث انه لازم له فهو
 مجاز كلفظ نفس اذا استعمل في الضوا للامر من حيث انه لازم
 فهو مجاز واما لو قال عند يميني واراد جميع المعاني الموضوع له
 فحقيل

فحقيل حقيقة وقيل مجاز مجوزا لبنا للمفعول ان الفاعل ان يجوز
 المتكلم هذا في تعريف المجاز على المعنى الاول وعلى الثاني اذا اختلف
 بينها حقيقين بناء على ان المراد موضوعه التقوي اما لو اراد به ما هو
 ليم فيرجع القولان لشي واحد والخلاف في العبارة فقط لقوة نسبة
 للغة واللغة هي الالفاظ الواردة عن العرب وهو من نسبة الجز لكل
 لان اللغة اسم مجموع الالفاظ التي يهيكل بان وضعها الا لعلم ان
 المعنى ان الوضوح هو لانه وقيل الواضع السر وهو ظاهر قول
 الله بان وضعها اهل اللغة الخ ولكن نسبة على المعنى بان يقال
 بان وضعها اهل اللغة فيه مجازا لانه لا يظهر الوضوح فيه فثبت لهم
 الواضع مجازا من اسناد الشيء لنسبه لانهم سبب في ظهوره فيهم
 اهل اللغة اي العربية ويحمل ما هو اعلم من لغة العرب ولغة الترك فان
 لم لغة اخرى غير لغة الترك للحيوان المفترس اعترض بان هذا
 موجود في الضبع والذئب والكلب المقور فالافتراض غير خاص
 بالاسد والجواب ان قوله المفترس اي افتراضا كاملا وهو خاص بالاسد
 والافتراض المفترس اصالة وهو خاص بالاسد ووجوده فيما عداه ظاهر
 والفرق بين الجوابين انه على الاول لوحظ الكمال وعدمه وعلى الثاني
 لوحظ الاصلية وعدمها وهذا كله بناء على ان الاسد هو السبع اما
 لو اراد به كل عاقل لا يظهر بان وضعها الشارع وهو الله حقيقة
 والبناء مجازا كالصلاة اي كلفظ الصلاة التي وضعها الله واعلم ان
 اسما الله ذو قسيمة فلعل اطلاق الشارع على الله ورده السمع وقوله
 بان وضعها الشارع اما لو وضعها اهل الشرع فهو اصطلاحية هذا
 قالوا لو كان يقال ان قوله الشرعية بان وضعها اهل الشرع وسبب
 الوضع لهم لكونه ظهور فيهم فهو مجاز عقلي من الاسناد للسبب فيظن

ما قلناه في قوله بأنه وضعها أهل اللغة فانظر ايه فرق فلا وجه لما قالوا
 اهل المعروف العام وهو عالم قبيح فيه الواضع كاللغة أي كلفظ
 الدابة وهي لغة أي الدابة لغة منصوب على الحال من هي على
 حذف مضاف اليه وتفسير لفظ الدابة حال كونها معدودة من
 الالفاظ اللغوية كلفرد أي ماهية كل فرد فالوضع له الماهية
 لا الأفراد كما يوهه الله فأن قلت اذا كان الوضع للماهية فما وجه
 الايمان بلفظنا إشارة الى ان الماهية نظريتها كلفرد ففعالها
 يتوحد انها متطوّر فيها لفرد واحد كالفاعل أي لفظ الفاعل هو
 لغة اللغات التي صدر منها الفعل في اصطلاح النحوي الاسم المرفوع
 المذكور فله وقوله او الخاص اعترضه بأنه العرفية مني اطلقت
 انصرت للمعرف العام فجعل الله المصداق لا للخاص خلاف الظاهر
 دون الاول القاصر على اللغوية هذا بنا على ان المراد بوضع
 اللغوي فقط اما لو عني في الموضوع فصار التقريرا فارجحان
 شي واحد ويكون القسم جاريا على التقريرين وهذا التقسيم ما
 ان قلت ان الشيء هو الحركة المخصوصة والتقسيم معنى من المعاني
 فما معنى هذه الاخبار قلنا لما في العبارة استعمارة بالكتابة بان سببه
 التقسيم بالاشناس الذي له تصور ودوران فلما ان الاشناس له دوران
 كذا التقسيم جاريا على اقسامه واستيعاب الاشناس للتقسيم وماشي قوله
 الاستعمارة او انه استعمل ماشي لتصور وذلك ان مدة لوازيم الشيء في
 موضع تصوره فاطلقت الشيء على لازمه وهو التصور واستعمل في الشيء
 ماشي يعني تصور فهو جاريا مرسل تبني اوان في العبارة استعمارة
 بعمية بأنه تقول شبه تصور التقسيم بالشيء جامع ان في كل افعال
 شيء ففي التصور اعمالي لنفسه وفي الشيء اعمالي الجارحة واستعمل لفظ

الشيء

الشيء للتصور واستعمل منه ماشي يعني تصور اوان اشياء ما
 للتقسيم جاريا على بزيادة تقري بزيادة او مع زيادة الاول
 اوان وكذا يقال في قوله بنقصان او نقل ليه بسبب نقل قولنا واستعمال
 اي بسبب استعمارة وسياتي في اوضحه فاللغوي زيادة هنا جواب
 اول عن الملاية وح فالنقل هو النقل وهذا الجارحان مادة ليس من افراد
 الجاز المصطلح عليه وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له بل المراد ان
 مجازي توسع وتسمي بسبب زيادة الكافي والافضل الى وان لم تكن
 زيادة بل اصلية فهي بمعنى مثل الى والمجاز بالنقصان أي توسع وتسمي
 بسبب نقصان كلمة وهو مجاز غير المصطلح عليه وقرب الخايات
 المجاز من الاية الاولى ان الكافي زيادة وان الثانية على حذف مضاف
 وح تكون المجاز في الايتين بالمعنى المصطلح عليه بعيد بل هو مجاز يعني
 التوسيع ان بعض العلماء قال ان المجاز في الايتين يعني الكلمة المستعملة
 في الاية الثانية بان يقال في الاية انه من المجاز المرسل من استعمال اسم المعلوم
 وازادة اللازم لانه يلزم من نقل مثل نقل المثال لان الله لو كان له
 مثل كان الله مثل مثل نفسه فيلزم من كون الولي له مثله ان الله مثل
 مثل نفسه فيكون ثبوت مثل المثال لازم للمثل والقاعدة ان نقل اللازم
 يستلزم نقل المعلوم فنقل اللازم ملزوم ونقل المعلوم لازم فيكون في
 الاية جاريا مرسل من استعمال اسم المعلوم وهو نقل مثل المثال وازادة
 اللازم وهو نقل المثال وان شئت جعلت الاية من باب الكتابة وتقريرا
 سبق في المرسل ويقال في الاية الثانية انه استعمل اللفظ الموضوع
 لوقوع السؤال على العقوبة في وقوع السؤال على اهل العقوبة بواسطة
 التجوز المرسل في لفظ قربة المستعمل في اهلها جاريا مرسل من استعمال
 اسم المحل في المحل فالجاء ان الجاز المركب بواسطة الجاز المفرد هكذا

توجيه كلام السمع ولا حاجة به الى الاحتجاج الذي في الآية فيما مر
في المفرد استعمال لفظ القرية في الاصل وكذلك في الآية الاولى استعمال
كلمة في مثله لم يصح استعماله عليه وهناك جواب آخر في قوله ليس ككلمة
بان يراد بالمثل ذاته والصفات اي ليس شي مثل ذاته وصفاته وبلي
اسم ليس وكلمة خبر وليس علم ان سوال القرية المترتب عليه جوابه
مستعمل في استعمل الجواب والقصد بهذا الكلام اخذ في لوم تلك الكاف
زايدة لا فائدة منها ومحال بالادلة القطعية وانما الصواب والسطك
فهو امد الآية بفعل المثل فلو لم تكن الكاف زايدة لما كانت الآية مفيدة
لما فهم السلف والصواب وقرب هذا المقابل لما افاده النص من ان
المجاز في الايتين بعيد بل هو قريب بسبب انما استعمل في هذه الايتين
العلاقة كونه قريبا بان استعمل في اي اللفظ الذي على نفي التوقف
انما لا يحتاج لذلك وسوال القرية اي اللفظ الذي على سوال القرية
الزائدة انما لا يحتاج لذلك والمجاز بالنقل اي بسبب النقل وادار
بالنقل الجامع للمجاز وليس المراد بالنقل الجامع مما يقابل للمجاز هكذا
قال ابن قاسم واعترض بان قول الله نقل اليم عن حقيقة كانه
يقيد المراد بالنقل الوجود في الحقيقة العرفية لانه قال الخبيث لا يبا
منه عرفا الا في الخارج فهذا صريح في ان المراد بالنقل المقابل للنقل
في المجاز وحق فيقال فلم المجاز بالنقل لا يصح جعله بالسببية ولا يفي مع
وحاصل القول ان الفاظ كلمة مستعملة في غيرها وضعت له بسبب
النقل اي نقل اللفظ عن معناه الحقيقية الى معناه المجازية وهذه اللفظة
وان وجدت في الاستعارة الا انه لا يضر فيما يخرج من الاستعارة
من الفاظ لا البول المطبق اي المنخفض قوله تعالى في الاصل اراد ان يكون
فيها القضا في كل موضع او اراد اعد لقضا الحاجة كالنصف او اراد
القضا

انقضا بالقول العبار فمستعملة تقضي فيها الحاجة اي تعرض فيها الحاجة
اي الفاظ لا حاجة اليه اي يحتاج الى وجه لان بقائه بغير البدل
عرف العرف العام والمجاز بالاستعارة الاستعارة تطلق على
الاستعارة وعلى الكلمة المستعملة في غيرها وضعت له والمراد بالاستعارة
المعنى الاول وادار بالمجاز ففسد الكلمة اي الكلمة المستعملة في غيرها وضعت
لها سبب استعمال اللفظ في غيرها وضعت له ففسد اللفظ في غير
الارادة الميل واستحق من الارادة يربط بيني وبين والجامع القرب في كل
اللفظ بسبب في السقوط والارادة قريبة من فعل الشيء ففي استعارة
قريبة والمجاز بيني وبين المجاز الذي علاقته المسماة بسبب استعارة
واما الذي علاقته السببية او المسببية او الخالية او المحلية فيسمى مجازا
مرسل او معنى الآية جد اراييل ان يسقط اي يميل الى السقوط بسبب
استعارة اعترض بان المصطلح والمجاز بالاستعارة ولم يقل والمجاز
السمي بالاستعارة فلا وجه لذكر الشئ التسمية والجواب انه قال بذلك
افادة فائدة خارجة عن النص وليس قصد حل المصاح في اعتراض
فقوله والمجاز المستعان لانه مربوط بجل النص والامر استعارة
اي الامر النفسي استدعالا الامر اللفظي لان الاستدعاء ليس امر لفظيا
وقد تمت مراد عطف الامر والنهي على اقتسام الكلام من عطف الخاص
على العام بل على ان المراد بالامر والنهي اللفظي كمن كلامه هنا صريح
وح فقط في الامر والنهي فيما سبق من عطف الفاظ هذا هو التحريك
وقد قدمنا ان اصول الفقه هو القواعد واما صفات المجتهد وكيفية
الاستدلال فيها خارجان خلافا للشم وظاهر لنا جوهر الشئ بانه ليس
مراده بصفات المجتهد والكيفية تصورهما بل اراد بهما المتولدات المتعلقة
بهما فيكون اصول الفقه كلمة قواعد وقد مرنا في قوله كطلق الامر انه

عليه جذاً ومضافاً أو يقال كقاعدة ضلقت الأمر أي القاعدة التي هي ه
 القضية اللفظية المبين فيها أن بطلان الأمر للوجوب استدعاء الفعل
 أراد بالفعل اللغوي فيشمل الأقوال والنيات القلبية وأفعال الجوارح
 ويدخل في الفعل الكلف عند الفعل في صيغة النهي بالقول أي الحاميل
 بالقول الذي يدل عليه لأن الاستدعاء معني به له عليه بالقول المراد
 بالقول نحو أفعلم ما يدل على طلب الفعل فيخرج لا تفعل فإنه استدعاء
 الكلف المستفاد من لا تفعل لا يقال له امر بل نهي ونخرج قولنا أنا طالب
 منك كذا فلهذا ليست بنحو أفعلم فإنه قلت أن قوله بالقول لا يشكل لأنه
 أن أراد الأمر اللفظي فلا يصح قوله استدعاء الفعل وإن أراد انفي
 فهو قديم فلا يصح تقييده بقولنا بالقول أي الحاصل بالقول لأن
 القول حادث فلا يصح استفادته من الحادث قلت أن قصد المصنف
 الأمر النفسي إذا أراد إقامته للغير فلا يزال يكون بالقول وهذا
 لأن في إقامته الأمر في جذاً قديم من هو دون أي حقيقة أو ادعاء
 كما إذا قال الأدنى في نفسه الأمر أن هو عليه أفعلم مدعي الطالب أن
 المطلوب عنه دونه على سبيل الوجوب اعلم أن الوجوب هو طلب
 الفعل طلباً جازماً وح فيشمل المعنى الأمر طلب الفعل على سبيل طلبه
 الفعل طلباً جازماً فيكون في الكلام ركة وتكرار الجواب أن الوجوب
 مجرد عن بغير معناه وهو طلب الفعل ويراد منه الجزم كأنه قال
 على سبيل من الجزم وهذا على أن إضافة سبيل للوجوب للبيان وحتم
 أنها حقيقة ويراد بسبيل الوجوب صفتة وهي جازماً وكانه قال طلب
 الفعل كما ينزوي الجزم المصنف به الوجوب وقوله في تعريف الوجوب
 طلب الفعل طلباً جازماً المراد بالجازم المقطوع به وفيه جازم عقلي
 أو يراد بالجازم المجزوم به هذا هو الحق بخلاف القول ابن قاسم أن

المراد

المراد بالجزم المنع من الترتب التماساً معنوياً لا لفظياً أو من الأعلى
 أي أو كان الاستدعاء من الأعلى من المستدعي ما قاله المصنف وطريقه
 مبرهنة والحق أن طلب الفعل يقال للممر كأنه من الأدنى أو الأعلى أو
 المساوي بظاهره أنه ليس إلا أي أن استدعاء الفعل لأعلى سبيل
 الوجوب ليس بامر أي في الحقيقة الخ اعلم أن الحقيقة تطلق على ما
 يقابل الحماز من اللفظ المستعمل أو المعنى الحقيقي وتارة تطلق الحقيقة
 على الواقع ونفس الأمر والمشيأ در من الشم أن المراد نفس الأمر أي ليس
 بامر في نفس الأمر فلا ينفك في انعكاس الظاهر يقال له امر وأما
 تفسيرها باللفظ المستعمل فيها وضع له أو المعنى الموضوع له اللفظ
 خلاف التبادر وبعد جملة على ما هو المشأ در منه يعترض عليه بأنه
 لا يقال له امر لأن الظاهر ولا في نفس الأمر وهذه طريقة لبعضهم
 والحقيقة يقال له امر في نفس الأمر وفي الظاهر بأن جواز الترتب
 أي كطلب صلاة الصلوة وصيغته ليس المراد هيئته بل المراد
 اللفظ الذي هو عليه أفعلم أراد به نحو أفعلم ما دل على الطلب فيشمل
 منه الأدنى هو اسم فعل ويشمل لتضرب عنه الإطلاق أراد بالطلاق
 عدم السبيل الذي هو الوجوب عدم السبيل الذي هو الترتب
 الصارفة عن طلب الفعل أراد بطلب الفعل الوجوب فكانه قال للترتب
 عن القرينة الصارفة عن الوجوب فيكون منعطفاً من قوله والمجرد إلى
 منعطف الحاص على العام لأن الإطلاق شامل للنفي الوجوب ونفي
 الترتب وأما قوله والمجرد لا فهو خاص بنفي الوجوب وإنما قلنا الصارفة
 عن طلب الفعل أي عن الوجوب لأن الطلب حاصل مع القرينة فكيف
 تصرف القرينة عنه مع حصوله فيقال أراد بالطلب للوجوب
 والقرينة تصرف عن الوجوب القرينة سواء كانت متصلة ومثال

او منفصلة لفظية ام لا مثله ذلك اضرب زيدا ان شئت فقل هذه
قرينة متصلة ومثال المنفصلة ما اذا قلت كل با فلان في هذين
اليومين كل يوم رغيث ثم بعد يوم قال له كل رغيث في هذه
قرينة منفصلة الاما دل الى استثناء متقطع واراد بالليل
القرينة والليل في المثالين هو الإجماع على عدم الوجوب وأنه
خير بان الإجماع على عدم الوجوب لا يدل على ثبوت الكتابة والباحة
الصيد فيكون الليل غير تام والجواب ان الشم التفت لمونة
خارجية وذلك ان الامة اجتمعت على عدم وجوب الاصطبياد
وثابتنا فوجبه نا الاصطبياد من باب الاكتساب والاكتساب مباح
فتكون الاباحة في اصطاد واي الإجماع على عدم الوجوب
اباحة الاكتساب وفي اية الكتابة لجمعة الامة على عدم وجوب
الكتابة ووجوب الكتابة تؤدي للثبوت والعتق مندوب فتعمل الآية
على ثبوت الكتابة فتقول الشم وقد اجتمعوا الواو للتعليل كذا
بانضمام المعونة الخارجية ولا تقتضي الاي فالامر يدل على
طلب الماهية وهي محققة في مرة واحدة واما مقابل الصالح
القابل بالتكرار فيعبر الامر على النهي فلما ان النهي يقتضي
الاستمرار على الكفا فليكن الامر كذلك ويعبر عن عليه بان قياس
الامر والنهي يرجع للغة لان النهي في اللغة يدل على الاستمرار
فتقاس عليه الامر وهذا امر مرجعه للغة والله لا يبدل خلقها
قياس على الصالح سلمنا ذلك لكن النهي طلب الكفا عن الماهية
وذلك لا يكون الا بالكسب المستمر والامر طلب الماهية وهي تعقبات
فرد لا يتم القياس لان ما قصدوا اعتزوا بان فيه مصادرة وهي
أخذ الدعوى جزا من الليل وذلك بان نقول لا فعل امر وكل امر

يدل

يدل على قصد تحصيل الماهية وهذا لا يقتضي عطف الكبير
المتنازع فيها قلنا ان فيه مصادرة لانه يؤود الى أخذ الدعوى
جزا من الليل لان النتيجة عطف الكبير التي يتكررها الخصم
كالامر بالصلوات الا اي فالليل هو حديث المراجع الدال على التكرار
في ايام خمس مرات والامر بصوم وهو قوله في شهد من الشهر
فليصمه ودل الليل على ان المراد بالتكرار وذلك ان جماعة رسل
اليهم النبي شخصاء خبرهم بالاسلام وبصوم رمضان في سنتهم
فقالوا للنبي ادعي رسولك يا رسول الله انه يجب علينا صوم
رمضان في سنتنا فقال النبي صدق فهذا الحديث يدل على التكرار
وذلك انه لما ربا الصوم بالسنة دون الشهر علم انه متكرر وهذا
الدليل الدال على التكرار منفصل عن الآية لا متصل بالآية
لما يقتضي التكرار الا فاذا قيل صل فالمراد طلب الصلاة في جميع امكنة
الزمان احترازاً عن الوقت الذي يستعمل فيه بالصوم ورياء
او احترازاً عن الوقت الذي اعتيد فيه السفل وان لم يكن ضرورياً
لكن لان ملاجزة العادة بالاكل في اوقات ثلاثة ولكن المضطر له
الا في وقت فهو يستوعب ما عدا الاوقات الثلاثة وما عدا
وقت الحاجة احتمالات من زمان المراد العلم ان بعضهم قال
الاضافة البيانية والتي للبيان بمعنى واحد وبعضهم يقول لاضافة
البيانية ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ويكون الضابط
اليه اصلاً للضاف واما التي للبيان فهي اضافة العام للخاص مثال
البيانية خاتم خديده فالعموم من وجه والحد يد اصل الخاتم ومثال
التي للبيان شجر اراك وقوله فضة خاتمي فالعموم من وجه لكن
الضاف اليه ليس اصلاً للضاف فالتي للبيان ما فقد فيه الشرطان

النسب

والطريقة الثانية المرفقة هي الراجحة اذا علمت ذلك فنقول ذلك
المرحور من الحياة فيكون اضافة زمان للمراعاة لبيان
وهي اضافة العام للمخاص حيث لا بيان التوحيد لا تعيد مرة
او مرتين ولا تقتضي الفور اي ولا التراخي فهو لا يقتضي واحدا
منها الا اذا قام دليل على المؤخر نحو اسم او على التراخي نحو جوابا
عليه انه على التراخي بدليل قام عند ذلك القابل لان انفرغ منه
اياد الفعل الا في مصادرة على المطابق فنقول حصل امر وكل امر
الغرض منه اياد الفعل من غير اختصاص بالزمان الاول فينتج عمل
انفرغ منه اياد الفعل من غير اختصاص بالزمان فحينئذ
بان الدعوى هي عين الكبرى في الدليل اياد الى اراد بالاجاد
تعلق القدرة بالحركة و اراد بالفعل للمعنى الحاصل بالمصدر وهو
الحركة دون الزمان الثاني اراد بانها في ما عدا الاول فهو الثاني
وهكذا وقيل يقتضي الفور وقيل يقتضي التراخي فجاء الاقوال
ثلاث وعلى ذلك الى الحاصل ان الجماعة القائلين بان تكرار قالوا
باقتضا الفور واما الجماعة القائلون بعدم التكرار فبعضهم يقر
بالفور وبعضهم يقول بعدمه كالامر بالصلاة اي بايجاد الصلاة
وقوله امر به اي بالفعل اي ان الامر تعلق القدرة بالحركة امر بالحركة
هكذا افتاده واعتزض بان الامر انما يتعلق بالحاصل بالمصدر لا بالمعنى
المصدر في قوله والامر بايجاد الفعل فيه تسامح وبما لا يتم الا
وبما لا يتم الا كالامر الذي ان الشارع قال الصلاة لا تصح الا
بالطهارة ولم يقل فيها واجبة ثم قال لنا صلوا فيقال ان هذا الطلب
كالتعلق بالصلاة تعلق بالطهارة التي توجب صحة الصلاة عليها
فاللام مفروض فيها اذا لم يقع دليل على الامر بالطهارة اما لو وجد

دليل

دليل ما لا مر حله وقوله وبما لا يتم الا اي اذا كان في نفسه والمكلف لان
كان غير مقدر وفوجوب الجملة متوقف على ان يمين عند الشارع
قطعية الجملة ليس طلبا بتحصيل العدد لان ليس في قدرة الجاد ان
يد في قدرة الامام ومحل كونه امرا بما لا يتم الا به اذا لم يتوقف وجوب
ذلك الشيء على الشيء الثاني فيجب ان يكون الوجوب مقيدا بذلك الشيء
كما في وجوب الزكاة فتوقف على ملك المصنوع لكن لا يجب عليه
بتحصيل المصنوع لان وجوب الزكاة مقيد بملك المصنوع فاللام
في الواجب المطلق لا المعيد اي عهدة الامر اي تعلية الامر
وتبنيها الا ان في اذا اصلية معتقده الكمال الصلاة فقد خرجت عن
تعلق الامر به وانصف فعملك بالاجزاء بل على ان الاجزاء هو الكفاية
في سقوط الطلب فاذا ثبت فسداد الصلاة فتطلب بالقضاء
الامر بغير الامر الاول لانه خرج عن الامر بالفعل الاول للمقتد
كالماله والامر الاخر هو قول الشارع مثلا انما تصح صلاته فليقتضها
الذي يدخل الى اي باب الذي يدخل اي هذا باب بيانه الذي
يعتقد في العبارة حقيقة المبتدأ او المحرفان قلت سياحي انه ان
يدخل في الامر والعهي هو المكلف البالغ والامر والعهي هو طلب
المولي فما معنى دخوله في ذلك قلت ان في العبارة حذف اي في تعلق
الامر اي ما تعلق به الامر وهو الامر وهذا محمل فيه
البالغ العاقل وما لا يدخل سياحي ان غير المدخل هو الساهي
والصبي وهما من افراد من يعقل واطلق ما عليها لانها بمنزلة
غير العاقل او يقال انه استعمل ما في العاقل قليلا هذه ترجمة الترجمة
في الاصل تفسير لغة بلغة والمراد منها هذا التعبير عن معان
محتملة يدخل في خطاب الله اعترض بان خطاب الله هو مخاطبة

انفسى التمييز فامسى دخول الموحين في ذلك وجوابه ان المراد به
متعلق خطاب الله وذلك المتعلق هو الامور وهم داخلون فيه اي
يشملهم المومنون ان قلت هذا لا يشمل الموحين ان قلت انه من باب
التقليب فقلب الذكر على الاناث وان النساء متقيات الرجال فقلب
من الرجال يطلب من النساء هكذا الشافعي والصبي هذا لا يشمل
الانثى فيفيد ان الصبية تدخل في الخطاب والذكر لا يدخل من الضم
قلت ان الصبي يطلق على الانثى تليسه سكنت المصع عن المفى عليه
والسكوف بخلاف فيفيد انه داخل في الخطاب واجاب بعبه فان
المفى عليه والسكران داخلان في الساهي والاختلاف انما
داخل في المنفرد لانها بما بيان العقل كالمجنون لانها التكليف
عنهم التكليف الرام ما فيه كلفة وهو المعتمد عند الاصوليين
فذهبوا ما فقللوا في الاصول فالصبي اذا علم له ثواب
بما علم ان الخطاب متعلق بالصبي فعلا وبالبولي امر او على القوا
بانه لا ثواب له فلا يكون الصبي مأمورا اصلا خلل السهو اي
خلل سببه السهو فهو من اضافة المسبب للسبب وضمان
ما ائلفه اي عزم ما ائلفه فيفيد انه يفرم عين التلف وهذا لا يمتنع
والجواب انه على حد ومضاف اي عوض ما ائلفه او تقول فيتمثل
ما ائلفه والاول اولى من الثاني لان الكفار مخاطبون بفروع
الشريعة اريد بالكفار اصابة او طردا كما لم يرد في المراد بالشريعة
السبب التامة الماخوذة من الكتاب والسنة كانت اعتقادية كسبوت
الوحدانية وكسوت القدرة لله او علمية كسبوت الوجوب للصلاة والركعة
والفروع من الاحكام العلمية فاضافة فروع للشريعة من اضافة
البعض للكل وانما خص الفروع لانها محل النزاع اما الاحكام الاعتقادية

متفق

فتمت على خطاب الكفار بها ويحتمل ان المراد بالشريعة الاحكام
الاعتقادية فاضافة فروع للشريعة من اضافة الفرع للاصل وما
على الاحتمال الاول فليس من اضافة الفرع للاصل بل الجزء للكل وانما
سماها فروع باعتبار انها في نفسها فروع لانها فروع للشريعة
الشريعة محتمل انها شريعة سيدنا محمد فقط ويحتمل ما يعم فروع
الامر السابقة والاظهر الاول وفي بعض النسخ شرايع بالجمع وشريعة
النبى يقال لها شرايع باعتبار اختلاف الامة وبالنسبة الى ابيه اعلم
ان الفروع المتوقعة على نية تتوقف على الاسلام واما الفروع الغير
المتوقعة على النية فلا تتوقف على الاسلام وقوله وبالنسبة الى
به هذا متفق عليه بخلاف الفروع فان فيها خلافا لقوله تعالى
ما سئلكم الا ان تؤمنوا بغير حجة منكم ترك الصلاة وترك
الزكاة فيفيد العلم ان الصلاة والزكاة واجبتان فان قلت ان الذين
خطا بهم بالفروع الامم من الصلاة والزكاة والاية قاصرة عليها
فلو لم يدع عن قلت ان لم يذهب احد الى التفوق بين فرع وفرع
قلنا الآية واردة على جميع الفروع فان قلت ان السلوك في سقر
من حيث التكليف يبيوم الدين او من حيث المجموع باعتبار التكليف
بيوم قلت ان المتبادر من الآية ان السلوك لكل واحد من الثلاثة اعني
الصلاة والزكاة والتكليف يبيوم الدين وانما خبر بان الآية دليل
لخطا بهم بالفروع لخطا بهم بالاسلام لانه يجمع عليه عن الكفار اي
عن حالهم من سبوا المومنين لهم وجوابهم لهم وقاية الاجواب
عاما لامة للخطاب لانه لا يميز منهم تحصيلها حالة الكفر فاجاب
بان القايده العقاب لان القايده فعلهم لها اذ لا يصح العقاب لغير
الاعتقادية لا تحصيلها لانه لا يميز الا ولا يواحدون بها بعد الاسلام

الاجواب عما قيل ان مقتضى خطابهم انهم اذا اسلموا ابروا اخذوا بها ثابته
يعملوا الواجبات ويناقضوا على المحرمات وحاصل الجواب ان في الواجب
مشقة متفردة عن الاسلام فتعيبا اي لتقصده التعيب في الاسلام
والامر اي الامر النفسي يعني لاواما الامور العقلية فليس عينا ولا
متصفا عن صده اعلم ان الشيء لما ان يكون له ضد واحد كالحركة
فصدها السكون لو يكون له اكثر كالقيام فان ضده اده القعود
والاضطجاع والضد اما ان يكون وجوديا او عدميا فقول عن ضده
اي الوجودي يعني عن ضده على المتحد وقيل الامر بالشيء ليس
عينا الشيء عن ضده بل يتضمنه وقيل لان عينه لا يتضمنه فان
قلت المتبادر من المصداق الامر بالشيء عين الشيء عن ضده مع ان
الامر مستقلا العقل الذي استقدا التركة قلت المراد ان كلام
الله المطلق بالشيء متحد لكن في حيث التحصيل للمعروف من التركة
فالقصبة الاتحاد في الماصدق اي ما صح كونها مع كونها امر وان
كان مختلفا بالحيثية وقد قلنا ان المراد بالضد الوجودي فان
الحركة له ضد وجودي وهو السكون وضد عدمي وهو ترك الحركة
واما الضد العدمي فهو عينه او يتضمنه بالتناقض ولم يذهب احد
الي انه لا عينه ولا يتضمنه ولعلم ان السكون صفة وجودية يمكن
رواها واما ترك الحركة اي عدم الحركة فهو لازم للسكون لا عينه
فاذا قال له اسكن الى اعتراض بان الكلام في الامر النفسي النفسي
وهذا ان لفظيان قلت ان اللفظي يدل على النفسي فاقتضاه اعتبار
الدلول بالاعتبار الدال بالقول اي يجوز لا تفعل فخرج ذرودع
فانها لا بد لان على طلب التركة لكن لا يجوز لا تفعل مما هو حوته اما
حقيقة او ادعا على سبيل الوجوب تقدم ما في الاضافة على ذر

الاي من كونها من المساوي انما سا ومن الاعلى دعاوا ذم كذا على
سبيل الوجوب طيس فيها اي في الحقيقة انهم للطلق اي لم يعيد
بإد على فساد وبإد على الصحة شرعا منصوب على التميز
عن الفاعل اي ويدل الشرع على فساد المذهب عنه هكذا قال بعض
واعترضه بان يميز عليه ضلع قوله انهم المطلق فالاحسن انه
يجوز عن المضاف اليه اي ويدل نفس الشرع لكن كون التميز محولا
عن المضاف اليه غير معهود والمعهود نحو قوله عن المضاف فلنوع
تدليه عن المضاف اليه مع ذلك او يقال ان شرعا منصوب على
نوع الخافض لانه وان كان سماعيا لكنه كثر قوله شرعا اي لا لغة
ولا حسب المعنى في العبادات اي حال كون المذهب عنه داخل في
العبادات اي من افراد العبادات لعينها اي لذاتها كصلاة
التي فان صلاة الحاضر وصومها المذهب عنها لذات الصلاة
فقال ان المذهب عن صلاة الحاضر وصومها من حيث انعدام الظاهر
التي هي شرط فالنفي لانعدام شرط نظير ما قالوه في بيع المبيع
ان النقص لانعدام ركع البيع وهو المبيع فكان المناسب هنا ان
يجعل المذهب عن صلاة الحاضر لانعدام الشرط فان قلت ان لانعدام
الشرط ينزل منزلة انعدام الكل فيقال ان انعدام الركع ينزل منزلة
انعدام الكل بالاول فالجواب قوي او لا مولاهم اي للعبادات
كصوم يوم الغارو فالنفي عن الصوم لا مولاهم وهو الاعراض
عن ضيف الله تعالى وهذا الاعراض لازم للعبادة فان قلت
ان الاعراض كما يكون بالصوم يكون بترك الاكل والشرب فليس الاعراض
لازما قلت ان المراد بالضيافة التمكن من الاكل اكل ام لا والتركيب
ضياء التمكن هو الصوم ولا يتم الاعتراض الا لو كان المراد بالضيافة

الاكل والشرب بالفعل في الاوقات المكرهه اي عند طلوع الشمس
وعزومها ومغادتها ان وقت الطلوع والغروب مكرهان مع انكرا
انما يتعلق بالاموال لا بالارواح فقلت ان قوله المكرهه مجاز عقلي وحق
المكرهه ان يسند للفعل فانها في الصلاة في الاوقات المكرهه لا
لازم للصلاة وهو الموافقة لمبدأ الشمس مع عدم تحتم الفعل لمخرج
الواجب فان صلاته في هذا الوقت لا يلزمه الموافقة مع عدم التحتم
وقيل الامر اللازم هو وقت الفساد اللازم لها بسبب قطعها فيه
وهذا لازم للصلاة عند حصولها في تلك الاوقات ولا شك انه
يلزم من فعل الصلاة في ذلك الوقت كون الوقت لازما او على هذا
القول فتسميته الوقت بوقت الفساد قد يقرر من الشارع بان
قال الشارع هذا وقت فساد ثم قال الشارع لا يصلح في هذا الوقت
فهذا النهي يدل على الفساد وهذا الفساد لازم وهو وقت
الفساد اللازم لها موقوفها فيه وبعضهم قال لا يصح ان اللازم
نفس وقت الفساد بل اللازم هو الكيفية في وقت الفساد فان
قلت ان تقرر الفساد قبل النهي دليل على ان النهي للفساد فثبت في
الموضوع من ان النهي مطلق قلنا ان المراد مطلق عن الدليل
التصل فلا يثبت في وجود دليل منفصل ولا يفتقر هنا وتقرر الفساد
عن الشارع دليل منفصل وفي كلام فقهاءنا ان الامر اللازم لها
هو مشايقة الساجد عند ما ياب الساجد للخطيئة لا ان لا يطلع
على قرني شيطان اي مع تحتم الفعل والورد ان هذا اللازم لازم
للايجاب ايضا فيكون لازما اي في بيع الحصاة فيه تفاسير من
جملتها ان يبيعه من تلك المساحة بعد اربابها لغيره الحصاة او يبيعه
من السلع السلعة التي تقع عليها الحصاة فالنهي هنا لذات البيع
كلف

كلف يقال ان النهي لفقد شرط من شروط البيع وذلك الشرط هو
تعيين البيع وحرر او لامر داخل فيه ان في البيع كما في بيع ان لا يخرج
في بيع الملاقح اي ان النهي في بيع الملاقح راجع للبيع الذي هو ركن
منه اركان البيع فالنهي ليس لذات البيع بل راجع لانعدام ركن
من اركان البيع كلف يقال انه اذا انعدم ركن انعدم المال فخرج عن النهي
عن البيع والحاصل ان فساد الشيء اما بانعدام ركن او شرط او فلا
معنى لقوله النهي اما لذات الشيء او لامر داخل فيه الملاقح اي
الاجته لان الجنس كالانجيل ولا يترك له انعدام لان الجنس ملحق
اي ملحق به اي محمول به والملاقح جمع ملحق او ملحقه وتفسير
الملاقح بالاجته على احد الوجه كما في بيع درهم بدرهم اي فالنهي
لازم لازم وهو الزيادة في احد العوضين فاحد العوضين هو
انصف يكونه زائدا والكون زائدا خارج عن البيع فهو خارج عن
البيع كلف لازم له اي كونه احد العوضين زائدا لا يعلم ان
الفساد هنا لفقد شرط وهو المصلحة في بيع الفضة بالفضة فان
كان الا علم ان اللازم اما مساو كالضيق للاسنان او اعم كالاسني
للاسنان اذا علمت ذلك فالنهي عن الوضوء بالمال المضمون امر غير
لازم وهو اتلاف مال الغير لان الاتلاف يحصل بغير الوضوء كما في بيع
بان الاتلاف يقال له لازم له فكيف يقولوا انه غير لازم الا ان يقال ان
اصطحاها على ان المراد باللازم في المقام اللازم المساوي فيكون لازم
غير لازم في اصطلاحهم وكالبيع لا اي فالنهي عن البيع لموقوف فواتها
وخوف الفوات متاخر بغير البيع من اكل ونوم ومعتز عن بان خوف
الفوات لازم له لا انه غير مساو الا ان يقال ان مرادهم اللازم المساوي
وترد حجة الامر اراد بالامر النهي واراد بالصفة الاتفا بالمراد

على الامر المنفي وقوله والمراد به فيه استخدام ذكر الامر يعني والجار
عليه الصغير يعني اخر وهو الامر اللفظي ويحتمل ان احنا قد عطفنا
للامر للبيان فيكون المراد اللفظي ويحتمل ان قوله والمراد به اي بصفة
الامر وذكر الصغير لاكتساب المضاف المتذكر منه المضاف اليه الاباحة
شبه الاباحة بالوجوب يجمع الاذن واستعمال اسم النسبة به للمسيب
استقارة مصرية اصلية قولهم الاستقارة في الفعل تبعية اذا
لوحظ استقارته من المصدر وهما لم يلاحظ ذلك وكذا المجاز للرسول
الاي اصلي لا يتبين اعلا وافهم اللفظ موضوع للوجوب فاستعمل
في التقدير اي التخييل الذي يلزمه الحرمة والكراهة تضار التهمة
باعتبار لزمه تضار الوجوب لان الوجوب ينافي الحرمة والكراهة
فهو مجاز مرسل اصله والعلاقة المضادة او التسوية فهو
مجاز مرسل علاقته التضاد لان الوجوب ينافي التسوية فاستعمل
بان التسوية انما جاءت من مجموع اصبروا ولا تصبروا التكوين
في الاصل الاياد بعد عدم والمراد به هنا التغيير من حالة الى حالة
قوله كونوا حقيقة في الوجوب استعمل في التغيير من حالة الى
حالة وهو مجاز استقارة فالكون ينافي الوجوب من حيث اللزوم
والحكم ففي الوجوب اللزوم للفعل وفي التكوين لزوم تلك الحالة
واعلم ان قولنا الاياد بعد عدم معناها ليجاد ذات بعد عدم والرك
في الآية دوائج موجودة وانما تغييرها من حالة كماله ما علم شيئا
خروج لفظ رجل فانه لم يعم شيئا فصاعدا ههنا حال من تحذف
اي قد ذهب المدلول فصاعدا اي زائد اعلى اشيق وان شئت قلته
قد ذهب العدد فصاعدا يخرج بذلك رجلان ينافي علي ان معنى اشيق
فصاعدا

فصاعدا لانهم اكثر من اشيق فانه لم يصعد ونفي التعريف سائلا
لثانية وعشرة والى فاخرجه الشر بقوله من غير حصر اي ضيق قدر
محين في اللفظ فلا ينافي في الواقع محصور هكذا تقدير المصروف
ويرد على التعريف قولك جاني رجال لانهم شيين فصاعدا من
غير حصر مع انه غير عام لانه التكرار في سياق الاثبات لانهم واعلم ان
المقارن من قول المصنف ما علم شيئا فصاعدا انه المعنى ما علم شيئا
او اكثر لان عادتهم اذا اتوا بقولهم اشيق فصاعدا يريدون شيئا
او اكثر فانه اراد على كونه لا ينقص روح فيرد على التعريف رجلان فيقل
له عام مع انه ليس عاما وعلى هذا فقولهم من غير حصر اي لا تنق
على اشيق او على ثلاثة بل اكثر اراد على الزيادة على الواحد من تحت
اي تستق من حصر تحت لان الاستقاق من المصروف او ما خوذ
منه تحت تحت زيدا وعمرا اي شملتهما وشاخصا فسر الفعل للعلقة
بالجمع وسكت عن تفسير الفعل المنطلق بالثنائي لعدم تفسير الثنائي
من تفسير الجمع او يقال قوله شملهم الصغير عايد على الثنائي وعلى الجمع
فهو شامل للامرين ففي العام اي الاصطلاح شمول فتناسب لفظي
الماخوذ منه لفة والفاظه المتشابهة والفاظ العام الموضوع
له اي للعام مع ان العام لفظ موضوع والجواب ان قوله والفاظه اي
العموم المفهوم من العام اي الفاظ العموم الموضوع فالعموم شئ
واحد والدال عليه اربعة وقد قال العلماء ان افراد الجمع العام واحد وقيل
افرادهم مجموع وينبغي على الخلاف في انهما التخصيص هذا الى واحد والى
جمع وح فالعموم متقدم لان العموم شئ واحد والدال عليه متقدم والى
ان العموم له انواع وبكل نوع لفظ يدل عليه وكانه قال ومجموع الفاظ
الفاظ انواع العموم اي ومجموع الفاظ الموضوع لانواع العموم

وانما قد يجمع لاشارة خبر عن المجموع لاعتق كل فرد اربعة عشر
بان الفاظ اليوم اكثر من اربعة والجواب انحصارها في اربعة
باعتبار حال البنية المناسبة له الضبط الاسم الواحد او العلم
ان الاصل في الاسم المعروف باليوم فيكون الاستثنا هو كذا اليوم
المتفاد من اصله الوضوح فتقوله الا انه في اعمق التاكيد اليوم
لافادة اليوم من اصله ومع فلا حاجة لذكر الاستثنا الا ان
يقال انه افاد بالاستثنا ان اليوم يصيبه ان كان ظاهرا وقوله
الا ان الذين اعموا لم يقل وعلموا الصالح ان اشارة الى ان المعنى من الكسر
انتم هو الايمان والكسر انتم هو الموجب للكل وفي فهمت
اي تلاهي عن طاعة الله واسم الجمع اراد باسم الجمع المعنى للفرق
اي الاسم الدال على جماعة فيه دخل الجمع المصطلح عليه كالشركيين
واسم الجمع كالمعنى واسم الجنس المجمل كالمعروفه اندفع ما قيل ان
قولنا قتلوا المشركين ليس من باب اسم الجمع بل هو جمع مصطلح عليه
المعروف بالالف والناسب المعروف بالمشركين جمع مشرك وهو
من قام به الكفر وليس المراد به التجدد والحدوث قال الداخلة على
حرف تعريف وبه اندفع ما يقال ان في المشركين داخلة على
اسم فاعل وان الداخلة على اسم الفاعل موصولة لا معرفة وحاصل
الدفع ان محل كونه الداخلة على الوصف موصولة اذا اردت منه
التجدد والحدوث اما لو اردت ان المشركية هي معرفة والاشارة
التي هي من الافعال الدالة على الجمع الاسماء البهية كمن اي الوصل
والسوطية والاستفهامية وكذا يقال في ما كذا دخل داري لا يخل
ان تكون موصولة او شرطية ومثال الاستفهامية من دخل داري
اما لو كانت من فكرة محمودة فيجب ان يكون ما ذكره او تمحيضية
فلا

فلا يمتنع ان اليوم كذا دخل داري في فلهو امن اي دخل داري فهو
انفوخ فامعني الايهام مع اليوم هكذا اعتزض وحاصل الخبر
ان الافراد لم تصيف في زيد وعمر وخالد واي اي الوصولة والشرطية
والاستفهامية سواء استعملت فيقول او لا يقول فهدت
منور اما لو كانت في صفة لم تكن ارجا لان معرفة او غلاي محو
نرجح اي رجل وتريد اي عالم وبابها الذين امنوا فلا عموم نحو
اي عبيد في هذه شرطية ونحو اي عبيد في جاك للاستفهامية نحو
اصبر يا اسفه اي الذي هو اسفه في الموصولة هذه في العاقل
ومثلهما في خبره يا بذا العبيد بالرواب واي الاشياء اسما
للعقل وغيره لانه غير العاقل فقط وقد يقال انه علق الاشياء
على العاقل فيجعل الجميع كانه غير عاقل واي شرطية او استفهامية
ومثل الشرطية وترك الاستفهامية كواي تكون ومن في الزمان
اي اسم اما لو كانت معينا فلا يسيل بها فلا يقال في زالت الشمس
وما في الاستفهام الاول حذفت لانه قوله وما لا يقول شامل
للاستفهامية والشرطية والموصولة والجزا وغيره هذا اشارة
لشرطية الموصولة فاقدم من قوله وما لا يقول للشمس
والشرطية معناه هنا لما علمت ان السابق شامل لكونها موصولة
وكونها شرطية فتكون داخلة فيما سبق والخبر الذي داخلة في
الموصولة علمت ما علمت اي علمت العمل الذي علمت في جواب قول ما
علمت وعثره بالخبر اي غير الخبر هو الخبر والجزا على الثانية اي
غير الخبر وذلك الغير هو الجزا فحذف الغير هو الخبر والجزا على
البديلية باعتبار التسميتين ولا في التكرار سواء كانت علمية عمل ان
اوليد او غير عاملة اصلا واذا علمت كان اسمها مفردا او مضافا

او كانت عاكلة على فعل نحو لا يباع حرفي للعموم واذا كانت عاملة على ان يفي
للمعوم بها اذا كانت عاكلة على المليس او غير عاملة فالعوم عليها
النسبة الى النطق لانه من صفات المعوم اي ان العوم من صفات النطق
لان صفات المعنى واذا وصف المعنى بالعوم بان قيل هذا المعنى عامر
فهو مجاز عقلي من اسما دل عليه لغير من يعوله وقيل المعنى يوصف
بالعوم حقيقة وقيل لا يوصف به لاحقيقة ولا مجازا والعوم من
صفات التي في الجملة وليست المراد ان كل منطوق يتصف بالعوم الا
تري ان رجلا منطوق به ولا عوم فيه ولا يجوز دعوى العوم اي
لا يفي دعوى التولية القصد انه يجرم عليه ذلك وما يجرى مجرا
اي يجرى الفعل في عدم العوم من الفعل اي الحاصل بالمصدر
فقوله كما في جملة اي الذي هو الحاصل بالمصدر وهو الموجود وهو
المكلف به واما الفعل بالمعنى المصدرية فهو التعلق كما في جملة اي
جمع الفعل للعموم فيه بحيث يشمل الجمع في الطولي والقصير فان قلنا
وردك ان النبي يجمع وكانه والفعل يدل على التكرار قلنا ان التكرار يحتمل
انه في الطول فقط وحيث قوله القصير فيه اجمال فلا عوم كما في قصا به
ان قلنا ان القضا فعل للشيء فكيف يصح قوله الله وما جري مجراه وقد
ان الفعل لم يقل قلنا ان المراد بالقضا العنفة الحكيمة النافذة بالشيء
الوجبة لنفوذ حكمه وهذه العنفة الحكيمة ليست قولاه ولا فعله وهذه
الصفة لا تقلل بها عامة اي لا تقوله انها متعلقة بكل جار لاحتمال اجوبة
وهي كونه شريكا واذا احتل ذلك فلا يكون عاما عند الحسن اي البصير
هو افضل التبيين على قوله مرسل وهو ما سقط عنه الصواب بان
يسند الحسن الحديث للشيء وسقط الصواب والخاص بقابل العالم
اعلم ان عندنا تقابل مندين وتقابل لتضمين وتقابل لعدم والملكية

وتقابل

ومقابل الاضافة فهذه اربعة مقادير المتضمين نحو زيد لا زيد
زيد قائم وزيد ليس يعلم ومقابل لعدم والملكية زيد اما يصير لوه
العموم ومقابل الاضافة هذا الشخص اما اب او ابن هذا ومقابل
الصحة واللون اما ابيض او اسود والمراد هنا تقابل لعدم والملكية
لان العام ماع الى الخاص ماع الى العام من مقابل لعدم والملكية
اي يثبت عدم والملكية من حيث اننا لم نجد بالعدم بل وصفنا النطق
بالعلم اي لفظا لم يتصف بكونه في الحقيقة بالمعنى شبيهي ويا
عم شبيهي بدون صاعدا او يعلو الترتيب مع الحصر واللائحة رجال واما
رجال فقد تقدم مرانه ليس داخل في العام على التحقيق وتقرينه
الخاص ايضا لا يشمل فيكون واسطة بين العام والخاص وان كان
تقرينه للعام يشمل وتقدم الاعتراض عليه ليس اي اخراج بعض
مقصد من حكم المقصد فالمراد بالجملة المقصد سواء كان المقصد
استفيد من منطوق او مفهوم سواء استفيد من لفظ العام او
اولها الخاص مثلا ذلك ان الانسان لغير خسر الا الذي فخر بعض
مستفاد من لفظ العام ونحوي عليك الف درهم الادريه
فاستفني من العدد وهو من قبيل الخاص ونحو جاني العوم الاجارا
اي لم ياتي شي من دوايم فهو مستثنى من المعوم المعاهد يجمع
معاهد بفتح الهاء اي انصف بتاميمه سواء كان من المالكين عندنا
من اهل الذمة او كان ياتي عندنا بامان وذهب وليس المراد بالما
الثاني فقط من قوله تعالى الا اي من المشركين من قوله تعالى فاقولوا
المشركين واما قال الله من قوله الا اشارة الى ان الاخراج من المشركين
باعتبار حكمه وهو القتل لان الاخراج من المشركين باعتبار اقامة
وهو ينقسم الى متصل اي بالسيوف له استقلال بقاءه بل منقطع

بغيره كالاستثناء والشرط وازاد بالمقتضى ماله استثناءا لانه
كقوله تعالى اقبلوا المشركين فيقول النبي لا تقتلوا اهل الذمة
وقوله وهو يتقسم ان والتخصيص يتقسم الا وانما هو من ان
الاتصال والانفصال وصفان للفظ لانه وصف للتخصيص
الذي هو الاخراج والجواب ان قوله وهو اي التخصيص يعني
التخصيص بمعنى مفيد التخصيص فيكون في العبارة استعمال
ذكر التخصيص ليعني واعاد عليه الضمير ليعني التخصيص
واستعمال التخصيص يعني التخصيص كما زمر من اطلاق
السبب على المسبب والعلاقة السببية لان الصند رسيب في
اسم الفاعل ثم يقال ان التخصيص حقيقة في الشخص فيتركب
مجازا عقليا فاستاد التخصيص للفظ مجازا عقليا وان شئت قلت أطلق
التخصيص على مفيد التخصيص وهو اللفظ من استعمال اسم السبب
في السبب لان التخصيص حقيقة هو الشخص الا في اللفظ المفيد
للتخصيص فاللفظ المفيد للتخصيص مسبب عنه الشخص فهو
مجازا زمر من العلاقة السببية فالخاص ان في العبارة استعمال
ومجازا عقليا وان شئت قلت قوله وهو اي التخصيص للفظ
من التخصيص على حد اعدوا هو اقرب الاستثناء اعلم ان
الاستثناء يطلق على الاخراج ويطلق على الاوما بعد هل يطلق
على ما بعد ها فقط وان اردت بالاستثناء الاوما بعد ها فيكون
قوله وسياي مثال له اي الاوما بعد ها وان اردت بالاستثناء الاخراج
فقوله مثال له اي مثال الاستثناء لاي معنى المتقدم بل معنى الا
وما بعد ها والشرط اراد به الشرط بالمعنى اللغوي وهو ما كان
مخصصا اي معنى لا كل شخص لاي معنى الاصطلاحي وهو ما يلزم

من

من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه وتارة يكون
شرعيا كالطهارة بالنسبة للصلاة وتارة عقليا كالحياة للعمل
وتارة عادية كالمسألة الاحراق للنار اي الجائسين انما اني بذلك
لانه لا يقتل تخصيص الا بالثبوت لانه بالثبوت اخرج غير الجائسين
من الجائسين وهذا اخراج بحسب المفهوم وهو يشمل ما اذا جاء
الجميع او يدون الثبوت فاذا ان التام الجملة تعلق على معنى الجملة فلا
اخراج والتخصيص بالصفة اراد بالصفة ما افاد معنى في الوصف
فيتمثل الوم من يتم الفقها والوم فقها من يتم وغير الوم اخرج
وهذا عطف بيان وليس المراد بالصفة التسمية وقوله لانا ما افاد
معنى في الوصف يشمل العينية والضاف والعطف البيان كما مثلنا
واخرج الصفة غير المختصة وهي الكاشفة فانها لم تقدم معنى
في الوصف والاستثناء الا في قوله قام الغوم يدخل زيد في
الكلام وقوله الازيد اخرج لذلك لولا ذلك الاخراج موجودا في
زيد في الكلام فقوله لولا اي لولا الاخراج موجودا في الجرح
قوله يدخل اي زيد وقوله في الكلام اي بحسب حكم الكلام ويراد بالحكم
المحكم به فلا ينافي ان زيد داخل في الغوم فالمستثنى منه مجموع
موادتنا ولا احكام ان هذا التعريف غير مانع لانه ينطبق على
الاجرايح بالشرط والصفة وعلى غير ذلك كقوله انتم العلماء
الفقهاء فانه اخرج غير الفقهاء ولولا ذلك لدخل في الكلام والجواب
ان قوله اخرج ما لولا اي لولا لحد احوالها واخذ فاما لا
على ما استظهر لدخل اي وجوبه وهو قول الاكثر وقيل جواز
دخول الخلاف فظهر في قوله اخرج لولا ذلك ان دخول زيد
في الرجال جواز الانحصار ولا ظاهر لان رجال ليس عاما فالجواب

غير واجب فلا يصح الاستئناس على القول الاول دون الثاني بخلاف ما اذا
قلت جازا الزيد اقامه جازا اتفاقا نحو جازا القوم الا ان نحو
اجراج زيدا من الجمع في قولك جازا القوم الاربعاء وانما يصح اي
الاستئناس ان يبين الاول لو كان الياقي واحدا فلو قال العشرة
لم يصح ما لم يقل على عشرة العشرة الا خمسة فيلزم منه خمسة وقول
ومن شرطه ان يبين لفظه واما يصح بشرط ان يبين ان
يقول وان يبين باللام فلفظه اشارة لعدم استيفاء السامع
وقوله ان يكون الاستئناس معنى الصفة وهو الاول وما بعدا فففيه
اشتداد ومن شرطه ان يكون شرطه ان يكون لفظه لا
منويا ومن شرطه ان يكون المتكلم بالاستئناس والمستئناس منه واحدا
فوقال زيدا قام القوم وقال عمر اخا له فلا يصح ويستثنى من ذلك
التكلم المولى ورسوله فان النبي اذا عصبه ما في الكلام الله في من
فبصحه كما اذا قال النبي بعد قول قاتلوا المشركين الا اهل الدمة
فيصح الاستئناس وقوله ومن شرطه مفرد مضاف في مع اي ومن
شرطه وفيه اشارة الى ان المصطلح يستوفى جميع الشروط فلهذا
قال ومن شرطه ولم يقل بشرط ان يبين ومن الشروط ايضا ان
يسمع به نفسه لان حركة اللسان لا تكفي عند السامع ومن شرطه
ان يكون قبل النطق بمتصلا اي اتصالا لا عرفيا فلا يصح الفصل
بتعريف او سماع ولا بد ان يكون اتصالا لا عرفيا في الوجود لا في الكلام
مثل القرائتك له انزل الى سما الدنيا ثم انزل على النبي جبرائيل فلو انزل
عليه وحكم في اول السنة ثم نزل تعيينه في سنة اخرى فهو متصل في
الوجود لا في الكلام بعد يوم وكذا الفل من يوم ويجوز اي ويصح
فالمراد بالجواز للصحة تقديم المستئناس اي تقديم لفظ المستئناس مع

الاول من المراد تقديم المستئناس وحده وقوله على المستئناس مناه على
لفظ المستئناس منه احد هو يعني واحد واعلم ان احد لا يكون لفظ
واحد الا اذا كانت الهزة بعد لام الواو واما لو لم يكن الهزة بعد لام
الواو فلا يكون احدا من العدد بل يعني الواحد الذي لا يشابه غيره
في الذات والصفات من الجسد اراد به الجسد للقول لا النطق
كقولك يا الانسان ازيد او جملة الالاستغراق فالانسان ليس بشا
منطوقا بل جنسا لقوله من الجنس اي من افراد الجنس السائل
المستئناس لانه حقيقة ومن غيره اي ومن غير الجنس فالقوم
ليس من جنس الخير وبشرط ان المستئناس من غير الجنس ان يكون له
بالاستئناس منه نوع ارتباطية تقع في الوهم ان المستئناس صاحب المستئناس
في الحكم فان قولك جازا القوم الا الخير يتوهم ان الخير جازا مع القوم
بخلاف قولك جازا القوم الا النعابيين او الا العقارب فلا يجوز واعلم ان
اطلاق الاستئناس على الذي من الجنس حقيقة مسمي متصلا واطلاقه
على الذي من غير الجنس مجاز استعارة وسمي استئناسا متصلا
يجوز ان يتقدم على الشرط والحق في اللفظ واما التقدم في الوجود
فهو واجب فيجب تقديم المسمى على الاكوار في مثاله والشرط المخصص
اي لا الشرط يعني ما يلزم من عدمه عدمه فقوله المخصص اشارة
الى ان في الصفة في الصفة لدفع اعتراضه عليه ان الشرط
يتم غير المراد وهو الشرط يعني ما يلزم الى والعرفية الذي
حد في الصفة وهو المقام لان الكلام في المخصصات يكون ذلك الى
اي فالشرط من حيث الله مخصص يقال له تقدم على الشرط والحق
قلنا من حيث الى لان عند الحاجة لا تقدم بل قوله فالمراد هو حوالها
ورتبة التاخر عن الشرط فلا تقدم عندهم والمفيد هو مشابه

لأنه من في عدم التناول والمطلق مشابه للعالم من حيث التناول
والعتيد إلى العلم أن الإطلاق والعتيد من عوارض اللفظ فهو
والعتيد أي واللفظ المقتد بالصفة أي باللفظ الذي على المعنى مثلا
لفظ رقية مطلق ولفظ رقية في قوله رقية مومنة مقيّد بلفظ ذلك
على معناه وهو لفظ مومنة قصد وفاة العتيد هو رقية العتيد
بومنة وقوله بالصفة سواء كانت الصفة كونه كوفي الختم
الساية أو نصا فهو في ساية الغم الزكاة فساوية نصا وفي
صفة أو معناه في غيرها كوفي غم الساية فهو من إضافة الصفة
للمعنى
فعل عليه المطلق أي بأن يفتد بما يفتد به العتيد
فلفظ رقية في الظاهر يدل على لفظ رقية في القتل المقتد بالآية
بأن يفتد الرقية في الظاهر بالآية كالمعنى أي للفظ رقية العتيد
بما يفتد الآيات أي العتيد بومنة المقتد بالآيات فهو رقية
بالآيات أي بما يفتد الآيات كما في كفارة أي كالعتيد في كفارة
التي فتد المطلق إلى العلم أنه تارة يفتد الحكم بغير السبب وتارة
بالعكس وتارة يفتد معاً فاذكره السبب اختلف السبب والفتد
الحكم فالظهور والقتل سببان والحكم هو وجوب العتق فيقتل
كفارة الظاهر على كفارة القتل في العتيد بالآيات بجامع حرقه للسبب
في كل لأن القتل حرام والظهور حرام أي أن القتل في حد ذاته حرام
وافتدنا في حد ذاته لأن الآية مسوقة في الخطأ والوجوه فيه فتد
فعل المطلق إلى أي فقتل الرقية الواجبة في الظاهر على الرقية
الواجبة في القتل من حيث العتيد بالآيات بجامع حرقه سبب
الوجوب وذلك السبب هو القتل والظهور احتياط أي العلة
في قياس هذا على هذا هو الاحتياط وبيان ذلك أن الولي يفتد

أعني

أما أراد في الظاهر مطلق رقية ولو كافتة ويقتل أنه أراد رقية
مومنة فما عند الله يفتد بالإطلاق والعتيد فالعتيد يحصل
الاحتياط كما في العتق رقية مومنة على بالاحتياطين وأما عتق رقية
كافتة فيفتد على أحد الاحتمالين لا على الآخر فأن قلت
أن القتل عند الله من وجوب جامع بين القيس والقيس عليه يفتد
الاعتدال بالعتيد عليه في الحكم لهذا الجامع لأن الباعث على القتل
هو وجود الجامع ولا يفتد للاحتياط فلا وجه لقوله احتياطاً
قلت أن مقتصد للاحتظة قياس مع احتياطاً فهو قياس قوي
أوتقال أن السبب للاحتظة قياساً بل مراده بالمثل المقتد بقياس
بأن يرد بأنه يفتد المطلق بعتد العتيد للاحتياط وترك السبب خال
أما السبب واختلف الحكم مثله أية الوضوء قيدت بالفتل
الموافق وأية التيمم بعتد فالسبب أحد وهو الحدث واختلف
الحكم أي المعلوم به لأن الوضوء غسل والتيمم مسح فيقتل للمسح
هو القتل في البلوغ للموافق للاحتياط إلا أن أية التيمم تقتل
الموافق والى الكوعين فالعتيد يخرج عن الاحتمالين ففيه
احتياطاً وهذا عند الشافعي وأما على القول بالوجوب عند
المالك والمعتد عند المالكي السنة فإن قلت أية التيمم تقتل إلى
الكوعين وإلى المرفقين وإلى المكبين فصورها وذهب إليه
بعض الأئمة فلم يحصل الاحتياطاً بالعتيد للموافق قلنا إن رواية
المكبين متبعية والتبادر من الذين أما المرفقين وأما الكوعين
كما في كفارة القتل الكاف استغناء بية وكذا قوله كما في كفارة
الظهور تخصيص الكتاب أي بعض الكتاب أي بعض القرآن
وليس المراد كل القرآن ولا تنكحوا المشركات ظاهره كن

كتابات او غيرهن اي حجة اشار به الى ان قوله والمحصنات
مبني احبوه محذوف اي حل لكم قوله حص بقوله اي قصر
على غير الكتابيات بسبب قوله والمحصنات ولما الكتابيات فيهم
نكاحهن وتخصيص الكتابيات بالسنة اي وتخصيص بعض
الكتاب بالسنة وهي اقواله واقواله وتقريراته سواء كانت
السنة متواترة او احاداً كانت الاحاد صحيحة او حسنة المثال
للولد الكافر اي كاشمى المسلم فتفيد الآية ان الكافر يورث ابيه
المسلم وابوه يورثه فتخصيص الاولاد اي قصر الاولاد على ما عدا
الكفار بسبب السنة فان قلت ان التخصيص انما يكون اذا كان
احدهما عاماً والآخر خاصاً حلقاً وانما هو خصوصية مطلقة والعموم
والخصوص هنا من وجه وذلك ان الآية شاملة للكافر والمسلم
وفيه خصوص باعتبار الولدية وقوله في الحديث لا يرث الكافر
عموم لسنوله الولد وغيره وفيه خصوص باعتبار اختصاصهم
بالاسلام لان معنى الحديث المسلم يورث المسلم ومتمم كان الخصوص
والعموم من وجه فانما كان الجمع بان يخصه عموم احدهما بخصوص
الآخر بان تفيد الآية بالمسلمين وتخصيص الحديث بالاولاد بان
يقال لا يرث الكافر اي الولد الكافر لا يرث ابيه المسلم وان لم
يكن الجمع فيحصل التعارض فيها اجتماعيه وهو الولد فيحصار
للمترجي من خارج ولا شك ان الواقع في الآية عدم الجمع لانه
لو قيد الحديث بالولد لكان ان الاخ الكافر يورث اخاه المسلم
وليس كذلك فقد حصل التعارض في الولد الكافر الذي اجتمع
فيه فلا يتم التمسك الا ان يقال ان فيه تسامحاً وان عمل تخصيص
عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر ما لم يرد دليل على دليل عموم
احدهما

احدهما فلا تخص فلا يعرف الاخر بل يخص عموم واحد فقط وهذا
قام الدليل على عموم الحديث الاولاد فتخصيص انه اذا كان العموم
مطلقاً يخص احدهما وكذا اذا كان وجه وقام الدليل على
عموم احدهما كما في هذا المثال الذي ذكره السمع صلالة احدهم
اي صلالة كل واحد منكم ولو كان لم يرد من مرضوعه عدم ما في قصير
على ما ذكره الميرزا في دليل قوله فلم يرد والى وان وردت السنة
الى ان تخصيص الكتاب بالكتاب جائز سواء تقدم العلم على
الخاص او بالعكس او جهل التاريخ وكذا تخصيص السنة بالكتاب
فلذا قاله وان وردت الى اي فاصل التخصيص بالكتاب والسنة كيد
فان تقدمت السنة على الكتاب فالسنة اصل التخصيص والكتاب
تاليه وان وردت تحت المبالغة بان نقول هذا ان لم يلاحظ
ورود السنة بل وان لودحظ ورود تحت المبالغة ان الحال انه
في الواقع وردت السنة الى فيما سبقته هو شامل للخصصة
او سبقه ولما دون في قصير على ما عدا الاقل انطلق الى المنطوق
به والا فانطلق معنى من المعاني والمعني وتخصيص المنطوق
به الوارد في الكتاب والسنة بتأقياس وهو جملة جمهور علي
معلوم في حكم مجامع مقال ذلك قوله الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة قفصاً ههنا سوا كان الزاني حراً او عبداً او كراً
الزانية فتخصيص الزانية بادية فعليه نصف والزاني فيخصص
بتأقياس العبد على الامة فتخصص ان الاحرار يجلدون مائة
بالتخصيص والامة يجلد نصف الحرة بقوله فعليه نصف ما على
العبد المحصنات من العذاب وبقية الجمهور المذكور فتخصيص العبد الرقيق
تخصيص الامة في ان الحديث ينفى وبعبارة تأقياس يقال قول الله الزاني

واحد احقيقا وان كان المراد لا يحمّل معنى واحدا لاخبره من حقيقي
 ويجازي فيمترض بمراتب الاستفارة في الاعلام المشتهرة حقيقة
 كما اذا اشهر زيد بالكرم ويقول لم جازي بنفسه فاكذب قوله
 نفسه لاحقاد ان يراد جازي رسول زيد او غلامه قلنا ان يقولنا
 نفسه ما تاويله تنزيهه اي انقص لفظه على معناه تنزيهه
 على النبي عليه السلام فاراد بنا ويلم عليه على معناه وفيه تنزيهه
 اي يظهر مجرّد نزوله والا فله على معناه ليس عين تنزيهه على
 النبي فحق في عبارته تسامح لانه ما كان يتضح مجرّد التنزيه بعد عين
 التنزيه وهذا التعريف قاصر على القرآن واما الحديث الوارد
 النبي فلا يثبت له لا فله ينزل عن النبي والجواب ان المراد بالتنزيه
 ما يبع سماعه من النبي وان في العبارة كذا في تنزيهه او سماعه
 من النبي ويكون قاصرا على الكتاب والسنة ويكون التعريف
 للظاهر الاقوي وهو مشتق من منصبه المرسوم وهو كونه
 ايا ان الكرمي يقال له منصب العروس لانها تنص عليه اي
 ترفع عليه وح فلا يصح الاشتقاق منه لان الاشتقاق من الصادر
 والمنصب اسم ذات لا يصدر وجوابه ان المراد بالاستشاق الالحظ
 وهو اوسع دائرة من الاشتقاق وقوله منصب بكر للمير والبن
 لا ارتفاع على لقوله مشتق اي انما اشتق من منصبه لا ارتفاع
 الوصلية المناسبة بين الماخوذ والمأخوذ منه لا ارتفاع لعلم
 ان قوله وهو مشتق معناه ان لفظ النهر وهو النون والصاد
 مشتق وقوله لا ارتفاع اي لا ارتفاع النص لا المعنى المقدم وهو
 النون والصاد بل يعني آخر وهو مدلول النون والصاد ومدلول
 النون والصاد وهو اللفظ الوارد عن الشارع قلنا انه قال لا ارتفاع
 اللفظ



اللفظ الوارد عن الشارع الذي هو مدلول النون والصاد وهذا
 المدلول لفظا فانه قال لا ارتفاع لهذا اللفظ على ماير اللفظ في
 فهم معناه فيكون في عبارته استخدا ام هذا توضيح ما قاله ابن قاسم
 في شرحه على الله احدها اظهر ان هذا يفيد ان المعنى المجازي
 فيه ظاهر وليس كذلك فاما سبب ان يقول احدها ظاهرا وقوله
 والظاهر ما احتمل الوجه تسامح لان الظاهر هو اللفظ ما دل على
 الامر الرابع فان حمل اللفظ الخا على ان الحمل تارة يكون مفيد دليل
 وتارة يكون دليل في ظن الحامل دون الواقع وتارة تدل في
 الواقع فالاشياء الثلاثة فحق الثلاث يقال له تاويله في القسم
 الاول في الحقيقة بعد اعتبار ان كان له دليل غير واقع فهو تاويل
 فاحتمل وان كان له دليل في الواقع فهو تاويل صحيح وقوله في راي
 اليوم اسد ا قال ابن قاسم انما قال اليوم لم يقرب ارادة المعنى المجازي
 والافلا فرق بين ذلك اليوم وحذفة الا انه اذا قال رايته اسد ا فارد
 الرجل بعيدة لان الشخص في عمره لا يخلو عن روية اسد حقيقي
 فاذا كانت ارادة الرجل الشجاع بعيدة فلا يخرج اسد عن كونه
 ظاهرا فلي كل حال اسد ظاهر محتمل للرجل الشجاع اي وهو
 انه ليس لقريته اما لو وجد قريته فالاسد المستعمل في الرجل
 الشجاع يقال له ظاهر بالدليل ويقال له مؤول قلنا اسد ا واما
 عند عدم القرينة فهو ظاهر في الاسد واعتبر بان العلم اعرفوا
 للمجازية الكلمة المستعملة في غير ما صنعت له لعلاقة مع قرينة
 فاذا عدم القرينة كان نصا في الحقيقة ولا يكون ظاهرا والجواب
 انما دل على طريقة ليعضد الاصوليين من عدم اشتراط القرينة
 المانعة في المجاز فصح ما قاله الله في معنى القوة اي القدرة وهو من

استعمال اسم السبب في السبب فهو مجاز مرسل ولا حقيقة له باعتبار
المولى لان المولى لا جرح له وما قلناه من ان اليد سبب فهو في الحاد
لان من لا يد له لا قدرة له على الضرب مثلا وذلك حال اي فن
قال المولى له يد كيدنا كفروا ان قال له يد كيدنا فهو طريق السلف
وكذا من قال المولى جسم كاجسام كفو من قال جسم لا اجسام
فالمتقدم كفو مصروف اللفظ المعنى القوة فان قلت ان المولى
له قدرة واحدة فكيف يجبرها يد بالجمع قلت ان قدرته تارة عظيمة
فهي بمنزلة قدر وانما يدول بالليل اي وانما يدول بالليل
بالليل وهو المركب من مقدمتين او قريبتين وثانيتين
التي معنى القوة اي معنى هو قوة الله اي قدرته وكذا ان قدرتنا
القاطع اي المقطوع به فهو مجاز مرسل او القاطع ظهر للضم
فهو مجاز عقلي والقاطع حقيقة هو المستدل واحتمل بقوله الثاني
من الدليل الذي مقدماته ظنية هذه ترجمة تقدم ان الترجمة
تفسير لغة بلغة اريد منه المترجم به مجاز الهمميرانية والمعبود
به حقيقة هو الالفاظ التي ياتي بها المفسر لغة بلغة اريد من المعبر
به الالفاظ الالقية الدالة على المعاني فيكون فيه استعارة
شبهت الالفاظ المعبر بها عن المعاني المجلية باللفظ المعبر بها عن
لغة اخرى واستعير اسم السبب به المشبه ويحتمل ان في قولنا
المعبود به فيه مجاز مرسل لان المعبر به هو الالفاظ المترجم اريد
مطلق الالفاظ المعبر بها اريد الالفاظ الالقية فيكون مجاز مرسل
مترجمين او انه اطلق المترجم به على مطلق الالفاظ المعبر بها التي
من جملتها ما هنا فيكون مجاز مرسل مترجم وعلاقته التقييد
فقط على الراجع وانما على المترجمين فالعلاقة التقييد والاطلاق

قول

قول المعنى النبي او اعترض بان صاحب الشريعة في العلم قاصر على
النبي فلا يصح قوله يعني النبي الى والجواب انه اي بقوله يعني نظر القول
صاحب الالفاظ النظر عند المقام وانما قيل للنبي صاحب الشريعة
لان منها ووضعها اما ان يكون الى الحاصل ان الاقسام ثلاثة اما
ان يكون قربة واما غير قربة واما محتمل للقربة وغيرها وقوله على
وجه القربة والطاعة اعلم ان الطاعة والقربة ما امر الله به توقف
على نية ام لا يعرف المعرب اليه لم لا عند بعض فالعطف مراد في وقيل
ان عندنا ثلاثة امور متغايرة فاعلم الطاعة واحصها العبادة
والقربة امر متوسط الطاعة هي فعلها لا مور عرف الاجرام لا توقف
على نية ام لا فالمتق لا يتوقف على نية وكذا النظر في الدليل قبل
معرفة الرب فيقال له طاعة والقربة ما تقرب به بشرط معرفة
المعرب اليه والعبادة ما توقفت على نية ومعرفة المعبود
فكل عبادة قربة وكل قربة طاعة وليس كل طاعة قربة وعبادة
وليس كل قربة عبادة على وجه القربة الاضافة للبيان
على اربع نسوة فالنبي يجوز له التوقف اربع وكذا بقية الانبياء
لكم في رسول الله اسوة اي اقتدا احسن فيفيد ان الاقتدا
الذي هو وصف المقتدى بظروف في رسول الله وهو غير صحيح
فيكون كذا في ان يشبه تلبس الاقتدا برسول الله بتلبس
الظروف بالظروف واستعير اسم الظرفية المطلقة لتلبس الاقتدا
ثم سري التشبيه للمعنيين الخاصين فاستعير لفظ في من الظرفية
الخاصة لتلبس الخاص والجامع التمكن فيكون فيه اشارة الى ان
الاقتدا تام كالظروف او يقال اراد يا بسوة حسنة المقتدى به
اي اقتداكم في رسول الله فمقتدى به حسن فيكون جرد من

ذات النبي مقتدي به حسن فنية تجريد وهو من المحسنة لان
 في بعض النسخ لانه الاحوط لان الوجوب فيه منع من التردد اما
 المذهب ففيه تحوير التردد مع الوجوب الاثبات دليلا ومع القيد
 الاثبات قاطرة وقاطرة فالجمل على الوجوب لحوط سمو الكاشف
 نفس الامر واجبا او نه بالتحلاف لوجمل على القيد فلا احوط لنية
 لاحتمال ان يكون واجبا لانه المتحقق الذي لان الاصل التزاة
 كرجا الطالب فيحتمل انه جازم وانه غير جازم فيبعد الطالب كمال
 محتمل للجزم فعدم الموافقة للاصل هو عدم الجزم لان الاصل عدم
 الجزم واعتبره بان الوجوب فيقيد الجزم والقيد فيقيد عدم الجزم
 والقاعدة ان الاصل عدم القيد قل من القيد والوجوب بخلاف
 الاصل والحوادث ان قيد القيد موافق للبراة الاصلية فهو في
 المعنى كعدم القيد فان قلت كيف يقال سلب القيد مع ان الموضع
 انه طلب قلت المراد سلبها على البدلية لا في ان واحد لتعارض
 الأدلة اراد بالجمع ما فوق الواحد لان المتقدم دليلان دليل الوجوب
 ودليل القيد اي تعليلها في حقنا اي باعتبار ذاتها فالمراد بالحق
 الذات فان كان على غير الذي وقعوا اذ لم يدل دليل على انه
 طاعة ولا على انه غير طاعة فتقبل على القيد وقيل الوجوب
 وقيل لا باحد وقيل بالتوقف فالاقوال اربعة القول من احد
 كان صغيرا ام لا كان يريد الاكثار اغرام لا اي كقولنا شاربه
 الى ان الاقرار ليس عين القول بل شبيهه بالقول في الاحتجاج به كونه
 حقا او كونه في الحقيقة فيجوز به على منكره او لو صورة لان
 الانبياء محصون من الاعتقاد والكبار يقبل البينة وبعد ما قبل
 البلوغ وبعد سوا كانت الصغيرة صغيرة خسة ام لا وجمل ما قبل

البينة

البينة كقصية باعتبار ما يورد اليه او بحسب الصورة وكذا
 الانبياء محصون من القصية كقيل او سهر او ما لم يتوكل
 على وقوع القصية سهر او تسريع كالسلام من ركعتين سهر او
 قاتله حرام ترتب عليه تسريع سجود السهو كقوله اي في
 الاحتجاج به او في محتمل فان قلت انه ذكر التسمية هنا وما والا
 فقال هو قول الزوحد في الكفاف قلت انه للتعين لانه محصون
 الزود كقيل القصية من الكذب فيما يتعلق بدعوى النبوة العقل
 وفيما يتعلق بغير ذلك التسرع باعطاء متعلق بقوله اي على
 بالاعطاء اي على تعلقه بالاعطاء اي بدان الاعطاء او على قوله بل
 اي على تعلقه بالاعطاء بالاعطاء متعلق خبر لحدوث اي وهذا
 الاقرار ان متعلق عليها اي اتفق البخاري ومسلم عليها اي اتفق
 البخاري ومسلم على الحديث الوارد في الاقرارين والمعيد للاقرارين
 وما فعل في وقته الا ان قلت ان قوله فيها سبق واقراره على
 الفعل لما عمل لما كان يحضرته او يجلسه فلا حاجة لقوله وما فعل
 ان قلت ان المصداق ان قوله واقراره القاصر على من كان يحضرته
 ثم افاد ما كان بغير الحاضرة فان قلت ان قوله وما فعل في وقت الاقرار
 لانه سكت عما قيل في غير محله قلت ان في كلامه حذف الواو وحلقت
 اي وما فعل وما قيل او اراد بالفعل ما يقع القول فيع الامر في وقول المص
 واقراره الذي عمل ذلك ما لم يتقدم للنبي انكأ وعليه ولم يتقبل ثم فعله
 ثانيا وسكت النبي فلا يكون سكوته كقوله فتأمل ولا يكون ثالثا
 الاول في وقت عظمة طرف لقوله حلف قوله ثم اكل اي وحلف نفسه
 فقد وقع من اي بكر حلف وحلف في غير مجلس النبي وعلم به النبي
 ففعل اي بكر في غير مجلسه من قوله عزلة فقد اي بكر في مجلس النبي

وقيل اي بكر في مجلسه ينزل منزلة فعل النبي فقول الله تعالى خلف
الانما نسب كلف اي بكر واكلمه في غير مجلسه فينزل منزلة فعله في مجلسه
وحين كان كلفه في المجلس فهو كلف النبي وليس مثال الفعل هو
العلم المثال وهو الفعل ومقادير الله ان الجواز انما علم من علم النبي بفعل
اي بكر لامن الحديث مع انه واراد في الحديث من خلف كلفا على النبي وراي
خير انتم فليكن فعل اي بكر بكر مسند للحديث فلا يحتاج للاسناد
بفعل اي بكر واقرار النبوة والحيوات انه جمل فعل اي بكر قبل ورود
الحديث او انه الحديث ورد كلف اي بكر لم يسمع الحديث فانه قلت
انه اذا لم يسمع الحديث فلا يحتاج اليه هو بالحديث لا بالاقرار قلت
ان الاقرار على الفعل في ذاته يصلح للاحتجاج بقطع التطعن ورود
الحديث فانه قلت ان هذا امتناع حتى مع سماع اي بكر للحديث قلت
انه مع سماع اي بكر للحديث يستبعد انه يحتمل بالاقرار في ذاته
فتأمل فانه قلت الآية وهي قوله قد فرض الله لكم في كل شيء
حواز الحث قلت الآية تعيد هذا الميم بالفتارة واما جواز التكثير في
اخر خلاف الحديث فانه افاد الجواز لانه قال وراي خير انتمها فليكن
اي فليجوز له خلفا وليكن كما يوجب الى ان خلف اي بكر واكلمه
مما تليق لا يوجب من حديثه الى فالنسب الخلف والاكل باعتبار كونها
ذكرها السمع والنسب في الخلف والاكل باعتبار اخذها من حديثه الى
واما الشيخ فغناه الى المتبادر منه ان العرف هو لفظ السمع مع ان
القاعدة ان العرف هو الحقيقة الاجالية لا تفصيلية لفظا وجوابه
ان المراد بالمعنى المضاف للصغير هو الحقيقة التفصيلية التي هي
التميز والعرف هو الحقيقة الاجالية فقول لغناه اي حقيقة
التفصيلية وان شئت قلت فمده الى على هذا المراد بالسمع الحقيقة

الاجالية

الاجالية وهذا كلف ان جعلت اضافة معنى للصغير حقيقة اما لو
جعلت للبيان اي معنى هو السمع فالأحر ظاهر او بقدر اضاف اي معنى
لفظه فاستقامة عبارته وقوله فغناه ميتا وقوله الا ان خبر وقوله
لقد مضى على الطريقة الاعتبارية لان الظرف حقيقة هو الاكمة
بظرفية ما في الوزن والعامل في لغة هو النسبة التي بين المجرول
واللوضوح وها قوله فغناه الا ان كانه قال اي ثبت ذلك المعنى في اللغة
وكمثال قوله لغة حال من الصغير في معناه اي معنى للسمع كما يكون السمع
معد واما لفظ المنطق واللفظ اللغوية والاضاف كبر من المضاف اليه
فصحت الخاتمة ورفعت تفسير لانا الله اي اذهبت واعدته
ما يعسا طها اذا تاملت تجد المنبسط هو الضوء والمزبد للظل هو الضوء
ف قوله سمعت الشمس مجاز عقلي من نسبة ما لآخر النبي لانا النبي
فانه قلت ان الظل من حيلة الضوء في ذاته فكيف يزداد الضوء الشمس
قلت ان الظل ضوء ضعيف فيزيالبا لضوء القوي وما قلناه من المجاز
القبلي يتأخر ان الشمس اسم للجرم اما قولنا انها اسم للضوء فلا
يجوز لك ذلك اصطلاح المناطق المنقل هو تحويل الشيء من مكان
مكان آخر ومعلوم ان الشخص اذا نقل ما في الكتاب لم يحول الحروف
من مكان مكان آخر لان الحروف قائمة بالكتاب والجواب ان الواجب النقل
ما بين التحويل وما بين ابيات صورة مما تلة وهو معنى مجازي وقوله
قوله ان بيان المعنى المجازي الذي هو ابيات صورة مما تلة للصورة
التي في الكتاب بقول الله باسمك كتابته اي بصورة كتابته اي بصورة
مما تلة للصورة ما في الكتاب قال لاني نقل صورة مما تلة لانفس الصورة
التي في الكتاب هو قوله باسمك كتابته اي كتابة الكتاب وقوله ما في الكتاب
اي المعاني وقوله اذا نقلته باسمك كتابته اي كتاب الكتاب ومعنى

نظرا لما في ان يكتب مقوم شاد الفاعل الفاعل عليها مماثلة لما في الكتاب
ويحتمل ان المراد في الكتاب اللفاظ ومعنى كتابة اللفاظ ان يات بقوله
والله على اللفاظ ويحتمل ان يراد بالكتاب الشقوس واعلم ان الالة
المتعلقة بالنبي اما ان تتعلق بآله واما بصفتها مثال الالة ذاتة
ان تر بل علام من الارض بعلمه وتبطله فهذا الالة للذاته ومثال
الالة صفتها ان تتصل جبرامن مكان الى مكان فهذا الالة لصفتها وهو
استعمل الاله في المكان الاول اذا علمت ذلك فيكون الالة ساطعة للنقل
الحقيقي فالقول الثاني في السنج اخبر من القول الاول قوله اذا
تعلقه بضم النان لان الناس لم يولد من قولهم ان يكون المقدر يقول
الواحد منهم سمعت اذا تعلق في ان الواحد يقول هذه الجملة بمرمتها
فقولنا اذا تعلقه من جملة القول وبه اندفع ما يقال كان الناس
ان يقول اذا تعلقه لان الاعتراض مبني على ان قولنا اذا تعلقه ليس
من جملة القول وهذا الذي قررناه تعلم ان قول العلماء ان ما بعد
اذا يقع على ما اذا قدرته العامل بقوله ذلك انما لو قدرت
العامل يقول القائل فانما مضمومة فتأمل وحده سوعا
يجري فيه ما جرى في قوله فمعناه لغة وحده الخطاب الى انت
خير بان حد ينفي في السنج لافي الناس مع ان قوله الخطاب
حد للناسخ وجوابه ان في العبارة استجد اما الى وحد السنج
لا بالعمى المتقدم بل بمعنى الناسخ او يقال وحده اي وحد الناسخ
المفهوم من السنج فالصحيح ما يد على مقدم معنى على حد لولا
هو اقرب الى العدل اقرب الخطاب الى الاله على رفع اي كلام الله
المراد على النبي الذي رفع فلو كان الرفع بآية فلا يقال له
سنج فالمراد بالخطاب اللفظ بآية قوله الاله رفع الحكم اعتراض

باب الحكم كلام الله تعالى المتعلق بتحصيل شيء بعد العدم وهو قد
لا يرفع وجوابه ان المرفوع تعلقه التخييري لانه قد لا يرفع
هذا اذا لم يوجد في مفهوم الحكم المتعلق التخييري والا كان هذا لان
الركب من القديم والحادث حادث فيرفع الثابت بالخطاب محتمل
انه صفة للحكم المرفوع ويحتمل انه صفة لتعلقه وهو الاول لان الثاني
بالخطاب هو تعلقه واما نفس الحكم فهو ثابت دائما وقديم وقوله
الثابت بالخطاب المتقدم ادخل شيبين واخرج شيئا وكذا اذا
قال المولى ارجية الظاهر وسحقته قبل مضى ومن لا يسع الظاهر
او سحقت بعد الملك من الفعل وقيل تأمه فحق الصور رتب يقال
له ثابت بالخطاب لكن هذا يثبت حكمي لانه قبل التعلق او بعده
وقيل تمام الفعل وخرج بذلك ما اذا سنج الحكم قبل علمنا به فلا يقال
له سنج لانه لم يثبت عند المكلفين على وجه اى حال كون الخطاب
المراد على الرفع مصاحبا لوجه لولا الخطاب الدال على الرفع كما
الحكم ثابتا في الزمان الثاني وثبوته في الزمان الثاني فلما لا قطعاً علمت
ان على بعينه وحده الصمير في قوله لولاه ما يد على الخطاب الدال
على الرفع المصاحبا لوجه فاذا قال لولا الصيام الى الليل لم قال
فاذا جاء الليل الحمت لكم العطر فلا يقال للثاني ناسخ لان الخطاب الثاني
ليس على وجه لولا الخطاب الدال الراجع لكان الحكم ثابتا في الزمان
الثاني لانه لو عدم الخطاب الثاني لم يكن الحكم ثابتا في الزمان الثاني
ومثال ذلك ان يقول حرم عليكم الكلى الميتة ولم يصاحبه علة
ولا غاية ثم قال الميتة لكم الكلى الميتة فالخطاب الثاني مصاحبا لوجه وهو
الحل الاول عن غاية وعلة لولا الخطاب الثاني المصاحب لوجه الدال على الوجه
كان الحكم ثابتا في الزمان الثاني واعلم ان مصاحبه الخطاب الثاني

للوجه مصاحبة في الوجود اي بحيث يوجد ان في الخارج وجبة لولا
 الوجود للوجه صفة كاشفة على الظاهر والعايد محدوفان لولا الخطأ
 الثاني موجود معه اي مع الوجه فكان الحكم ثابتا وحتم ان قوله لولا
 اي لولا الوجه والمعنى على وجه لولا ذلك الوجه فكان الحكم ثابتا وهذا
 سهل قريب وذكره بعضهم والاحتمال الاول لاين قاسم مع تراخي
 مع تراخي الخطاب الثاني وهو حال الصيام من الخطاب الدال على الترفع
 اي جازم الحكم للخطاب الدال على الترفع مصاحبا مع التراخي المخرج
 بذلك قوله في الليل من قوله والماء الصيام الى الليل فان لفظة فادة
 رفع الحكم في الليل لكن لم يترأخ لكنه بر على قوله مع تراخي ما اذا قال
 الشارع اوجبت الظهور ونسخته ولم يكن تراخي والجواب ان المراد
 بالتراخي منه الاستقلال فيخرج غير المستقل هذا احد الناسخ الى
 جواب عما يقال ان السياق في السبع وقد ذكرت هذا الناسخ ولا ينافي
 منك وجوابه انه عدل الى تعريف الناسخ لانه لو ذكر الناسخ في الوجود
 فقل عنه الناسخ بخلافه لما ذكر الناسخ فلا يمتثل عن تعريف السبع شرعا
 فالمعينة الحكم المذكور اي الحكم الثابت بالخطاب المتقدم بخطاب
 الذي يجب ان يقول بخطاب على وجه لولا كان ثابتا مع تراخي
 اي رفع تعلقه اي لرفع ذاته كما تقدم بالفعل اراد بالفعل ما يقع
 القول والاعتقاد وعمل الجوارح وحتم ان يرا د بالفعل ما قابله القوة
 والمعنى تعلقه بالفعل اي التجيزي لا التعلقي الصلوح لانه لا يرتفع
 فخرج بقوله اي في تعريف السبع لا الناسخ ورفع الحكم الثابت امثلا
 اقتضوا الصلاة رفع عدم الوجوب الثابت بالبرائة فلا يقال ان اقتضوا
 الناسخ لكونه رفع حكما بالبرائة الاصلية لعدم التكليف بشيء
 هذا عام شامل لعدم الوجوب لعدم التدب وعدم الحرمة وهكذا
 فالحكم

فالحكم الجزري ثابت بهذا الامر الكلي وقوله الاصلية نسبة للاصل
 فيكون عدم التكليف شيء منصوص للاصل ولا شك ان الاصل هو
 عدم التكليف بشيء فيكون من نسبة الشيء لنفسه للبالغة ان عدم
 تفسير البرائة النسبية للاصل اي عدم التكليف بحتم ان المراد
 بالتكليف الزام ما فيه كلفة والبرائة الاصلية عدم الوجود والحرمة
 واقتضوا عليها الترتب العقاب فيها وحتم ان المراد بالتكليف طلب
 ما فيه كلفة فيحمل الاربعة واعلم ان الاباحة ان فسرت بالتعسير
 توقفت على السمع وان فسرت بعدم الحرم فالتسوية على السبع
 فان الحكم الثابت بالبرائة هو عدم الحرم فقوله اي عدم التكليف الذي
 عدم الوحدة والحرم يعني ويقولنا خطاب الى انما اسند هذا
 القول هنا نفسه لان المصمم يقلد رفع الحكم بخطاب لهذا العنوان فقال
 الحكم المذكور في السبع لانه ذكر ما يدل عليه وهو قوله الخطاب الدال
 على رفع الحكم لانه يعلم منه ان الحكم رفع بخطاب ولما كان قوله الثابت
 بالخطاب صريح بمراد هذا العنوان فانه السبع فخرج بقوله الثابت
 اي خرج من تعريف السبع بقول المصم صراحة في تعريف الناسخ ما لو كان
 ما زائدة ولو معند رية او بالعكس والمعنى وخرج بقوله على وجه الى
 كون الخطاب الاول يغيا بغاية او ممللا بعللة والحال انه صرح الخطاب
 الثاني بمقتضى ذلك وقول السبع بمقتضى ذلك اي بمقتضى كونه الخطاب الاول
 مغيا بغاية ومقتضى كون الخطاب الى هو لا باحة عند زوال العلة
 او لغاية والخطاب الثاني صرح بذلك المعنى لانه صرح بكونه مغيا
 الا قلنا قال السبع بمقتضى ذلك ولم يقل بذلك فانه لا يسمى اي فان الخطاب
 الثاني المصريح بالاباحة التي هي كون مقتضى الخطاب الاول مغيا او
 ما سمي اي فاذهبا بسكنية ووقار الى ذكر الله وهو الخطبة من له

بأنه قوله في المتبادر من عبارة الله ان المراد مثال الكون المتصور
لانه مرجع اسم الاشارة في قوله بمقتضى ذلك ولا شك ان قوله تعالى
ليس مثالا للكون في مثال قوله تعالى اي مثال الخطاب الاول لامثال
الكون مضافا بانقضاء الجملة كما يدل عليه جعله مشروطا بالنداء
فانه ذلك يدل على انقضاء الجملة بانقضاء الجملة وهذا اندفع ما يقال
ان الآية ليس فيها غاية بل بين غاية المحرم اي بل بين مقتضى
غاية المحرم وذلك للمقتضى هو الجملة بعد ذلك الغاية لان
التحريم للاحرام اي لاحد الاحرام وقوله وقد زال اي وقد ثبت له الزوال
فيكون هذا مثال للعلة لا للفاية ما انقل بالخطا في العلم
الذي خرج بقوله مع تراخيها هو نفس الفاية المستقلة وهي قوله
الي دليل من قوله تعالى ثم اتوا الصيام الي دليل فان قوله الي دليل
يقوم منه الاباحة عند دخول الدليل فهذه الاباحة المفروضة من الفاية
المستقلة بالخطاب الاول لا يقال بها ناسخة بالخطاب الاول واما
الذي خرج بقوله على وجه الوجه واللام المستقل المصروف بمقتضى
الفاية يخرج بقوله على وجه قائل من صنف ولا تنوهم ان الفاية
خارجة بقوله على وجه فلا حاجة لاحراجها لقوله مع تراخيها عنه
لما علمت ان الخطاب المستفاد من الفاية قد اعتبر ان اعتبارا كونه متصلا
واعتبارا كونه مستقلا بان يصير الشارع بالحكم المستفاد من الفاية
من صنفه الذي اعتوا المشركين المحاربيين او ان حاربوا والاهل
الذمة فهذه امثلة ثلاثة على اللف والنشر ويجوز نسخ الرسم الى
قد تقدم ان النسخ هو رفع الحكم الى وجه فلا يصح قوله نسخ الرسم مع بقا
الحكم لان الرسم ليس حكما شرعا فرفع الرسم لا يقال له نسخ والجواب
انه اراد بالرسم الحكم المتعلق به من كونه قرانا ومن كونه محرم مسبه بدون
وضو

وضو فالمنسوخ كونه قرانا وكونه محرم مسبه بدون طهارة وبقا الحكم
اي مع بقا الحكم البينة اي قطعا وفيه اشارة الى انه لا يقبل شفعته
من شفع في الرجم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كونه كافيه قولنا
رواه الشافعي وغيره اي روي ما قاله عمر وحيد رواه الشافعي وغيره
فلا شك في كونه كان قرانا ونسخ فاذا قال انسان لا يسلم انه كان
قرانا فلا يقبل منه وقد رجم الى جملة حاله اي رواه الشافعي
والحال ان النبي وقع منه الرجم بعد نسخ اللفاظ فيبطل ان المنسوخ
الرسم والحكم باق فلا يتم الدليل الا بقوله وقد رجم الى وهذا المراد
الذي ليس المراد بها ما بلغ الستين متفق عليه اي ما ذكر
من رجم امر القصاص عليه التجاري ومسلم ونسخ الحكم له ويجوز
نسخ الحكم مع بقا الرسم فالواو بمعنى مع قوله وصية معقول المحذور
اي وصية لا رجم بالسكن في بيت الوفاة مستقر الي
الموت يتروصن الى اي يحسن انفسهن في دار الوفاة اربعة
الاوسار يقول يتروصن بانفسهن الا ان الباعث ذاك ان لا قول
قائل له ان امكن اربعة اشهر وعشر اقوله والذين يتوفون لا
فالمنسوخ الحكم واللفظ باق فيحرم مسبه عشر رصفا فيبطل
خبره محمد وفي اي يحرم وقوله معلوما اي منيقته فلو كانت
نسبة محقة والعامسورة مشكوك فيها فلا يحرم فسخت مجسدة الى
اي فالحسن معلوما تا سعة لما قبلها ثم ان الحسن نسخ لفظها وبقي
حكمها عند الشافعي واما ما ذكر في نسخ لفظه وحكمه عنده وكل ما
الاماميين قام عنده دليل مجس معلومات لكن اللفظ الناسخ
لم يتعين هل كان لا يحرم الاجس معلومات اجس معلومات يحرم من
خلاف قوله عشر رصفا معلوما تفهم اللفظ وخبره محمد وفي

استقبال بيته المقدس اي استقبال صحرة بيت المقدس سنة
عشر شهر او قوله نسخ استقبال اي نسخ وجوب استقبال لان
الحكم هو الوجوب لا الاستقبال والنسخ انما يتعلق بالحكم باستقبال
الكعبة اي بوجوب استقبال الكعبة لا جهة كانت كما ان الصحرة
كانوا يصلوا اليها لا جهة كانت اي باللفظ الذي هو وجوب
استقبال الكعبة وهو قوله فوجهك سطر المسجد الحرام
اذ انما حكم الذي لا يسوغ لاحد ان يخاطب النبي الا اذا قدم صدقة
للفقر اذ الصدقة كانت واجبة ثم نسخ بقوله استيقظ انتم
بين الا فقد نسخ الوجوب ولم يات حكم بدله واعتزض بانه ان بدله
الذنب والاباحة فهو الا بدله وقول الله تعالى استيقظ انتم
بين يديكم صدقة جمع الصدقة باعتبار الاستحسان والمخاطبة
للنبي والا فلا يجب على كل واحد الا صدقة كما اشار له بقوله فبين
بين يديكم صدقة بالافراد وبه اندفع التنافي بين قوله صدقة
وقوله صدقة قدية اي جد وقيل جدا ان كان اول اخير الشخص
بين الصوم وبين اطعام صدقة نسخ الى وجوب الصوم وهو استيف
ان يكن الذي كان يجب على كل واحد من المسلمين ان يتقوا وعشر
من الكفار انما يجوز له الفزار من العشرة واما اكثر من عشرة فيجوز
الفزار وفي ذلك مشقة فتسخ الى وجوب مقاومة اثنين من الكفار
فما زاد على الاثنين يجوز الفزار منه كسج قوله اي كتب الحكم المستقفا
من قوله لان النسخ متعلق بالحكم لا اللفظ بقوله تعالى اي بالحكم هو
المستفاد من قوله تعالى لا اله الا الله فشره الشيخ والناسب لما تقدم ان
الناسخ هو اللفظ الذي العلم بالحكم كقوله الايمان النبي كما ان زيادة
القبول انما هي كراهية واما نسخ غير نسخ ذلك بالامر بالزيادة
نوبا

يد بافتقوله قد روه ناسخ للنهي السابقة الذي تضمنه قوله كنت
تحييتكم لانه ناسخ لقوله كنت تحييتكم كنت الا ان الشخص اذا
توكل ما لا كثير او مطلقا في حضرة اسباب الوكيل عليه الوصية
اي يجب عليه لا ايضا للوالدين والاقربيين فقوله كتب الا اي يجب
وقوله الوصية فاربى فاعلم كتب واما لم يقل كتب بالتأنيب للفصل
بينها وتكون مجازي التأنيب وتكون الوصية بمعنى لا يصح وقوله
للوالدين يعني الاقربيين ولو كانوا وارثين فالاية مقيدة بوجوب
الوصية لو ارثت فتسخ بقوله ولا وصية لو ارث اي سواء كان وارثا والدين
ام لا فالنسخ باعتبار الاية شاملة للوارث فتسخت بالحدوث اما
بوصية الاية بالوالدين والاقربيين غير الوارثين بان يحل
الوالدين علي الكفار ويحل الاقارب علي غير الوارث فلا نسخ أصلا
خبر واحد اراد بالواحد ما قبل المتواتر والمتواتر هو خبر
جماعة فيتحل تواطئهم علي الذنب ولا يحصر بعد وما عدا ذلك
بقوله خبر واحد واعتزض الجوابه انه يجوز النسخ علي
الراجح قوله ولعترضه اي التمثيل بالتقدم اي بخلاف تخصيصه
اي فيجوز اهو لان النسخ زوال الحكم بالكلية واما التخصيص
ففيه ابقاء الحكم في بعض الافراد فتسخ المتواتر اي قرانا او حديثا
قوله بالمتواتر اي قرانا او حديثا طنية كالاحاد اي فالنسخ لظني
يقضي واعلم انه لا يقطع بالدلالة الا بقرائن تثقل تواثرا اذا
قطع بالدلالة فلا نسخ بالاحاد فصل في التفرع العلم ان
الدليلين اما قطعها بالدلالة او ظنيها او احدها قطعي والاخر
ظني الدلالة فستحيل تفرع دليلين قطعي الدلالة سواء كان
الدليلان عقليين او نقلين او احدهما عقلي والاخر نقل سواء

كانا قطعي المتيقن ان لا اذا كانا نقليين والثاني ناشئ ههنا
 اذا تناوبنا بعموما وخصوصا فاذا كان الاول عاما والآخر خاصا فاشئ
 نسخ نبعث الاول فاذا كان الاول خاصا والثاني عاما فاشئ نسخ
 الاول كله واما دليل قطعي ودليل ظني فاقسامها ثلاثة لانها اما
 عقلية او نقلية او احدهما نقلية والآخر عقلية فنقول لا يتقبل
 كونها عقلية اي لا يتقبل دليل عقلية قطعي والآخر ظني ويتقبل كونها
 نقلية فتقدم النقلية على الظني سواء تساوي بالعموم والخصوص
 بل ولو اختلفا وقولهم اذا تناوبنا العام والخاص بقدم الخاص اذا تساوى
 في الظن واذا كان احدهما قطعيًا وعقليًا والآخر ظنيًا فنقدم
 القطعي العقلية على النقلية الظني كما اذا قام دليل قطعي على نفى
 الجارحة عن الله وقام دليل ظني على البعد فيقدم القطعي ويورث
 النقلية واما لو كان قطعيًا ونقلية وظنيًا فنقدم القطعي
 النقلية واما لو كان الدليلان ظنيًا دلالة وكانا نقليين كان قطع
 المتداولين المتين واحدهما ظني المتين والآخر قطعي المتين فهو
 كلام المصنف نطقان الى اعلم ان عندنا فعلين وقولين وقول وفعل
 فالفعلان لا تناوبنا بينهما واما القول والفعل فله تفاصيل
 لاتناسب ههنا والمصنف تكلم على القولين فلا يلزم الى الحال قالوا
 صنفهم بعد على ما يفهم من القام عامين اي بصديق كل واحد منهما
 على ما يصيد عليه الاخر وقوله خاصيتان اي وبصديق كل منهما على
 ما يصيد عليه الاخر عامًا والآخر خاصًا اي بان بصديق العام على
 الاخر دون عكس فهذا عموم مطلق من وجه لا يبين والثاني
 نقل منها بصديق على ما يصيد عليه الاخر جهة المخصوص
 وبصديق على بعض ما يصيد عليه الاخر جهة العموم فتفهم

الابيض

الابيض في الورق والكاتب في الاسود جمع اي ولو وجد ترجيح
 فيقدم الجمع على الترجيح حديث سئل عن حديثه بالتسوية
 قوله مثال اي مثال ما ذكر من العامين اللذين امكن الجمع بينهما
 ويحتمل ان الصنفين عاين عليهما ان الجمع اي مثال الجمع امكان الجمع
 الثاني في حديثه ويكون قوله سئل عن حديثه او عطف بيان ويصح قراءة
 حديثه بعد التسوية ويصح ان لسرا الى اضافة للبيان وعلى كل
 حال ففسر بالرفع فالحديث مصنف في الجملة فياصله ان الحديث الاول
 افتاد السرية والثاني افتاد الخيرية فتقدمت على الجمع قوله
 يشهد اي يتصرف في الشهادة قبل ان يطلب منه الشهادة
 الشاهد الاول على ما اذا الى اي على حالة كائنة وقت كان من له
 الشهادة عالمًا ومصدقًا للحالة هي كونه عالمًا اي فيجوز الاول
 على كونه عالمًا كائنة وقت كونه عالمًا والثاني الذي في الجملة الثاني
 على حالة كائنة وقت الى اي وتلك الحالة عدم كونه عالمًا وقوله في
 الحديث خبر الشهود هو الذي يشهد اي غير من الحق وليس
 المراد ان يخبر القاضي لانه متى اخبر القاضي ردت شهادته وصار
 سائر الشهود ووهناك جمع كان وحاصل ما في قوله سئل عن الشهود
 محمول على اخباره للقاضي سواء كان من له الحق ام لا والحديث
 الثاني محمول على ما اذا اخبر من له الحق دون القاضي فكل من
 احد يبين حمل على حال اما حال الاول فهو الاخبار للقاضي اما
 حال الثاني فهو الاخبار لرب الحق وقوله اسم على ما اذا كان من له
 الشهادة الى لا يفهم له بل هو سائر الشهود وكان من له الحق عالمًا
 ام لا وحمل الحديث الثاني على اخبار رب الحق وسأله انه لا يكون
 عالمًا هذا هو الخبر برب هذا الخبر برب هذا الخبر برب هذا

الله عن ان الحديث الثاني لا يصح بحله على اخبار الفاعل في قوله يكون
رب الحق عالما بلغيا الا خبركم الذي يصح تنوينه لفظا وعدمه ومكونه
الامانة للبيان اي يلغوظ هو خبركم الذي متعقبا اي من الخبر
ومسلم في حديث اي المعنى الثاني في حديث الذي قرئ فيهم الصحا
والذين يلونهم الثانيون والذين يلونهم تابع الثانيين قوله بلغيا
الا خبركم الاداة استغلت قوله الذين يلونهم اي في الذين يلونهم
وهو تابع الثانيين وقوله يكون من بعد هم اي من بعد الذين يلونهم
الذكور واما ما قوم يوردونها فمعه عند الحكماء من غير ان يطلب
منهم ادواها ولا يخفى ظهور السياق في عدم القوم المذكورون فثبت
المطلوب من الاسطورة قف
ان لم يعلم التاريخ اي لم يعلم
لونهما متعقبا عليه او مقارنا له او علمناه اولاه نسبنا في
الصورتين يقال لم يعلم التاريخ اي الى متعلق يتوقف موجه
اما من جهة الراوي او من جهة المروي او من جهة المعنى كما سيجل
في الاشارة مثاله فيما در منه ان المعنى شان عدم امكان الجمع قوله
تعالى الى ولا شك انه لا يصح ان يكون قوله تعالى شالا لعدم الامكان
لان الوجودي لا يكون شالا لعدم الجواب ان في العبارة حذف
اي شاله عدم الامكان الثاني في قوله تعالى الى او ما ملكت لولي
لعله تعالى يعني مقوله مقوله بدل من مقوله او عطف بيان او خبر
لحذف اي وهو ما ملكت وكذا يقال في ما ياتي بعده فالاول الى
اي ان الاول شامل للاختين وغيرهما والثاني مبني على جمع
الاختين ملك او ملك فقول الاول اي فقول تعالى الاول يجوز اي
يفيد الجواز وقوله والثاني اي قول الله الثاني يجوز اي يفيد حرمة ذلك
لان الاحوط وذلك انه محال يتوكل جوازا والتحرير يتوكل وجوبا في

اركان

اركان التحريم احتمالات فيه التوكل الجامع للجواز خلاف لو ان
الجواز فلا احتياط فيه لاحتمال ان يكون في نفسه حراما في شأخ
وهو ان قوله او ما ملكت شالا للاختين وغيرهما وقوله وان جمعوا شالا
الملكاح والمك فيهما عموم من وجه فلا يتم فيسبح المقسم
اي اذا كان يقبل الشك اما ان لم يقبل الشك فيطرح الدليلان
كما لو رددت دل على حدوث القدرة وحديث اخرون في جرحها
فلا يقبل شكا لانها اخبار عامي الواقعة وانما الذي يقبل الشك
هو الا ورواها وهي واما الاخبار ان فلا شكا فيها فان علم
التاريخ الى اما لو تفارنا ووجدناها متعارفين بان كان احدهما
يدل على وجوب الشيء والاخر يدل على عدم وجوبه فان نزل
البيان على الشيء متعارفين فيخير بين العمل باحدهما ان لم
يمكن الجمع ولم يظهر مرجح فان امكف احدهما على به وان امكن
الجمع وظاهر الترجيح فيرجع الجمع كما في حديث الذي تلجج الله
في حديثه او كما لا يمكن الذي في حديثه وهو لا يظهر لان الحديث
عنه لا يمكن لانه قال ان امكف الجمع جمع قوله في حديث انما الى
يحمل قواة حديث بالتنوين او بعدمه ويكونه ضا فاللجاة
وهذا مشهور اي وحديث الله الى مشهور الى قوله توضحا ونسب
وطيه الى ان قلت ان هذا فعل وكذا ما بعده وهو مفعول المفع
في القولين وقد تقدم انه لا تعارض بين قولين والجواب ان
المثال المذكور من باب القول باعتبار حكمية الراوي لا باعتبار
فعل النبي وما تقدم من انه لا تعارض بين قولين اي مشاهدين
لانه بعد الثاني ما نسخ قضا من ويحتمل ان المعنى وكونه صلي الله عليه

وسلم إلى مشهور قاسم الإشارة إما عايد على الحديثة أو اللكون
 مشهورا إلى بينة العلماء فطرف المشهور معدوف وقوله في
 المصهيبيين الخبر لمعدوف والجملة تقليل لقوله مشهور وقيل
 قوله في المصهيبيين طرف لقوله مشهور وذلك أن جعل قوله في
 المصهيبيين خبر لمعدوف خبر وحديث باجر عطف على حديث الأول
 جمع الخبرين على معدوف أي فاحكم الجمع بينهما في الخبرين
 الرشد في العتوض بأنه لا يكفي الرشد حالة التجدد إلا أن يقال
 أراد بالكوني الفصل الخفيف لأن تجديد الوضوء فيه غسل خفيف
 بخلاف الوضوء الأول فيبالي فيه كاجرة به العادة وإن كان لا بد
 من التيمم في التجدد واصل الوضوء كما في بعض الروايات فقلنا
 من أن الرشد في حالة التجدد بينهما ثلثا في بعض الطرق من أن
 الرشد في حال التجدد بقوله كما في الحال أي حال كونه مما لا يلقى
 بعضه في هذا في بعض النسخ أن هذا وضوءا على
 حدق من الخبر لمعدوف أي وهو أن هذا الرشد وضوءا في
 وضوء من حديث وهو المجدد مثاله ما جاء في بيان عدم إمكان
 الكفاية فيما جاء أو المعنى من أن الحديثة المستعمل على عدم إمكان
 ما جاء أو أنه يفتي العدة بناء على أنها ليست من التزوي وهو
 على حد فخم بيان ما أخبر لمعدوف ويحمل كسر العدة على أنها
 من التزوي بناء على ما جاء في ما فوق الأزار أي ما فوق السرة
 لأن الأزار يكون بينة السرة والركبة فما فوقه فهو ما فوق السرة
 قوله وإن روي ما جاء وجاء في التبادر منه أنه مستأنف مع
 أن القصد المعارضة فيه وبين ما قبله فالناسب أن يقول وما
 جاء إلا أن يوظف قوله وجاء على ما وصلته من العطف

أي

أي الوطئ أي لا الحديثة مسوقة للزوجة المقصود عليها لا يحمل
 التكاثر على الوطئ لا على العقد الوطئ فيما فوق الأزار الوطئ في
 إمكان البطن فخرج بعضهم الزفاده أن الوطئ فوق السرة
 في زمن الحديث مختلف فيه وليس كذلك بل هو متفق على إباحته
 هكذا العتوض بعض ورد بأن الخلاف موجود فذهب إلى منع وطئ
 الخافض فيما فوق الأزار ويعتبر من على السرة أيضا بأن الحديثين
 ليسا خاصين بل بينهما عموم وخصوص من وجه لأن الأول خاص
 بالمعققة وتمام في الاستمتاع وطئا أم لا والثاني خاص بالوطئ
 وتمام فيما فوق وتحت فلا يتم ما قاله السمع قوله يحمل على الرجل
 أي على الرجل الاستمتاع به للرجل لأن الحلية حكم لا تتعلق بالأفعال
 في له فعال ما فوق الأزار أي الاستمتاع بما فوق الأزار لأن الحمل
 حكم لا يتعلق لا يتعلق بما فوق الأزار وإن علم الزفان اقتربا
 معا وتعارضهما في خبر أن لم يكن الجمع والتزويج فأنه لم يكن أحدهما
 حلالا به وإن أمكن الأمر أن قدم الجمع فيخص العام بالخاص
 الحاصل أنه إذا كان أحدهما عاما والآخر خاصا فيخص العلم إلى
 إذا تقارنا وتفقيا ولم يعلم السابق أو علم السابق وكان الثاني
 العام فأن كان المتأخر الخاص فأن جاء بعده العمل فهو ما منع
 قابله منه العام وإن جاء قبل العمل بالعام فهو مخصص بالنسخ في
 صورة والتخصيص في أربع فنياسقت الزفان على الخمسة
 أو سفت زودونها وإن كان أحدهما عاما والآخر خاصا فأن كان
 التخصيص عند الامكان فقوله بأن أمكن أي بسببه أنه يمكن
 والاصناف أن البايعين مع أي يخصه مع الامكان فيقول قوله
 بعد فأن لم يكن في مع حديثه أي حال كون الحديث الأول لا يلاحظ

مع حديثه انما جاءه سكونه اليه وصلوا ووقفا كمنه وسيد
 وبرد زيموا عرا بها بفتح مقدرة تايبة عن الكسرة لانها
 ممنوعة من الصرف للعلمية والجهة منع من ظهورها سكونها
 للحاية بلفظه وما جاء اسم امه الا لا يحسنه الا بعد من
 حديث الاما غلب الا اي الاشي غلب ذلك الشي اي الاشي غلب
 ربح ذلك الشي على ربح الا او غلب طعم ذلك الشي على طعم الا
 او غلب ثوب ذلك الشي على لون الا فالواو في قوله طعمه ورجح
 يعني او علمت ان في العبارة حذفها فالاول خاص اي
 قال في الحديث الاول خاص بالقلتين والثاني اعم والثاني
 الحديث الثاني خاص في التغير اي بالتغير ففي بعض اليها
 فخص عموم اي قصر عموم الاول اي ما عدا خصوص الثاني
 بحيث يقال اذا بلغ الما اي غير المتغير وليس المراد ان عموم
 الاول مفسر بخصيص الثاني ومقصودا عليهم بغير شي قال
 اذا بلغ الما المتغير فانه ليس مرادا حتى يكمل حتى للتفصيل
 فيكم بالنسبة او ابتداءية فيكم بالرفع خص عموم الثاني
 خصوصه الذي قصر عموم الثاني على ما عدا خصوص الاول
 في قصر عموم الثاني وهو التغير على ما دون القلتين الذي
 هو ما عدا خصوص الاول وهو القلتين هكذا الجاري على
 نط ما تقدم ورجح فيفيد انه ضرر التغير فيما دون القلتين
 مع انه عند السافعي يضر التغير في القلتين وفيها فلا يتم
 ما قاله والجواب ان قوله وخص عموم الثاني اي بحسب مفهومه
 وذلك ان منطوق الحديث الثاني التغير وهو عدم التغير
 في عموم الثاني باعتبار المهور وهو عدم التغير وجعل
 قاصرا

قاصر على ما عدا خصوص الاول وهو ما دون القلتين فما
 انه يضر عدم التغير على ما دون القلتين اي ان عدم التغير
 من حيث انه يضر يضر على ما دون القلتين واو في الضرر
 فيما دون القلتين اذا تغير فيكون ما دون القلتين يضر وان
 لم يتغير وعلمت ان عموم الثاني يضر على الخصوص باعتبار
 مفهومه المعتبر بالضرر لا المفهوم المعتبر بعدم الضرر فخص
 تلكه ولك ان تقول ان قوله وخص عموم الثاني في التغير جاري
 على نط قوله وخص عموم الاول بخصيصه الثاني بليد المهور
 عموم الثاني بحسب منطوقه على نفس خصوص الاول
 بان يقال ان الالتفات لضرر التغير مقصور على القلتين
 واما ما دون القلتين فيضرب مطلقا تغيرا لا حتى يكمل
 ما دون القلتين يتجسس الاحتمال للوجهين اللذين قلناهما
 لكنه انما هو في الوجه الثاني لانه قال وان لم يتغير وتوله حتى يكمل
 ما دون القلتين اي يكمل بان الما العبر عنه بقلتين لان قوله اذا
 بلغ الما القلتين اي اذا بلغ الما قدره هو قلان فتعارضنا في
 المرتبة الاولى ويرجح الاول لان نفي النبي عن فعل التماس المراجعة
 التامين فالعبارة بالاول وان الثاني قاصر على الجزئيات فاذا
 نظر هذه العبارة صار الاول في المرتبة الثانية والثاني في الجزئيات
 ثم فلا يكتف عموم وخصوص من وجه وهذا المثال من باب
 الترجيح نظرا للمعنى اي العلة فتعارضنا في المرتبة هل
 تقتل الذي جواب الاستفهام اي فتعارضنا في جواب هذا
 الاستفهام هل الجواب السئلا وعدمه وحديث المعجدين
 الواو يعني او وهكذا يقال في جميع الامثلة فتعارضنا ولا يمكن

الجمع بطلان عموم كل على خصوص الاخر لانه لو حمل قوله من بعد اذ فيه
 على الرجال وهم ما عدا النساء الا في هذه خصوص الثاني فيعيد
 ان المودة لا تقتل ولو حمل الثاني على النساء الحربية وهن ما
 عدا خصوص الاول فيعيد ان المودة تقتل فالتعارف باق
 واما الاجماع هو لغة العزم يقال اجعت على طلب العلم اي
 عزمت على تحصيل العلم اتفاق علماء الاضافة للاستغراق
 اي اتفاق جميع علماء اهل العصر بحيث لا يخرج منهم احد وطايل
 ان الاجماع اصطلاح هو استئصال اهل العصر في اعتقاد حكم
 من الاحكام قوله على حكم اي جسد حكم الحادثة اي فان كان
 اهل العصر اتفقوا على قولين واستقر الخلاف بينهما فلا
 يجوز لاحد ان يقول ثالث اهل العصر ليس المراد بالاصح
 جميع الزمن بل المراد بعصر كان لانه لو اراد جميع الزمن
 لم يقل الاجماع الا في اخر الزمن وقولنا اي عصر كان ساد
 بعصر الصحابة وبمعصر من بعدهم حكم الحادثة اي حكم
 النازلة التي نزلت بالعموم والمراد بالحكم السنية المخبرية
 كنبوة المصطفى ونبوة الفساد ونبوة الوجوب ونبوة
 المخرقة لقولنا البيع وقت بد الجماعة منسوخ فنبوة الفسخ
 للبيع هو الحكم وليس المراد بالحكم احد الاحكام الخمسة من ايجاب
 ونقذ وقوم وكراهة واباحة فلا يفسر بقول علي قوله
 اتفاق علماء الزواراد بالعموم العلماء غير المجتهدين لان المراد
 بالعلماء المجتهدين قوله وفاق العموم لم يكن لا يفتيوا اتفاق
 العموم بالطريق الاول ونفني بالعلماء الفقهاء اي المجتهدين
 اجتهادا اصطلاحا واما قول المص اتفاق علماء الا يشمل الفقهاء
 وغيرهم

وغيرهم فلكل الاجماع في المقام خاص بالاجماع الفقهاء وان كان
 الاجماع في الاصطلاح ما يعم اجماع الفقهاء واجماع غيرهم فلا يفسر
 موافقة الاصوليين اي ولا اتفاقهم وقوله السلف لا يفتيرون
 العموم ثم قال فلا يفتيرون وفاق الاصوليين اعترض بان العلماء
 في المقام المجتهدون وفي الفقه فيخرج غيرهم مساوكان
 الفهم من الاصوليين او غيرهم فلا وجه للتفرقة في الخارج
 هكذا اعترض من شيعنا على ما قاله الله ولعل الله لاحدا ان
 العلماء هم المجتهدون فيخرج العموم ولما كان المجتهدون يشملون
 الفقهاء وغيرهم قال المص ونفني بالعلماء الفقهاء اي فالمراد المجتهدون
 في الفقه فيخرج المجتهدون في الاصول وقلة شيعنا ذلك فلم
 يبرهه وحرر الحادثة الشرعية خرج العقلية واللقونية
 والديونية مثال اللقونية كاتفاقهم على ان اتقا للتعقيب فلا
 يقاونه اجماع شرعي ومثال العقلية اتفاق اهل التوحيد
 على ان التفسير يستلزم الحدود ومثال الديونية اتفاقهم
 على ان امام الجيوش يكون مناخرا عنهم وقوله الشرعية
 اي من حيث انها شرعية لانها نظر الفقهاء من حيث انها فقهاء
 مثاله الاتفاق على نبوة الفسخ للبيع حكم شرعي لا نظر
 له من حيث انه شرعي اما لو نظر للنبوة من حيث اتفاقهم
 على انه امر اعتباري فلا يقال له حكم شرعي لانه ليس اتفاقهم
 من حيث ان الحكم شرعي بل من حيث انه امر اعتباري فيقال له
 اجماع عقلي لانها حمل نظر الفقهاء اي من حيث انه فقهاء فلا
 كان شخص يعرف الفقه وغيره من اصول وبيان و
 ينظر في نبوة الفسخ للبيع فنظرة فيه من حيث انه فقهاء

لا من حيث انه مخوي او غير وقولنا من حيث انه فقيه لان
الشخص يتصف بعلوم كثيرة فيجوز في حقنا هو من
حيث انه متصف بذلك العلم على اللغة اي من حيث انهم
اهل اللغة فاذا كان يعرف الفقه واللغة واجمع مع غيره
على اننا للمتقين فهو من حيث انه من علماء اللغة انه
حيث انه من الفقهاء قول الشريعة نسبة للشروع من حيث
انه تعلق بها حكم شرعي مثلا البيع وقت نداء الجمعة يقال
له كادته شرعية من حيث انه تعلق بها حكم شرعي وهو
ثبوت القسح له قوله ونعني بالعلماء الفقهاء وقال الصم اقا
فتها العصر كان او شي واخصر هذه الامة اي امة نبينا
حجة اي يخرج به دون غيرها اي ان اجماع غير هذه
الامة ليس حجة لنا اي لا يسوغ لنا ان نتمد عليه واجماع غير
امه نبينا حجة عليهم فاذا اجمعت امة على حكم فليس حجة
لا يجمع امتي اراد بالامة المجتهدين اي ان المجتهدين
اذا اجمعت على حكم من الاحكام فلا يكون اجماع خلاف الواقع
بل هو الواقع واما غير المجتهدين فيجب تمسكهم على ضلالة
وقوله لا يقع امتي الا يخرج غير امته لانه ذكره في شان
مدح امته ويخرج غيرهم فليس اجماعهم حجة على انفسهم ولا
علينا رواه ابو روي هذا الحديث المتقدم وغيره لكن
الحديث فيه ضعف والمؤلف عليه في الاستدلال قوله تعالى
ومن يتبع غير سبيل المومنين قوله ما تولى فترتب الوعيد
على اتباع غير طريقهم فيفيد ان اتباع طريق المومنين
هدي ومن جملة طريقهم اجماعهم على شيء فاذا كانت

اجماعهم

اجماعهم على شيء فاذا كان اجماعهم هدي فانه يعمون على ضلال
وعلمت ان اجماع من جملة طريق المومنين فتم الدليل وان دفع ما قال
ان الامة لا تبني المدي لان السبل علم فله ينبغ المدي فتقول ان
الامة عامة فتعمل المدي فتص الاستدلال والشرع هو السب
الثامة وحق فالمدني والسب الثامة وردت بعصمة المومنين وهذا الامتناع
له لان السب الثامة معان والمار هو الاستدلال فله
انه اراد بالشرع اقول الشارع وقوله وردت الى افادة عصمة هذه
الامة لهذا الحديث وهو قوله لا يجمع امتي اخر وقوله واخبره كاتبة
ومن يتبع غير سبيل المومنين الامة لهذا الحديث وفي بعض
النسخ كذا الحديث وهو من ان الشرع يعني اقول ان الشارع وعلى صحة
لهذا الحديث بالامم فله يصح ان يكون علة لورد ولا علة للعصمة
لان تحقق العصمة في نفس الامم ليست لهذا الحديث وليس لورود
في نفس الامم لهذا الحديث اي ليس الباعث على الورد هو هذه الامة
فتبين ان علة الحكم بالورد اي انها كانت بالورد لا بغيره من الامة
والشرع ورد بعصمة المومنين قصده بيان منشاء عدم ايمانهم على
صحة له اي انشاءه هو العصمة الواردة وفي كل من ابن فاسم ما يميز
انه عطف على قوله حجة فليس حجة على العمر الثاني من المعلوم ان العمر
هو الزمن وارادهم ههنا اهل زمانهم من المومنين والرسول من استعمل المحل
وارادة اجماع الامة بيان ان هذا قول ومن بعده يورد انه معان
من لان لما ان ابن النبي في الحديث واحملها على قوله بعده علم
ان العمر بامته اهل زمانهم من الامم اما ان يجعل على حذف
معان فيكون العمر مستعمل في حقيقة وهو الزمن فله يصح
ان يقال وفي هذه اية والزمن الذي نقدر العمر لان من المعادل

والزمن غير عاقل فلو اجعت الصمابة فهو حجة على التابعين
واجماع التابعين حجة على تابع التابعين وفي أي عصر أريد
ويجوز انقطاع الاجماع في أي عصر فكما يجوز انقطاعه في زمن الصمابة
يجوز انقطاعه في زمن التابعين وفي زمن المتقدمين صارت قوله وفي
أي عصر كان غير قوله والاجماع حجة على العصر لأن قوله
والاجماع لا يصدق ما إذا كان الافتقاد في زمن الصمابة فقط
من عصر الصمابة إلى ما بعد عصر النبي فالحجة في قوله أن كان والا
فلا عبرة بالاجماع عصر النبي بدون قوله وقوله الله من عصر الخ
دفع به ما يقال أن قوله وفي أي عصر كان شامل لعصر النبي
قوله من عصر بيان أي عصر كان ولا يشترط انقراض العصر
الذي المجتهد فيه إذا كان أمانة فاجمعوا في سنة كذا على حكم
واستمرروا أمانة سنة فالعصر يطلق على زمن الاجماع
ويطلق على المائة سنة فأراد بالعصر المدة تمامها أي فالحجة
بما اجمعوا فلا يسوغ لهم الرجوع ولا يسوغ لغيرهم التمسك
ولو كان المجتهدون أحياء سكوت أدلة المجتهدين كالحد في السابق
وهي قوله لا تجمع امتي على ضلالة فإن الحديث سكوت عن انقراض
العصر واجيب أي من طرق الاول القائل بعدم الاستدراك
بأنه لا يجوز الإقدام على ما لا يشترط فيقول لجواز الرجوع
وقوله لا جاعهم عليه اعترض بأن التعليق بالاجماع فرع عن
تحققه بعدم انقراض الاعتراض والحكم المردود عليه ينافي
فيه فلا يتم التعليق بقوله لا جاعهم عليه فلامه بشكل وحاصل
الجواب أن العلماء عندهم دعوى وإلهاد لغيره من منع ما
يدون سند أوله سند مينا ويلا واخص أوله مثال المسألة

المنع

المنع أنه يقول زيد هذا الشيء ليس بأشأن فيقول المحقق لا بأس
ذلك لم يجوز أن يكون صالحا بالقوة فهذا سند مساوي لأنه إذا
كان صالحا بالقوة كان مثبتا للمدعي ومثال الاخص لا يجوز أن يكون
صالحا بالفعل وهو مستلزم للاسنادية ومثال الايم لا يجوز أن
يكون حيويا والأيم لا يثبت الاشارة لكنه يقبل لأنه إذا قبل المنع
بدون سند فكيف الايم لأن القصد من المنع عدم الدليل فأقاله
هنا في الجواب من باب المنع الذي له سند ايم وقوله وقيل يشترط
لجواز الإحصاء جواز الرجوع فيقال له لا يسلم الجواز وسنده الجاهل
عليه وكذا هذا سند ايم لأن الاجماع يجمع استقراءهم عليه ويجمع
الرجوع فهو ايم من المنع وهو لا يسلم عدم جواز الرجوع فقوله لا يجوز
أورد المنع في صورة دعوى فابعد سند فلا يضركم فيه ولكنه
أورد المنع في صورة الدعوى بشدة التمسك على المستدل فإن
قالا انقراض الامم لا ينافي ما إذا اجمع اشيا حقا على حكم فيسوغ للتخمين
قام لهم الاجتهاد في حياة أسياخهم أن لا تقوم وقوله خرقوا الجاع
حرام لو أن الافتقاد لم ينافه على هذا القول وإنما لو كانت انقراض
صا دوا مجمد بموت أسياخهم فلا يسوغ لهم نقض الاجماع
ونقطة أن أراد بالفتنة انقراض بالاجتهاد فيكون قوله وصاروا
أي تفسيره وإن أريد بالفتنة مطلقا فتنة فيكون من عطف
الحاجز على العام قوله فيعتبر بالرفع وبالجرم قال ابن مالك وبعد
ما ضرفك الجرح حسن يصح بقوله أي يتحقق بقوله وخالفه
معاد القول فقط والفعل فقط فإذا أكلوا الكفاة بدون قوله فهو
فعل فقط كان يقولوا أي بدون فعل أصلا وقوله أو يملأوا أراد
بالفعل ما يحل القول الذي لم يصح فيه جواز إذا أراد المجتهد

واحد اخطا لما قالوا هذا خبيث فهذا احد باب الفعل لا من باب
القول لان السمع قال بان يقولوا يجوز اني قوله فيدل فعلهم اي
او قولهم وسكنت عنه لا القول صريح في الجواز فلذا اتركه فان
قلت دلالة الفعل اقوي من دلالة القول قلت مرادهم الافعال
التي هي انا والملكة لا مطلقا افعال فاذا قال انا كرم يدل على كرمه
وعز وحمته للناس يدل على الكرم وهو اقوي بجوازي اذني
سواء كان راجعا ام لا فعمل الواجب والمندوب والمباح وفي عبارة
حذفي اي او ثبوت اهتة او حرمة وبقول البعض اني بان
قال بعضهم هذا جازم والاخر سكنت او بعضهم اكل من ثمر البان
سألت ولم يتم به علامة اذكار فهو حجة وكذلك اذ قال بعضهم
جائز ولم ياكل وبعضهم اكل بدون قول فهو اجماع ولا يقال له
اجماع سكوت بل اجماع حقيقي لان فعله مترل معزلة القول
وهناك اخر سكوت بان كان الجميع تسعون ثلاثون
قالوا بالجواز وثلاثون فعلا وثلاثون سكوتا وكذا
الباقين اي وبلغهم ومضي زمن وسكوت الباقين اي
وبلغهم ومضي زمن ليسعهم التأمل ولم يتم به علامة الاثبات فلو لم
يبلغهم او بلغهم ولم يضر زمن التأمل او مضي زمن لكن قام به علامة
الاثبات فليس اجماعا وقد الواحد الى اعلم ان الصمائي اذا قال
قولا لم يستد له النبي لكن لا مجال للرأي فيه فهو حجة على غيره من
الصمائية ومن بعدهم واما لو كان للرأي مجال فاعتق العلماء على انه
ليس حجة على مثله من الصمائية واختلفوا في حجة على ما عدا
الصمائية من المجتهدين فاذا قال عمر بن الخطاب قولا لم يستد له النبي
وبالرأي فيه مجال لم يبلغ ما لنا والسافعي فليس حجة عليها اي لا يجب
عليها

عليها انما يقتضاه وقيل انه حجة عليها قوله على غيره اي
من بعده من المجتهدين كما لك قوله الجدي يد اي الذي ادعي اليه
اجتهاد السافعي وهو في مصر واما القديم فهو ما قاله في
بغداد وتلاميذه ابن حنبل واي ثور واما ما به في الجدي يد
اليوطيني والمزني والربيع الجيزي والربيع المرادي وابن
عبد الحكم واعلم ان السافعي وعبد الله بن عبد الحكم كما فيصين
علي ما لك وبنيها صدقة الما قدم السافعي مصورا لعنه
وكان لعنه الله ابن اسمه محمد اخذ منه ذهب ما كان عنده ايهم
واخذت السافعي وكان طامعا في جلبه منه مكان السافعي
فقال له السافعي ترجع لذهب ابيك وقال للربيع الجيزي
يشرعك علمي وقال لليوطيني تاخذ الخلق وقال له انت
تؤذي في قيودك فوقع ما قاله فاخذ الخلقة وحملت محفة في
خلع القوان ومات في قيود والربيع الجيزي مكث مدة فمات
مستيق سنة وانتسرع عنه علم السافعي وفي القديم فقال له
موافقا لذهب ما لك فيقول بحجته ويصير كقول النبي وليس
من باب تقليد المجتهدين المجتهدين غيره اصحابي كالخوارج
اي المجتهدين ومن منهم والافطاهر كحديثهم كما في مجتهدين
وهو قول ضعيف والراجح ان المجتهدين بعضهم الاخبار
بالكسر مصدر اخبار وبالفصح جمع خبر وهو المراد هنا فاجابوا
ان قلت ان المصنف قال فالأخبار بالجمع ثم قال فاجابوا بالافراد
ان الناس ان يقول فهي باختيار لا وحيد فاجابوا قلت ان
التعاريف للحقيقة التي يدل عليها المفرد دلالة واضحة فلذا
اي بالمفرد حالة التقريب وانما جمع اول لان الخبر ينقسم الى

احاد ومقوات والاحاد تنقسم الى مستند وغيره فغيره اولاه
بالجمع اسارة الى الاقسام الالهية الكلامية للنسبة الواقعية كما
اذ اظنه قام زيد فهذا الكلام دل على ثبوت القيام لزيد فان
طابقت ما في الواقع فهو صدق والذي في الواقع هو ثبوت
القيام لزيد فان قلت انه قد اختلف المطابق والمطابق وهو ثبوت
القيام قلت انه حصل اختلاف باعتبار ثبوت القيام من
حيث اخذ من الكلام غير نفسه من حيث الواقع وقيل
النسبة الكلامية وقوع النبوة والخارجية كذلك الاختلاف
بالاعتبار ايضا اما لفروق النسبة الكلامية باذراك ان المستند
واقعة والنسبة الواقعية بنبوت القيام فاختلفا ذاتا واما
ان التصليق الذي هو اذراك ان النسبة لا يوصف بكذب
وصدق باعتبار ذاته بل باعتبار متعلقه وهو نبوة الخبير
للموصوع وجعل الادراك مطابقا للنبوة المذكور باعتبار
متعلق الادراك والكذب عدم مطابقة النسبة الكلامية
لنسبة الخارجية والواو في قوله والكذب يعني اولان الذي
في الواقع اما صادق او كاذب وقوله ما يوجب ان يتحقق فيه
الصدق اي ما ثبت له في الواقع اما الصدق لا الكذب ولم
ينظر لاحتمال المراد بالدخول الانصاف وقوله لاحتمال الرتبة
لقلوله ما يدخله في العلم بغيره وفي تعريف الخبر بالاحتمال
قوله من حيث له خبر اي من حيث ذاته اي من حيث مدلوله
اي من حيث ان مدلوله ثبوت هذا او وقوع ثبوت
هذا الهذا كما تقدم قوله لاحتماله لهما اي يحتمل ان يكون صدقا
وان يكون كذبا ويؤيد صدق الصادق والكذب بالكاذب
لا

لان الخبر ليس بنفس الصدق ويحتمل ان فيه حذفا اي لان يكون
دا صدق وهذا الكذب لا يخرج جري اي عن ذاته الخبر اي عن مدلوله
الخبر قوله خبر الله فانه مقطوع بصدقه للمقابل في حال القابل
وقد يقطع بكذبه للمقابل كاخبار مسيلة وقد يقطع بكذبها
الطرفين كافي الصندان لاجتماع احاد ومقوات وسياقته انه
يفسر الاحاد بما قابل المقوات فالقصة حاصرة وان دفع ما يقال
انه لا يشمل اثنين لان الاحاد المتبادر منه الواحد واحد
ما يوجب العلم ان في حذ ذاته فلا يثبت في انه قد يتحقق العلم مانع
كما اذا كنت تعلم بوجود حكمة او بالحرف الذي وقع فيها لم جائت
جامعة واخبرت بك ذلك فهذا الخبر لم يوجب العلم لان العلم حاصل
وقوله ما يوجب العلم اي عادة العقل وقوله ما يوجب العلم
اي يقطع التطوع عن القرائن الخارجية التي ينفك عنها الخبر
اختر ارفع القرائن الخارجية التي لا ينفك الخبر عنها فتدخل
فيها ويقطع التطوع عن الضرورية المحقة للعلم ويقطع الخطر
عن الدليل الذي اوجب العلم منها الخارجية التي ينفك عنها
ان ياتي شخص الملك وخبره بنبوة ابنه يحصل من السامع وصاح
وحالة فكرية فهذا خبر اوجب الصدق بضميمة القرائن الخارجية
التي ينفك عنها الخبر وليس العلم من القرائن لان صياح السامع
يحتمل الموت ام الملك او ابنه لا ابنه وليس للوجب للعلم الخبر
لانه خبر واحد ومثال الضرورية ان يقول الواحد نصف
الاثنين فانه يوجب العلم كذا للضرورة لان ذلك الخبر ومثالا
الدليل ان تقول زيد اعمى حادث لانه متغير فهذا خبر اوجب
العلم بواسطة الدليل ومثال القرائن التي لا ينفك ان يكون

المخبر عشرة ضلما فقد افاد العلم لقراءين خارجية لا تنفك وهو
الصالح والصدق او يكون المخبر عشرة مخبرين بوجوب العلم لقراء
خارجية وهي الصلاح ولذا قالوا عدد المتواتر لا يتصور بل المدار
على ما ينفك الصدقة والعلم وقد لا يحصل العلم الايامية كما اذا قيل
زيد الزبال ثوب في سلطانا فهذا لا يحصل الايامية لعدم المخبر عنه
فلو كان المخبر عنه قريبا فيكون نحو عشرة فهذا كله من القرائين
الخارجية التي لا تنفك وهو من افراد المتواتر فان قلت اذا
ادخلت ما اوجب العلم لقراءين لا تنفك كصدق الباقين بلزومه عليه
ان خبر النبي متواتر وليس كذلك قلت ان المراد خبر اوجب العلم
بقيد كونه خبر جماعة ان يروى اي ذوالان يروى اي الكلام المعنى
للرواية لان الخبر نفس الرواية جماعة ولو كان اوفساقا او
انانا او عبيدا لا يقطع التواطى صفة للجماعة والعابدين
اي لا يقع التواطى منهم على الكذب اي وقوع الكذب لا يقع
التواطى اي التوافق فالمنفرد وقوع الاتفاق على الكذب اي وقوع
الكذب عنه تعد وهذا الاتفاق في صدور الكذب عنهم سهوا او
اتفاقا اي تعد والجواب ان المراد لا يحصل توافق في الكذب في
نفس الامر اي لا يثبت الكذب منهم في نفس الامر لا بعد ولا
سهوا وقوله علم الكذب على يعني في اي لا يقع اشتراك في
الكذب في نفس الامر لا يقع اي يستحيل عادة عن مثلهم
متعلق ببيروني اي مثلهم في الصفة المتقدمة وهو عدم التواطى
على الكذب وهكذا اي ويروى مثل هكذا اي يروى عن جملة
يستحيل تواطيهم على الكذب فانكاف من هكذا امسوخة عن عملها
اي ان ينسحب الامر اي الروي قوله الى المخبر عنه وهو الحادثة

الواقعة

الواقعة التي تعلق بها الخبر فقد يقع فيها كوجوبه كونه او
حرية في مكة سوا كانت الحادثة الواقعة هي متعلق اخبارهم
كان خبره وان زيد بان قرأ درسا في الاخره ويقال له تواتر
اعني او كانت الحادثة المخبر عنها قد راها مشتركين متعلق
اخبارهم ويقال له تواتر اعني مثاله ان خبر جماعة بان زيد
زيد ربح وجماعة اخبروا بان زيد ابقى وجماعة اخبروا بان
يولف فلم يتفقوا على المخبر عنه بل على قدر مشترك بين متعلق
اخبارهم وذلك العذر هو كونه عالما فانه مشترك بين اخبارهم
فالجماعات الثلاث اخبروا بالعلم لكن ذلك ليس متعلق اخبارهم
بل قد راها مشتركوا وانظر لك جماعة من الجماعات الثلاث فلا يفيد
خبره العلم يكون زيد عالما بقي شي اخر وهو انه لوروي جماعة
عن جماعة شاهدوا وهو خارج عن التعريف لانه يعرف للص
بقيد كونه خبر جماعة مع انه متواتر والجواب ان المصطلح
للقالب ومن غير القالب يكون جماعة واحدة او جامعتين فيكون
الاولى واذا كان يفيد العلم فيكون الاى فلا بد ان يكون في الاصل
الاى في الاصل اي الطبقة الاولى الذين شاهدوا والدرج او
المخبرية قوله عن مشاهدته اي فالشهادة بسبب لانه مخبر بها
قوله عن مشاهدته اي شاع عن مشاهدته او سماع اي شاع
عن سماع بان كانت الطبقة الاولى سمعت ولم تشهد بان كانت
جماعة عيان او جماعة سمعوا صونا من وراحدار عن مجتهد
فيه اي فاذا خبروا بجماعة فلا سفة يستحيل تواطيهم بقيد العلم
فلا يقال له متواتر لان من قال بعدم العلم قاله باجتهاد كالانصار
نعت مشاهدة لا ظاهرا ان مشاهدته كونه مخبر عنها مع انها

سبب والجواب ان المتفق كالاخبار بوجود ملكة الناس عن هبة
 ملكة او سماع خبر اي بان قال الصحابة قال النبي قال الله
 تعالى فالطبيعة الاولى وهم الصحابة لم يخبروا عن مشاهدته بل
 عن سماعهم من النبي خبر الله قوله سماع خبر الله اضافة لسماع
 الخبر من اضافة المصدر لقوله اي سماعهم خبر الله من النبي
 واطرافه خبر الله من اضافة المصدر للفاعل لقوله الاخبار
 عن خبره قد ذكر هذا الخبر به وحذف السبب وهو الكلام على
 وقيرة واحدة الا ان يقال في الكلام شبه لحيث ان حذف من
 الاول المخبر به وذكر السبب وحذف من الثاني السبب وذكر المخبر
 به يقدم العالم اي نوعه فقيم اما الشك فيه في ادلة اتفاقا
 والاحاد وهو ما قابل المتواتر ان الذي لم يروه جماعة
 فيصدق بانسبب وقوله وهو مقابل المتواتر تعريف بالحقيقة
 وقوله هو الذي يوجب التعريف بالحكم فقد ذكر تعريفين
 للاحاد وقد تقدم للمصنف انه ذكر للمتواتر تعريفين بالحكم وهو قول
 ما يوجب العلم وتعريف بالحقيقة وهو قوله وهو ان يروى اذا
 ثبت ان المصنف قد مر في المتواتر التعريف بالحكم فالناسيب للشم ان يروى
 قوله وهو مقابل المتواتر عن قوله للمصنف هو الذي يوجب العلم
 ليكون مطابقا للمصنف والجواب ان المصنف قد مر في المتواتر
 اشارة الى ان الاولى للمصنف ان يقدم في المتواتر التعريف بالحقيقة
 مرسل لا يعترض بان المقابل للمصنف لا يوجب في المرسل بل يميل
 المنقطع والمفضل والمرسل والجواب ان المرسل ما قابل المسند
 فيمنع المنقطع والمفضل ما اتصل اسناده اعلم ان الاسناد مطلق
 على كل طريقة المتفق وتارة على نفس الطريقة واما الرجال فيقال

له طريق المتفق ويقال له مسند ويقال له اسناد وقولنا انما الاسناد
 بالنيات هو المتفق والرواية هم الطريقة والاسناد مطلق على الرجال
 وعلى الاخبار بان هذا الذي عرف هذا اذا علمت ذلك فتراد المصنف
 بالاسناد الرجال اي بالاسناد ما اتصل رجاله وليس المراد به ان
 لانها معنى من المعاني بعضها روايته سواء كان المنقطع واحدا
 او اكثر كان الصحابي او غيره كان المنقطع من الاول ام لا وهذه
 طريقة الاصوليين والفقهاء واما المحدثون فيقولون المرسل
 هو قوله القاصد قال رسول الله كذا فهو الساقط عنه الصحابي
 فقط فكل مرسل عند المحدثين مرسل عند الفقهاء والاصوليين
 والمنقطع عند المحدثين عالم متصل اسناده على اي وجه كان فان
 كان الساقط عنه اثنين فالمرسل في معنى معقلا ايضا من مراسيل
 غير الصحابة بان قال الزهري قال النبي فلا يخفى به عند السامعي
 لا يقال ان الساقط عنه صحابي فيكون صغيرا عدل بان يكون له في
 المنفعة تأييد اسقط التأييد ومعلوم ان التأييد لا يقطع بعينه
 المسبب فيصح اليك ما هو المشهور عند المحدثين فتشكك
 عنها اي عن المراسيل اي عن حال تلك المراسيل وانما ذلك لان قوله
 فتشكك عنها اي فتشكك فيها هكذا يتبادر عنه قوله الشر
 فوجدت مسائيد اي في الباطن وان كانت مرسل في الظاهر
 عن النبي متعلقة برواها الصحابي مشهور اي مشهور سعيد
 والصحور يميل زوج البنت وفيه يميل ابو زوجه فلذا اي بقوله
 ابو زوجه اي ابو زوجه سعيد انه مراسيل الا هو زوجه
 غير الصحابي بان يروى الا مثلا ابن عباس صغير صحابي يتفق
 انه يروى عن صحابي اكبر منه ومما دلت ان المراسيل هي ان

المطابق يكون

المستقبل

المستقبل فيقول أحد ثني فلان بالافراد وان شاهد ثنائيا وكذا
فلم يزل نفسه وان كان السامع متعديا فيقول الواحد منهم
حدثنا بالموثوق هو ظاهر لانه وقع التحديث للجماعة او يقول
حدثني بالافراد لانه اذا حدث الكل فقد حدث كل واحد منهم
ومثل التحديث فيما تقدم الاحبار وان قرأ على الشيخ فيقول
اخبرني او خبرنا ولا يقول حدثني ولا حدثنا وقيل لم يذكر قوله
يجوز للرواية اي الذي صار شيئا الاعلام بالرواية والاعلام يحصل
بقراءة الشيخ وبقرأة واحد من الجماعة على الشيخ وانما اجازة
العلم ان الاجازة اما مع المناولة ام لاثبات الاجازة مع المناولة
ان يقول الشيخ هذا البخاري واجرتك به ومثال عدم المناولة
ان يقول اجرتك فقط والتي مع المناولة اقوي واعلم ان انواع
الاجازة اربعة خاص في خاص كاجرتك يا زبيد بن البخاري وخاص
في عام كاجرتك يا زبيد جميع مروياتي وعام في خاص اجرتك من عاصرتك
بن البخاري وعام في علم اجرتك من عاصرتي بجميع مروياتي وهي
مروية فادلها اقواها وهكذا من غير قراءة اي لا من الشيخ ولا
من التلميذ فيقول اجازتي اي يقول الاحد بالاجازة وهي اضعف
من السماع ولذا منعهما بعض الصحاح الجواز والعمل عليه لبعض
اجازة ان قلت ان فيه تنافيا لان قوله اخبرني يقتضي القراءة
وقوله اجازة يقتضي عدم القراءة والجواب انه لما ذكر قوله
اجازة بعد قوله اخبرني علم انه اراد بالاحبار والاذن في الرواية
اي اذن لي بالرواية على طريق الاجازة واما القياس وهو
ثالث الادلة وهي الكتاب والسنة والقياس واما القياس لا
اعلم ان علة الرافعي البراءة العلم عند الشافعي واما عند ابي حنيفة

فهو الكيل واما عند المالكية فهي الاقيسة والاخا وفيقول السافري
ان علة ربا البر الطعم وهي موجودة في الارز فيقول المالكي يقول الطعم
الاقية والادخار وهي موجودة في الارز والحنفي يقول العلم الكيل
وهي موجودة في الارز وقوله ردا الفرع الى ردا الارز الى البر وقني
الرد التسوية اي التسوية بين البر والارز في الحرمة وانه شئت فسر
الرد بانها حكم الاصل في الفرع اي ابقاء الحرمة الكاينة للبر والارز
فالقياس لما التسوية واما الاقيسة واما ثبوت الحكم في الفرع فهي
ثبوت القياس لانفس القياس علة وتقدم الخلاف في علة
الربا قوله يجمعها اي تدل على تساويها في الحكم وهو حرمة الربا قوله
في الربا في حرمة الربا يباح الطعم الاضافة للبيان والقصير
على الطعم لانه مما في الذهب فاقصر على ما ذهب اليه اهل
وقوله المرد الفرع الى العلم ان الفرع هو القياس والاجل
القياس عليه ولا يعقل معرفة القياس والقياس عليه الاجل
القياس لان القياس ذاته ثبت لها القياس على الغير والقياس
عليه ذاته ثبت قياسي الغير عليها فاما متوافقان على القياس
والقياس متوقف عليهما احدهما في تعريفه فمردود والجواب
ان المراد بالفرع ذاته يقطع النظر عن التعريف عنه بالقياس
بان يلاحظ الفرع بانه رد وكذا الاصل يلاحظ في ذاته وهو البر
يقطع النظر عن كونه مقبها عليه فلا دور ولا يخفى فيه الاقرا
لانهم يميز بين قياسي ومقيس عليه وبعضهم قرر الاعتراض بان
الشي لا يوصف بالفرعية والاضالة لا بعد القياس قوله يجمعها
في الحكم انت خبير بان قوله يجمعها في الحكم متوقف حكم الفرع فيكون
القياس متوقف على حكم الفرع فيثبت ان حكم الفرع معلوم قبل

القياس

القياس مع ان حكم الفرع من حيث تصوره لا من حيث التصديق
يتصوره والمتوقف على القياس هو التصديق لا التصور فلا دور
موجبة الحكم اعلم انه المعتبر فيقولون ان الطعمة اقرت في
الحرمة باذن الله وقال الامدي انها باعنة على الحكم وقيل انها
علامة عليه وهو المنة اذا علمت ذلك فتقول للموجب المنة
منه ايها مؤثرة في الحكم في ذاتها فيكون ما شيا على حد نفسه
المعتولة مع ان المصيري والراجح عندهم انها علامة ولا يقولون
بالتأثير ولا بالباعنة لان المولى لا يبيح شي على الغير الا ان
يقال ان من قال باعنة ليجب المراد انها باعنة للمولى بل اراد انها
باعنة للمالك على الاستئثار ولكية الجواب عن المصير بان يقال
قوله موجبي مستلزما ولا نقل بالتأثير وقوله مستلزما بوجه
طعمه بان العلامة لا العلامة يقال لها مستلزما مثلا اعلم
على وجود المولى ويقال له انه مستلزم لوجود المولى ما كانت
اي قياسا كانت العلة او القياس الذي كانت العلة فاموصولة
او تكون موصوفة قوله فيه حال من العلة اي حال كونها كائنة فيه
وقوله موجبة خبر كان بحيث لا يحسن عقلا اعتبره بان التحسين
العقلي لا يقول به اهل السنة بل يقولون بالتحسين الشرعي
ورنقا بل بالتحسين العقلي مع المنة والجواب انه اراد بالتحسين
العقلي تمام المناسبة بين العلة والمعلول مثلا المولى قال
ولا نقل لها اي فنقص المولى على حرمة التافيف واما الطمر
فما خوذ بطريق القياس فالتافيف انا حرم لا يدا وهو
موجود في الضرر قوله للوالدين اي او احدهما او المراد بغير
الوالدين المتحقق ولو في واحد فلا يتوهم انه لاحرمة في ضرر

احدها كقياس الصوب الذي وقيل ان حوزة الصوب ليس من
 طوبى القياس بل من الفهم الاول لانه اذا حرم التافيف فاول
 الصوب فهو ما حوز من الية بطريق الفهم ولا قياسا اصلا
 وقيل ان الية فيها حاز وموسل استعمل لا فعل لها ان في لا تورد
 من استعمال اسم الحاز واردة العام وح فالصوب ما حوز بالخط
 لا المفهوم ولا القياس لعله الية الاضافة للبيان
 الاستدلال باحد الامم المعلوم ان البالغ يجب عليه الزكاة في مال
 له مال تام فقياس مال الصبي على مال البالغ فيجب الزكاة عليه
 فيه فقد استوجب الزكاة الذي في حال البالغ في مال الصبي فقياس
 الدلالة هو انما حكم احد النظمين في الاخر وتقول ان
 الاستدلال باحد النظمين اي الاستدلال بشيئ من حكم احد
 النظمين على حكم الاخر اي استدلالنا على ثبوت وجوب الزكاة
 في مال الصبي بثبوت وجوب الزكاة في مال البالغ فالمدلول وجوبها
 في مال الصبي والدليل هو وجوبها في مال البالغ هكذا ان وضع
 الم وهو يفيد ان القياس هو جعل وجوب الزكاة في مال
 البالغ دليلا على وجوبها في مال الصبي مع ان القياس لم يجعل
 احدهما دليلا والاخر مدلول وانما غاية الامر انه اثبت حكم هذا
 في هذا فقياس الدلالة هو انما حكم النظمين في الاخر
 وهو ان يكون في الاستدلال ان يكون العلة وهو مال تام دالة
 على الحكم من حيث ان العلة موجودة في الفرع فهي دالة على حكم
 الفرع كالاصل وما ذكره المم من ان الاستدلال هو كون العلة
 دالة الزقية نظر لان الاستدلال صفة الشخص وهذه الكونية
 ليست صفة للشخص وجوابه ان قوله ان يكون اي ذو ان يكون

اي

اي الاستدلال حالة مصاحبة لكون العلة دالة الى ولا تكون حوزة
 اي ولا تكون مستلزمة اي فهي علامة ظنية لا قطعية لانها لو كانت
 علامة موجبة اي علامة مستلزمة اي بان تكون قطعية لم يسع
 اباحية في الفقه كما مع انه حال الى اي جامع هو كون مال الصبي مالا
 تاما واعترض بان جامع ليس كون مال الصبي مالا تاما بل جامع
 هو التام لما تقدم ان الجامع صفة لشئ به لا لشيء وهذا جعله
 صفة للشئ ويجوز ان يقال ان يحوز ان يقال ان يحوز ان يقال ان يحوز
 كما فرق ابو حنيفة فقوله ويجوز ان يحوز ان يحوز ان يحوز ان يحوز
 موجبة اي انما كانت موجبة لحوز الفرق بين مال الصبي والبالغ
 كالفرق الذي قال به ابو حنيفة بان يقول للمم وجوبها في مال
 الصبي ووجوبها في مال البالغ وقياس الشئ يفتح الباب للشئ
 النجاسة هو الفرع الذي يحوز العبد على البهية كما مع ان كل
 بيع ويوجب ويوجب به ويوقف ولا يجل على الحر جامع ان ادركه
 كمنورة الشئ بالبهية اذا علمت ذلك فقياس الشئ ليس هو
 الفرع الذي هو العبد المتردد بين اصليين وهي الحر والبهية
 خلا فانظر المم حيث قال هو الفرع الذي يحوز على الشئ هو
 حمل الفرع على اكثرها شيئا وجوابه ان تعدد مضائق اي
 قياس الفرع لا لا يتعدد ولا تدو ولا تضائق لتكرار بين الا
 اي بين جملة على الانسان وبين البهية اي وبين جملة على
 البهية وهو بالمال المناسب وهو بالبهية اكثر الى بيع اي
 ويوجب ويوجب ويوقف ويرفع ويرفع ويوقف ويوقف الى
 اي فاذا قطع منه عضو وقوم سلبا وعلما فضعف الحائي
 ما بين القيتين فاذا قوم سلبا بعشرة ومقطوعا بها فية

ان

فيصنف خمسة قيمته واور عليه بان ضمان القيمة فيها نقصان فروع
عند ثبوت القيمة من كل البعد فتكون ضمانات القيمة في الكل مشروفا
على ضمانات القيمة في الاجزاء وضمنان القيمة في الاجزاء مشروفا على
ضمنان القيمة في الكل فيؤدي للدور وهو توقف الشيء على نفسه
فيقول الامر الى توقف ضمانات القيمة في الكل على ضمانات القيمة في
الكل ومن شرط الفروع ان يكون مناسباً للاصل المتبادر في المص
ان العلة التي في الاصل مناسبة للفروع اي موجودة في الفروع ودور
فيما جمع اي في علمت جميع تلك العلة بين الاصل والفروع فالطبيعة
على جميع تلك العلة بين الارز والبر وقوله الحكم اي لاثبات الحكم وهو
علة لقوله جميع اي يجمع به بينها لاجل اثبات حرمه الربا والاصل
الاظهر ان الامم يعني في اي يجمع به بينها في حرمه الربا اي ان
يجمع بينها بما سب الحكم هذا القول بعن ظاهره للمع لاعلم ان
ظاهر المص ان المناسبة ملحوظة بين الفروع والاصل بان تكون
العلة موجودة فيها بان تقول الارز مناسبة للبر في الطبيعة
وسكتة المص عن مناسبة العلة للحكم وشارحنا حول العبارة
وحده المناسبة بين العلة وبين الحكم في الف ظاهر للمص واذا
تأملت تجد التحقيق مع المص لان المناسبة بين العلة والحكم علمت
من قوله ان تكون موجبة قال ان تكون العلة دالة لان كونها
موجبة او دالة فرع عن مناسبة الحكم والحتم له ح هو المنا
بين الفروع والاصل بان تكون العلة موجودة فيها وقوله المص
ومن شرط الفروع اي ومن شرطه ايضا ان لا يكون منصوصا
عليه متفق عليه السافعي والمالك والحنفي اتفقوا على
حرمه الربا في البر بديل وهو قوله البر بالبرز با وهذا البر بديل
متفق

متفق عليه بين الخصمين فاذا قال السافعي المتفاح يقاس
على البر بجميع الطبيعة وما لا يمنع ان يكون العلة الطبيعية
فيتم حرمه الربا في المتفاح وكله ما لا والسافعي متفقان على
الدليل الذي اثبت حرمه البر وقوله المص متفق عليه اي على
الدليل مفاده ان المدار على الاتفاق على دليل الحكم وان كان مقتضى
يخرج حكم الاصل وهو كذا لان المدار على لاثبات بان دليل المقيد
الحكم لا عبرة بكونه ينكر الحكم لانه يبعد مكابرة واعتراض قوله
بديل بانه لا يشمل ما اذا كان الخصم حاز من الحكم تعليل
فيجوز القياس والجواب ان المراد بان دليل حقيقة ويجاز وهو
التعليل باعتبار العلة فيقول به القياس اي وان كان غيره
ينكره وقوله المص ومن شرط الاصل اي ومن شرطه ايضا
ان لا يكون الدليل الاعلى حكم الفروع والافليس يقاس واذا
تأملت تجد هذا مشروطا في القياس من اصله لا في الاصل اي ان
قوله ومن شرط الاصل الذي الحقيقة شرط في القياس ففيه
شأنه ان تطرد العلة في اي بان تقول هي وجد شيء وجدة
العلة وجد معلولها وهو الحكم المعلن بها بان تقول كلما وجدت
الطبيعة وجدت حرمه الربا فتقول البين مطعوم وكل مطعوم
يحرم الربا فيه والارز مطعوم وكل مطعوم يحرم الربا فيه وقوله
المص معلولاتها اعترضه بان العلة ليس لها الا معلول واحد
والجواب ان ان في العلة للاستفراق فصار من حقا بل جمع
يجمع فلا يتفق على اي مقتضى العلة ان توجد بدون معلولها
بان صدقت التفسير للاستفراق لفظ قوله بان صدقت الى
اي فاذا ورد النص بالخصم في العقل المحدود لم يرد النص

بالقتل بالقتل فتقيد القتل بالقتل على القتل بالقتل في الجواب
 القصاص بجاء القتل العمد وانا في مقتضى بان شرط العلة
 الاطراد وصفا حذف العلة ولم يوجد القصاص ما لو اذ اقل
 ولده يقال له قتل عمد وانا ولا قصاص فيه فالعلة مركبة من
 الفاظ ثلاث فتقول تلك الالفاظ الثلاث وجدت ولم يوجد العلول
 قوله او معنى الاية فعلة وجوب الزكاة التي هي دفع الحاجة فقوله
 في الجوهر وهذه علة مفردة نظير ما في الجوهر من كونه قتل
 معنى وقوله بان صدقة الاوصاف اي الالفاظ للمعبر بها فقوله
 المعبر بها إشارة الى ان المراد بالوصاف الالفاظ لا المعاني وانه
 خير بان الالفاظ انما قصد له لالتفات على المعاني فالمتقصد
 هو المعنى المقصود ولا يتعلق التقصد بالالفاظ التي هي غير
 مقصودة فلا وجه لبيان المثال الاول لتقص الالفاظ وايضا لانها
 في قتل اللواتي لا يمنع فلا يضر في التمثيل فتسامح والثاني كان
 يقال ان هذا التمثيل لا يتقاضه العلة بمعنى يقطع المتعلق بالمعنى
 فلو لاحظ القياس لكان يقول بان يقاس الزكاة في غير المواشي
 على المواشي ثم يقال تنقضي العلة في الجوهر ومن شرط الحكم
 ان يكون مثل العلة التي اعلم ان مثل الشيء ما كان مساويا له في صفاته
 فلما دلل ان الحكم مساو للعلة في الصفات فكيف يكون انما الحكم
 من الصفات هو القائم بالعلة وليس للعلة لذلك فلفظ اقال الله
 اي تأييدا في النبي اراد به الانتفاء واراها لآيات النبوت
 لان النبي والآيات وصفان للمثبت والثاني في وليست التسمية
 فيها وقوله والآيات او المعنى او قوله في ذلك اي ما ذكر من
 الحكم والآيات بمعنى الانتفاء والنبوت كما تقدم ان وجد

وجد

وحده اي فالعلة يلزم اطوارها والاطوار هو التلازم في النبوت
 وان انتفى انتفى انتفاء الى ان العلة يجب ان يكون لها هو انتفاء
 في النبي وما ذكره من الاطوار متفق عليه وفي الانتفاء خلاف والحق
 انه لا يشترط الانتفاء في العلة اي العلامة يلزم اطوارها لا انتفاء
 وقوله انه ان وجدنا وجدنا راجع للآيات وقوله وان انتفى الكراجح
 لقوله النبي في كلام الشرح مع الصلوات فيسوسون وهو ان يكون
 المرتبة لان في المشيئة فضلا واحدا وفي المرتبة فضلا في معنى
 اخرو هو ان قول الله ومن الحكم ان يكون انما فلما تقدم من انه
 يشترط في العلة ان تطرد في معلولاتها وقدر ذلك بانها من وجوب
 وجد العلول ووجه المافاة ان الذي جعله هناك شرطا في العلة
 جعله هنا شرطا في الحكم فلهذا اتى لان مقتضى كونه شرطا في
 العلة انه ليس شرطا في الحكم ومقتضى كونه شرطا في الحكم انه ليس
 شرطا في العلة والجواب انه اشارة بذلك الى انه لا يلاحظ
 شرطا في الحكم وان تلاحظ شرطا في العلة فتأمل هذه الحالة
 الحكم مفاده ان الحكم كان معدوما والعلة هي التي جلبته والجواب
 ان قوله الخالية الحكم اي الخالية لتعلق الحكم اي السبب في تحصيل
 تعلق الحكم فالمجرب تعلق الحكم لانفس الحكم لان الحكم قد لا يوجد
 بعد عدم وقوله لنا سببها انه اولنا سببها العلة التي لا تكونها
 اثر في الحكم بذاتها او باذن الله فاشارة بقوله لنا سببها الى
 ان المراد بالخالية المحصلة الحكم اي السبب فيها لا انها مؤثرة
 ويحكم ان نفس الخالية بالمستلزمة وهذا الاثر في ان الحكم قد يمد
 الاثر في ان العالم مستلزم للمولى مع انه قديم والحكم هو المحل
 اي هو المحل ولا سبب عند العلة اي السبب لتعلقه والآخر قد

فلا يوجد بعد عدم او يقال والحكم هو الملازم وهذا الاشيا في انه قد لم
تظهر ما تقدم وقوله والحكم هو المحلوم به فقد اظهر اذا كان الحكم
مستتباً اما لو كان منصوباً من ثمانية او مستقراً فامعني كونها
جارية للحكم والجواب انها جارية للجزئيات مثلاً اذا قال الشارع
الحكمة منسوبة بالاسكار فالحكم ينص عليه الشارع وجلب العلة
للحكم باعتبار الجزئيات فاذا وجد الدليل المحض فحكم بانها حرام هو
لاستكراهه فالذي جلب حرمته الدليل هو العلة لا نص الشارع (وقوله)
واما الحظر والاباحة فتبين الحال المتعلقة بهما فتقول من الناس
الذين اتفقوا على العلم العارفين لانهم هم الذين يقال لهم ناس
واما العوام فلا يقال لهم ناس في الحقيقة اي عليهم صفة الاستشارة
اي ان الحظر صفة للاشياء والمحملة تكون الحظر صفة للاشياء
فان قلت ان الاشياء تنصف بالمحظورية لانفس الحظر الذي هو
المنع الذي هو صفة النافع قلت ان الحظر هو كونها محظورة
الذي هو وصف للاشياء لا كون الشيء مانعاً اما الاباحة الشرعية
اي الاما اذمة السنة في استعماله او الاتصاف به فيصدق
بالواجب والمندوب والمباح ما يدل على الاباحة او الاتصاف به
اي الاذن فيمسك بالاصل الا قال الشارح الذي لم ينص الشارع
على الاذن به فهو ممنوع فاللنافة اكلها حرام لانه لم ينص
الشارع على اباحته بصفته اي بصفته ذلك القول وهو ان
الاصل في الاشياء الاباحة ظاهراً هو المصداق الاصل مستقر على الاباحة
ومستقل عليها وليس كذلك فاذا دللنا بغيرها اي الاصل
في الاشياء كونها على الاباحة اي كونها متصفة بالاباحة وان
خير بان هذا التقدير لا ينفذ فالاولى جهة في انها وقول المحل
عليه



على الاباحة والحاصل ان المعنى لا يستقيم الا بتقدير انما هو قادر
انها لم لا تعني تقدير انها كما فعل الشرع فالتعني انها محمولة وعلى جهة
انها فالتعني المحل على الاباحة وهو اقل كلمة فلذا حذف الشرع قوله
انها كما سبق اما حظر الشرع اي الشارع اي الاما منعه الشارع
وان اريد بالشرع كلام الله ورسوله والصحيح الاشارة الى
انه القولين المذكورين في الصور صعيقات لانه على الاول الاصل في
الطاعات الحرمية وعلى الثاني الاصل في المضار كسوء الخمر والاباحة
ذهوبه فالحكم المؤقت جلية الاحكام الاباحة فيقتضي ان الاباحة
لم تكن موجودة قبل البعثة مع ان الشخص قبل البعثة لا يواجه
بشيء حتى عبادة الاصنام فلا يتم قوله فالحكم الا شامل للاباحة
والجواب ان الاباحة تقسم ثمانية بعدم الواحدة وثلاثة يقسم
بالثلاثة يربط الفعل والترك وقوله فالحكم شامل للاباحات في الخير
لا يعدم الواحدة وقوله فالحكم يتعلق بالمعنى هو يتعلق
المتجيزي واما الحكم نفسه فهو قيد فمقوله يتعلق اي تعلقاته بخير
وقوله اما قبل البعثة فالحكم يتعلق بالمعنى انه بعد البعثة
هنا الحكم ومن المعلوم ان ما قبل البعثة يصح وجوده
الرسول انهم او وجوده ولم يبعث وقوله لا تنافي الرسول الموصول
له صادق ينفذ الرسول بان لم يوجد او وجد قبل البعثة
وضادق بوجوده بعد البعثة وقبل الايضاح فالعلة صادقة
بصورتين في اعراض المدعي والممول عليه ما افادته العلة
واذا كان الممول عليه العلة فقوله فيما سبق قبل البعثة فبني
حذف والتقدير هو اما قبل البعثة وبعد ها وقبل الايضاح اي
قبل التبليغ فالحكم الموصول وصفه لا يبعد لانه يجرى فيهما

الامكان له وامره بتبليغها يقال له رسول وان تأخر التبليغ بعد
ذلك الذي يحق به اتفاقا احترازا اعتد الاستصحاب الاية وهو
المختلف فيه فالاستصحاب قسمان قسم يحق به اتفاقا وهو الذي
تكلم المصنف عليه وقسم فيه خلاف وسياتي في الشئ اي العدم الاصلي
وهو عدم المحرقة عند عدم الضرر بان يقال هذا الشئ ليس
بحرام لانه لا اصل لعدم المحرقة قوله اي العدم الاصلي اي العدم
المستوجب للاصل مع ان الاصل هو نفس العدم والجواب ان
فيه نسبة الشئ الى نفسه مباينة ولو قال الشئ اي العدم المتاصل
لكان اسلم وحق قوله المص الاصل اي هو العدم المتاصل لان يقال
ان عبارتهم المتعارفة ان يستصحب العدم الاصلي فلما قال المص
ان يستصحب الاصل اراد الشئ ان يحتمل المص موافقا لعبارة
ولعل حكمه عدم المص عن عبارة نعم القدر ان نسبة الشئ الى نفسه
والاخرى عند عدم الشئ المراد عدمه في نفس الامر
ليس في قدرة المجتهد فلذا قال الشئ بان المجتهد ان يقدر
الطاقة اي القوة اي فالجهد يقدر قوة المجتهد بالاستصحاب
اي بسبب استصحاب العدم الاصلي اي العدم الاصلي استصحب
ماضي الى الان فالاستصحب هو العدم من الزمان الماضي الى
الحال وليس المستصحب الحال فقوله الشئ اي العدم الاصلي قصده
ان في العبارة حذف وليس قصده تفسير الحال بل في العبارة حذف
المبدأ وحذف الى من الطائفة وحذف المستصحب اي باستصحب
العدم الاصلي من الماضي الى الحال اي الان وهو حجة جوهرية
وهو حجة اتفاقا اي حجة بالاتفاق اما الاستصحب بالشهور والاشار
به الى انه مقي إطلاق الاستصحب بتصرف الاستصحب الذي فيه
الخلق

في خلاف لا المتبعة عليه فقوله المشهور اي لتصرف اليه عند الاطلاق
واما المتبعة عليه فلا يتصرف اليه عند الاطلاق ومفاد الشئ ان
المتصحب متباهيان مع ان المتبعة عليه ينطبق عليه المتخالفه
فيه فالثاني لم يعم الاول وذلك انها يجتمعان في عدم حرمة الربا في
الحنف لا استصحاب العدم الاصلي وهو ثبوت امر في الزمان الماضي
لثبوته في الزمان الاول وهذا المثال اتفق عليه المالكية والشافعية
وكذا عدم الزكاة عدم اصلي يستصحب من الزمان الماضي الى الزمان
الحاضر ويضرب الثاني في المختلف فيه في استصحب بنجوم العام
الي ان يرد الخاص فاذا ورد عام في الارضنة الماضية يستصحب
الي ان يرد الخاص وما ذكره الشئ من ان الاول متفق عليه لا يسلم
في فيه الخلاف نعم ما ذكره من قوله المشهور مسلم وحق فيعترض
على المص بانه مشي عليه غير المشهور من غير تقييد بقوله لانا الذي
اتفق عليه الذي هو ثبوت انفس شك في اطلاقه فاستصحب
ثبوت الطهارة في الزمان الثاني وهو الزمان الذي بعد الشك
لثبوته في الزمان الاول اي الذي قبل الشك بالاستصحاب
اي لا زكاة بسبب الاستصحب باني بسبب طلب الصفة اي بسبب
طلب الشخص صفة فاعني في الزمان الاول وقوله للمص
استصحب بغير حذف ان الاضافة للبيان اي معني هو الاستصحب
وقوله الذي يحق صفة المعنى والاستصحب بوان جعله من
اضافة الدلالة للمبدأ اي والمعني الذي يدل عليه بالاستصحب
وقوله الذي يحق الى صفة المعنى وقوله ومعني الاستصحب بغير حذف
فصح الاحبار عنه بالمفصل وهو قوله ان يستصحب الى
واما الادلة اي واما الترتيب بين الادلة فتشعر في بيانه فتقول

يُقدم الجلي الذي يقدم اللفظ الجلي على اللفظ الحق فالجلي والحق
صفتان للفظ لكن تقدم الجلي على الحق من حيث معناه لا من حيث
لفظها وذلك لان الظاهر والحق كالظاهر والباطن كلفظ صلاة فانها
لفظ ظاهرة في الدعاء واستعمالها في الادراك الحق وكما سلفه فانه
ظاهر باعتبار الحيوان المتعبرس وموول باعتبار الرجل الشجاع
لفظا اسبقا تصف بصفتين الظاهر والموول بالاعتبار واللفظ
اسبق من حيث المعنى الحقيقي يقدم على نفسه باعتبار المعنى الجزئي
عند عدم القربية اما لو وجدت قرينة فلفظ اسبق في الرجل الشجاع
يقال لظاهر الدليل ان القربية واستعماله في الحيوان المتعبرس
خ موول فعليه قورنا ان الظاهر والموول لفظ واحد مختلف
بالاعتبار خلافا لظاهر قول الله فيقدم الجلي منها على الحق المعنى
ان عندنا لفظين متمايزين حقيقة فقول الله فيقدم اللفظ
في معناه الحقيقي على معناه الاصري في انه لفظ واحد متمايز
فيما لفظا هو الله والواقع ما لاحسن الله ان يقول فيقدم اللفظ
بالاعتبار ومعناه الحقيقي على نفسه باعتبار معناه المجازي فيضيد
ان عندنا لفظين مختلفين بالاعتبار ليسا فلفظ الواقع وهو لا الله
الا ان يكون في الاول عام فيخصص الحقوله وذلك كالمقولات
اعلم ان المقولات له حالتان الاولى من حيث وجود لفظه والماني
من حيث دلالة على معناه فالعلم من حيث وجود لفظه والماني
من حيث دلالة على معناه فلا يفيد العلم فلا يصح قول الله والوجود
للمعلم واللفظ المعنى للعلم به لانه المقولات ليس لفظا مفيدا
للمعلم بمعناه بل دلالة على معناه ظنية والتميز من قول الله
المعنى للعلم من حيث دلالة وعلمه فقول الله كالمقولات من حيث دلالة
وقوله

وقوله فيفيد من حيث دلالة وقوله الا ان يكون من حيث دلالة
فيصير قوله المعنى للعلم وقوله فيقدم موافق لقوله الا ان يكون
عاما لان الاستثناء من حيث دلالة على معناه الا ان يكون عام
لان الاستثناء من حيث دلالة على معناه تلك لا يسلم في الواقع
فيكون قوله الله المعنى للعلم من حيث لفظه فيصير التمثيل بالمقولات
ويوافق الواقع وح فقول الله فيقدم اي من حيث لفظه فهو
صحيح مطابق للواقع لكنه مخالف لقوله الله الا ان يكون لا يوجد
ان الاعتبار من قول الله المعنى للعلم من حيث دلالة فان لم يكن
ذلك فكيف المصداق وان لم يكن على خلاف التبادر كما نصحني الا
ان يقال الاستثناء منقطع ويحل على غير التبادر ومنه التبادر
من قول الله المعنى للعلم من حيث دلالة وعلمه فقول الله كالمقولات
من حيث دلالة وقوله فيقدم من حيث دلالة وقوله الا ان
يكون من حيث دلالة فيصير قوله المعنى للعلم وقوله
فيقدم موافق وخالف قوله الا ان يكون عاما لان الاستثناء
بالاعتبار دلالة على معناه فالخاص ان قوله المعنى الا ان
ان يخالف الواقع او يخالف الاستثناء فكل حال الحق في
جيرة الا ان يقال الاستثناء منقطع ويحل المص على غير التبادر
منه والنطق الذي فاذا ورد نص بان لا ينافي التفاح يقال
على قياس التفاح على البر الا ان يكون النطق الكافي قول
الزائي والفرانية فيخصص بقياس العبد على الامة والقياس
الاولا ورد من قتل حرا فعليه دية لكونه انسان فعمل
العلقة الانسانية فاذا قتل العبد هل يقاس على الحر او يقاس
على البهيمة فيقدم قياس العبد على الحر لورود النص بان

العلة الأساسية فهو قياس على ما في سائر القواعد على التهمة
فهو قياس على ما في النطقية المتطوعة به ما يشبه الاصل الى
مثلا الاصل عدم وجوب صوم رمضان والكتاب نطق بالوجوب
وغير الاصل والا لا يتصل عدم صوم رجب هو الاصل ولم يوجد نص
يعبره فينتصب ذلك الاصل وقول المص والافيتحى الحال اي
ولا يستصحب الاصل هكذا اظهر المص لانه عدل عن الاصل الى
الحال وفي اراء فينتصب الاصل لقول فينتصب ويكون الصبر
عائلا على الاصل فتقوله المص فينتصب الحال اي ولا يستصحب
الاصل فاسد فلما قال الشبهة اي عدم الاصل وقول فياصيب
اي عدم الاصل الذي يعبر الى ويكون قول المص فينتصب الحال
اشارة للتفتن وانما يسمى باسمين يعمل به اي باستصحاب الحال
المفهوم من قوله يستصحب الحال فيعمد الضمير على تقدم معنى
وقول المص والافيتحى انما هو انه لم يوجد منطوق
يعمل باستصحاب الحال ولا تفتن لقياس ولا تفهم ولا اجاع
وليس كذلك والجواب ان مراده بالمنطوق حقيقة او كما فهم المنطوق
لانه مستند للفظ وبع الإجماع والقياس باعتبار مستندهما لانها
مستندان للفظ فتأمل الفتي المجتهد اي لان العالم والفتي
مقي اطلاق في الاصول فالمراد به المجتهد وهو المجتهد والفتي
فالفتي والمجتهد من باب المتشابهين اي اختلف مفهوم واحد
ما صدق مفهوم المجتهد من قبل وسعة في تحصيل الاحكام والفتي
من حيث بع الحادثة النازلة الحكم الله وليس من باب المترادفين وقما
التحدان ما صدق مفهومه بالفتي بطل على القواعد وعليه
التقدم فيها والراد هنا الاول بدليل قوله لا يرد على القواعد
مصدقا

مصدقا بالفتي والقواعد وموارد المص بالفتي والقواعد والقواعد
المفترجة تحت القواعد اصلا تميز بكونها للفتي اي عالما
بالاصل الفقه وقوله اي عالما بالقواعد وقوله اي الفقه فتقوله
قواعده وقوله اخذت قواعده وقوله اي الفقه للفتي
خلافا من حيث اي وعالم الخلاف الفقه اي عالما بالوسائل المختلف
فيها من المجتهدين لاجل ان يخرج عن اجتهادهم فاذا اختلف
الفتاوى بالكرهية والجواز في مسألة فلا يجوز له ان يذهب للكرهية
ومذهب اي وعالم بالفتي الفقه من الخلاف هذا انما هو المص
مستحبها قبله لان علم الخلاف مستحب فاما يذهب اليه من بعض
ذلك الخلاف ويحتمل ان قوله ومذهب اي وحققا عليه اي عالما
بالوسائل المتفق عليها ليميز عن المختلف فيه بوسائل الفقه
اي بوسائل هو الفقه ويحتمل ان المراد بالفتي الملكة اي بوسائل
هي ملكة الفقه قواعده وقواعده انما اعتبر مجموع المعطوف
والمنطوق فعليه كان يدل كل من كل وان نظر لكل واحد فهو يدل
بفقه ليميز به اي فتقوله للمص ومذهب اعطف على خلاف من
عطف السبب على السبب بان يحذف قول اخر الوالم يكون ذلك
القول مفصلا تفصيلا لا يخرج عن القولين كما اذا قال بعض
بالكرهية واطلق واخر بالجواز واطلق فاجاب بعده وفصل فقال
بالجواز في البعض والكرهية في البعض فالمتمنع احداث قول
مفاهيم من كل وجه والمعنى لاستلزام اتفاق من قبله على تقييد
سببه عدم دهايم اليه وحذف القول اي لاستلزام الاتفاق
الذكر امتناع القول به بعدم متعلق باتفاقهم والباسببية قوله
عليه تقييد متعلق باتفاق وان يكون كامل الالة اي ومن سرق

المفتي ان يكون في الة هي الوسيلة بين الفاعل ومفعلة
 في الاجتهاد والاللة التي من جهة الاجتهاد عارفاً بالاجتهاد
 الى اي مصداقاً لقواعد التي يحتاج لها من جهة استخراج الاحكام
 ولا يشترط معرفة جميع قواعد الفروع ومعرفة مقوله من الفروع
 هي التبيين وهي بيان ما يحتاج له استنباط الاحكام اي
 استخراج النسب التابعة التي هي حياة في الادلة واللغة هي
 الاشارة الى موضوعات الامانة والعرفة المتعلقة باللغة بمعرفة تصور
 وان اريد معرفة ان هذا اللفظ المعنى كذا كان مقصدياً ومعرفة
 الرجال لا يصح عطف على الخو ولا على ما يحتاج اليه لانه يعمل المعنى
 على ما يعرفه الرجال وهو فاسد فيتعين ان قوله ومعرفة
 عطف الاللة الى كمال معرفة الرجال لان الاللة هي معرفة الامور
 السابقة ومعرفة الرجال ومعرفة الرجال اي معرفة حال الرجال
 من كونه عدلاً او مجروحاً او ضابطاً والعرفة تصورية او تصورية
 ضبط الرجال وعدالتهم وجرحهم ويحتل انها معرفة تصديقية
 اي معرفة ان هذا الرجل عدل او مجروح ويكتفي المجتهد
 في معرفة الرجال بالكتابة المدونة في ذلك لف قلبه واراد بالرجال
 الرواة كانوا اذ كانوا اذ كانوا اصفاً او كباراً او انا حصه الرجال
 لا انما يطلب وقوله ومعرفة الرجال اي التمهيد لذلك لا المعرفة بالفعل
 وكذا معرفة اللغة اي التمهيد بان كان عنده كتب صحيحة في اللغة
 برواية القبول اي سواء كانوا رجال الصريح او الخسفن فان طبقوا
 الغاية في الضبط فهم صحيح وان توسطوا اخذ منهم حسب
 قوله لياخذ برواية القبول اي في الاحكام واما المجروح فلا يؤخذ
 بروايته في الاحكام بل في قضايا الاعمال وتفسير الآيات
 التمهيد

التمهيد للتفسير لا التفسير بالفعل واعلم ان التفسير مصدر يعنى اسم
 المفعول اي المعاني التي تفسرها القرآن وليس المصدر باقياً على
 معناه وهو وصف للفسر وهو تلفظه بالكمالات المفسرة
 الواردة في الاحكام لافق المواظ والاختيار والمراد بالاحكام الاحكام
 الفرعية لا نظامية اطلقت في فقه الاصول اصرفت لذلك وليس
 المراد مطلقاً احكام اي النسب والاختيار عطف على الايات والاحكام
 الواردة فيها اي لا الاختيار الواردة في اخبار الامم الماضية او
 الواردة في الاحكام الاعتقادية لموافقة ذلك بالقبول ما ذكر
 من الاحكام ذلك التفسير او لموافقة التفسير ما ذكره من الاحكام
 والمعنى واحد من جملة الة اي من جملة صفات المجتهد وما كان قوله
 من جملة التمهيد ان هناك غير هاتين ذلك بقوله ومنها
 وغير ذلك اي كان يعرف الواضح المجمع عليها ويعرف التامع والتميز
 ويعرف اسباب النزول وقوله من جملة الة اي فقوله المصنف والبيان
 لقوله كمال الة التفسير لانه حال المستفتي اي الذي يطلب
 التمهيد من غيره قوله ومن شرط المستفتي اي من حيث انه مستفتي
 لا من حيث انه مجسم او حيوان او انسان من اهل التقليد
 اي من الجماعة الذين يجوز لهم التقليد بان لم يكن من اهل الاجتهاد
 فقوله من اهل التقليد اي من اهل جواز التقليد القنينة اي
 جواب الفارلة سواء كان ذلك المستفتي عال الشئ او سالا غيره
 الشئ بخبرته او ان الشئ يفضل بالحواس ام لا او من قولنا
 المستفتي هو طلبة القنينة بنفسه الامور سواء طلب بالفعل ام لا
 فيمثل الصور الثلاث فيطلب المفتي اي المجتهد هكذا الشأن في
 فقه الاصول ولعلم ان المجيب عن السؤال اما مجتهد مطلقاً واما

وجهه مذاهب واما مجتهده فقوي واما مقلده المذاهب فالمجيب
 اقسامه اربع فالمجتهد المطلق كالذي واما مجتهده المذهب فهو
 من كان له قدرة على التفريع على قواعد امامه والتمسح
 بالرواية والبولط على عند السامعين وكاين القاسم عند المالكية
 واما مجتهده الفقوي فهو من يقدر على التفرع فقط واما المقلد
 فهو من عنده معرفة تلقاها عن الامام مع الاتقان في
 قدرة على التفرع فليس له ان يستغني بل اذا عجز عن حكم
 فيجتهده وميدل وسعه وقول الله فليس له ان يستغني كان الناس
 لقول المصنف قل ان يقول فليس له ان يقول لكن الشئ غير لقوله
 فليس له ان يستغني ليصح التبيين لقوله كما اذا قال لا يصح للمخالف
 اي المجتهد اي من قامت به صفة الاجتهاد وسوا المجتهد بالفضل
 ام لا والتقليد لا لا جري ذكر التقليد في سابق احتاج لذكر
 التقليد فان قلت الحكم بالشهاد على الشئ فرع عن تصوره فلو ان
 الناس ان يقدم تقرير التقليد على ما قبله قلنا ان ما هنا من
 باب تقييم التصديق على التصوير لا غير لان التعريف تصوير
 لا غير المطلوب تقديم التصديق على التصور لا على التصوير
 يقول قول لا اي التصديق لا يصح قول لا اذا قال المجتهد
 الشئ واجبة فتقليده هو تصديقي بشئ الوجوب للنية
 واعتراض على التعريف بانه لا يشمل من راي بما لا يفعل فعلا
 او اقر انسانا على فعله فاعتقد الراي جواز ذلك الفعل مع ان
 هذا التقليد فالتعريف غير جامع لانه يشمل الافعال والتصورات
 والجواب ان القول صواب حقيقة عرفية عنده في مطلق الفعل فيشمل
 القول المسامي وفعل الاركان بلا حجة اي حال كون القول مصاحبا
 لعدم

لعدم حجة تفكرها اي المناهضة في عبارته حذف فيشمل عدم ذكر
 الحجة اصلا او يدكر حجة تغير مقاضها اما لو ذكر الحجة اما هو احتجها
 لا تقليد فالصور ثلاث مثلا اذا قال الله سبحانه انه اله لا اله الا هو
 فانظروا فقلنا له انما البصره ولكن لا اصدقك فهو تقليد او انه
 قال الله اله لا اله الا هو فقلنا له فانظروا فقلنا له تقليد لانه لا
 يقول عنه بتشكيلك نفسك فقلنا هذا اقوال الذي لانه صدق عليه
 فيقول قولنا انما لا يدون حجة يذكرها النبي لا تعلم ما حده اي مكان
 اخذ ذلك القول وذلك المكان هو الدليل والمعني فيقول قولنا انما
 وانت لا تعلم الدليل الذي اخذته فان قلنا ان النبي الذي فلا
 يدرك مكان اخذه هل هو الكتاب او القياس فيجوز ان يسمى
 في جواز او قويا ولو قال فيسمى كان احسن وحذف يجوز الا ان
 يقال انما كان يتوهم المنع افاد انه يجوز ويؤذن وحكما ان قول
 فيجوز الذي ويجوز ان لا يسمى تقليد بل هو اجتهاد كما سياتي
 اي في اجتهاده اي لا اجتهاد له النبي كذا ما ترجع للقياس ان النبي
 على اصل في حكمه لقوله بان مجتهده تفسير لقوله يقول بالقياس
 اي قوله بالقياس هو اجتهاده والصحيح انه مجتهده ولا يكون اجتهاد
 الاصح وان قوله وما يشعرك عن الهوى الى معناه وما ينطق
 في القرآن عن الهوى ان القرآن الاوحى واما ما عداه فيكون حكما
 اجتهادا واذا كان اجتهادا النبي هو او كان الحجة في قوله فيكون الاجتهاد
 يقول النبي اخذ اجتهاد الله فيكون من باب يقول القول حجة فلا
 يسمى تقليد الذي لانه علم ما اخذه بقل هو الاطوار والسواطة
 فانه قال هو ان يصلي الطاعة في بلوغ الفرض الا علم ان ما لا يقول
 بوجوب النية في الوضوء او اجنبية يقول بعدم وجوبها فاذا اجتهده

أمره من النظر فظاهره مقدمتان قابلتان في الوضعية وكذا
عبادة يجب فيها النية فالوضعية فيه الشيء فتنبه الوجوب
للنية حكم وهو عرض حصل من بعد الطاعة في تحصيل المقدمات
فالمقدمة الأولى احتوت على علم وهو التصديق بشيئ من العبادة
للوضعية والثانية احتوت على آخر وهو التصديق بشيئ من الوجوب
للعقوبة فيحصل علم ثالث وهو التصديق بشيئ من الوجوب
للوطن في بلوغ الفرض أو بلوغ الإدراك أو إدراك الفرض
الحكم كانه كذلك في الجهد في إدراك الحكم أي في التصديق بذلك الحكم لأن
الإدراك المتعلق بالحكم هنا تصديق وقوله المقصود صفة للفرض
أي في إدراك الحكم الموصوف بأنه مقصود من العلم وإرادته العلم
التصديق بالمقدمة الأولى والمقدمة الثانية قارأه بالعلم حيث
العلم المحقق في علمه قوله ليحصل لعملة لقوله المقصود طه
قصد الحكم من العلم بالمقدمة متين لاجل أن يحصل ذلك الفرض أي لا
أن يحصل الشخص الفرض لاجل أن يحصل التصديق به أي بذلك
الحكم وقوله للم في بلوغ الفرض فيحصل في أي موصوف بالبلوغ أي
بذلك الوصف في المقدمة متينة الموصوفين لإدراك الحكم الذي هو الفرض
وقوله المقصود من العلم من العلوم أن قصد الفرض فرع عن
حصوله أي إدراكه فلا يصح قوله المقصود لاجل أن يحصل أي
لاجل أن يدرك وجوبه أن لا يحصل إلا وهو تصور وهو حاصل ثانيا
هو التصديق به واعلم أن الحكم عيني السبق متعلق به إدراك تصور
وهو الحاصل قبل التصديق من الدليل ويتعلق به إدراك تصديق
وهو الحاصل بعد التصديق وهذا الإدراك التصديق هو عيني
إدراك الحكم السابق في قوله في بلوغ الفرض أي في إدراك الحكم المتعلق

به هذا الحاصل بالشار له ابن قاسم بقا علم أن المراد بالعلم التصديق
بالمقدمة متينة وأن من لا تصدق بقوات المراد بالبلوغ الإدراك بعيني
التصديق وأن قوله ليحصل له أي ليحصل له إدراك الفرض أي
التصديق والمجتهد أن كان كاملا لئلا الاعتراض بأنه لا يقال
له مجتهد إلا إذا كان كاملا لئلا الاعتراض بأنه وجوبه أن المراد
بالمجتهد لم من لا يملك والمذهب والفتوى وقوله إن كان إلى
أخو مجتهد الفتوى والمذهب كلف يرد عليهما أنه يصير قوله
من اجتهد وأصابه الإقصاء على المطلق مع أنه في الواقع سائل
المجتهد المطلق ومجتهد المذهب والفتوى هكذا الاعتراض بأن
قاسم وجب عليه مبنى على قراءة أن كان إلى يكسر الهزة ونحو
نحوه أي فتح الهزة وهو مجرور بالباء المقصود بنية أي والمجتهد
للصحة وبأنه كامل الاجتهاد ويحتمل أن يقع ذاك والمجتهد
وقته أو هو لبنا في الواقع وعلى كل حال ينبغي الاعتراض بأنه
ينبغي أن الكلام الذي قاصر على الإطلاق على اجتهدا في وهو
بنيته وأصابته لأنها ناشئة عن كسبه فلا نشأت عن كسبه ما جاز
عليها وهذا بخلاف الأسماء فلا يكون الاعيان كسب لاعتدائي
عن كسبه هكذا قال ابن قاسم ولغيره عليه بنية فيمن
سكن بنية كانه عليه وزرعه وزرعا إلى يوم القيامة ولا شك
أن وزرعا لها ناشئة عن كسبه أي مسبب عن فعله الأول والثاني
الكسب عليه وزرعه وزرعا له إلى يوم القيامة ينال على أن
حكم أي أن الحكم متعلق به هو المقدم عند أول الأمر متعلق عن الإصول
والمقدم عند الأصول أن التصديق واحد وهو الذي يربط بين
أول الشافعي والمالكين وغيرهم ولا يجوز أن يفعل العبد غلوة لله

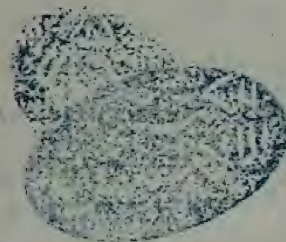
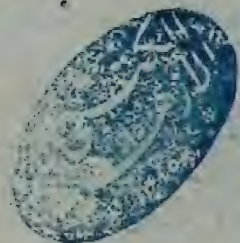
المحدثين هم مومنون بعضاوة وما قبلهم كفار فان قلت ان كان
 المتزلة اثبتوا الخلق للعبد فيكونون شقيين الشريك لله
 فهو كفر قلت ان المتزلة يقولون بان قدرة العبد وجودها لله
 فالعبد خالق افعال نفسه بقدرة خلقها الله ولا يعجز عن
 الشرك هو ان يثبت لله شركا خالق بالاستقلال وقوله وكونه
 مومنا ان قلت انما الروية مخالف لقوله تعالى وجوه مومنة فافتر
 اليه بها ناظر ففهم ما يقودون للقرآن وكل من كان له القرآن فهو
 كما قرئ ان المتزلة يقولون معنى الآية وجوه يومئذ فافتر
 اي حسنة ناظرة اي مستظرة والى اسم لغوي ففهم لاخر فلاب
 مستظرة ففهم بها فلم يكذبوا القرآن بل اولوه واهل السنة يقولون
 ان هذا تاويل خلاف الظاهر بل الظاهر الآية انهم يرون المولى واليه
 انظار ففهم الربوبية خاصة بالقيامة بل دالها ابدا وغير ذلك
 اي كوجوب الصلاح والصلاح اعلم ان قوله وخلقوه وكوّنوه وغير ذلك
 ذلك عطف على الكلام و مراد بغير ذلك حقيقة الصفاة والافاضة
 وتحمل عطف الغلا على الصفات وادخل بغير ذلك الصلاح والصلاح
 وادخلت الكاف حقيقة الصفات ومثل ثلاثة امثلة اشارة الى ان الصفة
 ذاتية وفعالية واعتبارية ودليل من قال الذي الذي هو العبد
 والراجح قلنا اقام عليه الدليل وطرح الكلام على القول الضعيف
 ومن اجتهد واخطا اي فلعين الخطا البعض المجتهد في فخر
 منصوص ان ليس كل مجتهد مصيب فله اجر واحد اي على اجتهاد
 وليس عليه الاول انه احرى في الخطا خطا المجتهد تارة لا اي ففهم قولنا
 ليس كل مجتهد مصيب دالما والحدس رواه الشيخان ولفظ البخاري
 الذي يقول رواه الشيخان ليس قصد ان البخاري يروي لفظه بل يروي

معناه

معناه قوله اذا اجتهد الحاكم بقصره على الحاكم والكلام السابق شامل
 للمجتهد الحاكم والمجتهد غير الحاكم اذا كان لفظ البخاري قاصرا على الحاكم
 فلا يتم قوله رواه الشيخان لان البخاري لم يرو الكلام السابق العام ولا يثبت
 ان الكلام السابق افاد ان احد الاجرين على الاصابة والاخر على
 الاجتهاد وكلام البخاري يحتمل ان احد الاجرين على الاجتهاد والاخر
 الاخر على الحكم والاصابة لا على الاصابة فقط فيكون البخاري مخالفا
 للسابق وقوله واذا حكم واخطا يحتمل ان المعنى واذا اجتهد واخطا
 فله اجر فيكون الاجر على الاجتهاد والحكم وحتمل ان المعنى ان الاجر
 موقب على الحكم وعلى كل حال فهو مخالفا للسابق من ان الاجر الواحد
 على الاجتهاد فقط ولفظ الجواب عن الاول فقط بان قوله اذا اجتهد
 الحاكم اي مثبت الحكم فكم اي فافتر الحكم فيصديق بالمجتهدين وان لم
 يحكموا واما البحث الثاني فهو باق لان السابق جعل احد الاجرين
 على اجتهاده اي يذل وسعه والاجر الثاني على الاصابة واما الثاني
 فيجعل احد الاجرين على يذل للوسع والاجر الثاني على اتيان
 الحكم الثاني عن الاجتهاد مع الاصابة فالتيان باق فتأمل
 وهذا اخر ما سهقه من الشيخ في الدرر العام وكان الفرائع حقه
 يوم الاثنين وهو الثالث والعشرون من شهر رمضان وكانت
 البداية فيه يوم الاحد اول يوم من رمضان الذي هو من شهر
 صفة سبعة وسبعين بعد الالف والمائة وهي اربع عشر سنة
 من مبعث نبي الله صلى الله عليه وآله في تلك السنة التي
 كان فيها علي بن ابي طالب فافتر في المستقبل الى المات بارز
 اما المات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم امين

امين
 امين
 امين

هذا
شرح العلامة المحقق المدقق
الشيخ محمد الصبان علي
منظومته المأفية
الساوية في
علمي العروض
والقافية
تقوا الله
والسليمين آمين يا رب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد** الذي يسر لنا بعدد فضله سلوك عرض
للعارف وبسط علينا بوافر كرمه من قوافي أصناف اللطائف والمطالعة
والسلام علينا بنينا محمد السيد الأمل وعليه الوصية بحور الفضائل
ودوابر الفواضل **أما بعد** فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصافي
أحسن الله علمه وبلغه في الدارين العلم هذا ما استندت إليه فاجعلنا من
من شرح علي منظومته اللافية الشافية في علمي الروض والقافية بوجه
رموزها وفتح كنوزها وبين مرادها ويتم مخادها مع فرائد تيممه
وفرائد غيظه عليه وجه لطيف واسيلوبه منيف شريف والله أسأل
أن تحم لنا بالإيمان أن تكونم جليتم منات **بسم الله الرحمن الرحيم** الكلام
عليه أسئلة مفردة بتأليف كثيرة منها سالتان لي كبيرة وضعيفة
لله الحمد بأرضي وصلحهما علي المصطفى والآل منه خير والبالا وبعد فعمل
الشرف من كونه فادريه واستمع فيه ما حلي **لك الحمد** قدمت الخيرة
لأفادته الحضور زيادة علي أفادته الالجنس في البتة وعلي
أفادته الام الاختصاص بنا علمي ان المراد به الحضور لا مطلق الارتباط
والعلق وأثرت الخطاب لولائه علمي الحضور فقيمة اشعابا بانه
اللائق بالحمد استحضار المحمود **يا زلي** أثرت ندا البعيد مع انه
اقرب الينا من جبل الوريدي تنزلا لوفقة رتبة الخالق عن رتبة
المخلوق منزلة البعد الحسي للمنادي عن المناذي **وصل** اي اوقع
صلواتك اي زيادة تعظيمك حال كونك **سلما** اي موقعا تسليمك
اي زيادة تأميناك **علي المصطفى** من سائر الخلق ولا اشكال في
العلق ان جعلت جملة الحمد انشائية معني فان جعلت خبرية
معني اي فصول الحمد بها علمي هذا الوجه ايضا لان الانشائية
الحمد حمد لانه ثنا بحميد فالعلق علمي مذهب بخور عطف الانشا
عليه الخبر ولذا ان تجعل الواو للاستيناف **والآل** اي الاتباع **من**
من احرزوا اي جمعوا الانتقام **العلم** بالفتح وبالقصر في البيت

وان

او بالقصر

وان كان مجزوا اي العلموا بالقصر والقصر جمع عليا بالقصر اي
المواثيق العلي **وبعد** اي مما يكت من شي اقول بعد ما تقدم
علم الشعر الشامل لعلميه العروض والقوافي **من مولد** اي مطلوب
طلبا اكيدا اذ به يميز الشعر من غيره فيعرف ان القرآن ليس بشعر
فقبل تعلمه اذ ارك هذا تقليد في العقيدة وفيما لخلاف المقرر في الكلام
ذكره ابن موزون ويؤكد منه ان تعلم ما يوصل منه الي معرفة ذلك
فرضه عين بنا علي منع التقليد في القائد وينبغي ان ذلك في غير
ذكي سليقة يميز بها بيت الشعر والنثر والشعر لغة العلم واصطلاحا
كلام موزون قصدا بوزن عربي فقولنا كلام خبري يشمل الممدود
وغيره ويخرج المركبة الموزون الذي لا فائدة له كالبيت الثالث
من قول بعضهم وجهك يا عمرو فيه طول وفي وجهه الطلاب طول
والطلب يحيي عن الموالهي ولست تحي ولا تصول مستعمل فاعلم فقول
مستعمل فاعلم فقول بيت كائنات ليس فيه شيء مري انه فضول
وقولنا موزون يخرج الكلام المشور وقولنا قصدا يخرج ما كان
وزنه اتعاقبا كايات شريفة اتفق وزنها كقوله تعالى ان تالوا
البرحق تنفقوا مما تحبون فانه علمي موزون مجزوا الرمل التسع
ومركبات نبعية اتفق وزنها كقوله صلي الله عليه وسلم هل انت
الا اصبع دمية وفي سبيل الله ما لقيت فانه علمي وزن الوجز
المقطوع وكثيرا ما يتفق للمتكلم ذلك وما جهل قصد قائله
الوزن لا يحل علمي الشعر الا اذا تكرر كبيت فاكثر لاللة
التقرينة علمي قصد الوزن فيكون شعرا وقد اساء الادب
قوم من الشعر حيث ادرجوا مركبات قرآنية في اشعارهم علي
وجه الاقتباس من غير مراعات ما يليق بها من الادب
والاجلال ومنه اقبح ما وقع من ذلك ما حكى عن ابي نواس

من قوله خط في الارواق طرفي عروض الشعر موزون لذتنا لوال البرقي
تنتقوا مما تجنون فمثل هذا لا يشك مسلم في منعه وتحرجه وربما
ادى الي الكفر والعياذ بالله تعالى وتجويز علماء البديع الاقتباس
من القرآن محمول على ما اذا لم يود اليه الاخلال باجلال المركبات
القرآنية وكوف الماخوذ من القرآن في الاقتباس غير مراد به
القرآن ليس عذرا لمن فعله على وجه المحذور والسخر ولا يرتفع
به الملامة عنه ولا يسقط به ما يتوجه عليه شرعا من تاذيب وزجر
قاله الدماميني وقد اعترض ابن مرزوق على اخراج المركبات
القرآنية المذكورة بقولنا قصدا بانه تعالى يستحيل عليه انه هو
والفخلة فلا يصح اخراجها بقولنا قصدا والذي يصح اخراجه
به ما انتق وزنه من كلام من يجوز عليه ذلك ويمكن دفعه
بان المراد قصده وزنه على وجه كونه غير منشور وقولنا يجوز
عربي يخرج ما لم يكن على طريقة اوزان العرب ومثله بعض
بقوله الهاريزي بانه لعبت به شوك ما اللفظ هذه الشرائع
كالغصن مع الشيم مائل ورده الدماميني فقال ليس هذا سب
الاوزان المهمة بل هو من البحر الواقع غير انه معقوض الجزء
الاول والثاني والثالث والخامس والعروض والصرب
تقطعات والتزم نافعها ذلك في جميعها من باب التزام ما لا
يلزم اه هذا وقال بعضهم بنا اللفظ العربي على وزن مخرج
خارج عن بحر الشعر لا يقدح في كونه شعرا ولا يخرج عن كونه
شعرا ونفس هذا المذهب ان يخرجه في القسطا وحذفتنا
فقد مقني تعال للدمامي في الخريف ما هو شعر
اتفاقا كالبيت الواحد وكما كمثل على عيب الاكثا ويجب
الاجازة والعروض يطلق لغة على معان منها الناجية
والطريق الوعر والخشة المقترضة في وسط البيت من الشعر
ويطلق اصطلاحا على الجزء الاخير من الشطر الاول من البيت
وعلى

وعلى العلم المعروف وهو علم باصوله يعرف بها صحيح اوزان الشعر
وفاسد رها وما يقتضيها من الزخافات والعلل وموضوع الشعر
من حيث هو موزون باوزان مخصوصة ومن فوائده ما من
معرفة ان القرآن ليس بشعر ومعرفة صحيح الاوزان وفاسد
ومنها امن اختلاط بعض البحور ببعض وواضعه ابو عبد الله
الحليل بن احمد البصري الاذي الفراهيدي نسبة اليه فراهيدي
علم على بطن من الازد استاذ سيبويه وابوه اول من سمي احمد
بعد نبينا صلى الله عليه وسلم على ما قاله كثير من القوالي
جمع قافية رياقي الكلام عليها **فاد** الناصبية اليه الي تعلمه
قاسم ما اتي تظا خلا يعني لذ وطاب عند النفس مجازا
عن الخلافة الحسية للمطعم **الاجزاء وما يفي عليها من الزخافات**
والعلل اي هذا مبحثها والمراد اجزا البحور من التفاعيل او
اجزا هذه الاجزاء من الاسباب والاوزان وعلى الاول تكون
هذه زيادة على ما في الترجمة والزخافات جمع زخاف والعلل
جمع علت وسبب ثبات فموجب اجزا البحر من الزخاف والعلل نقلها
ومن تدني ثالث ان سكتا مجموع اوزان مخروق الجمل اذا
ايدت بيان ما يتركب منه اجزا البحور **فمن** سب يطلق لغة
على الحبل واصطلاحا على مجموع **حرفين** وسبب سبب الله معرض
للتبديلات الزخافية فهو كالحبل المعرض للقطع تارة والوصل
تارة اخرى وحرفيت عطف بيان لسبب وما قدمناه حل معني
والمناف في **اجزا البحر** مبتدأ خبره من سبب اي متبعية من
سبب وجمع القلة الثاني متعقل في مدلول الكثرة مجازا
والشيب قمتان **فما** حرف ثا **ف** اي سبي خفيما كقمة
يسكون اخره كقمة **والمنه** وهو متعك الثاني **تظا** اي
سبي ثقيل لا تقبله بتحرك اخره كلبك **ومن** **وتد** بكسر التا

هذا البيت
هو من
البحر
البحر
البحر

جمع

وفتحها واسكانها فتدلى الاوتد غم في الدال يطبق لثمة علمي
 واحد الاوتاد التي تتركز في الارض ويربط فيها لانه غير معروف
 للتغيرات الزجاجية التي لا تلزم غالبا بل للعلل التي تلزم غالبا
 فهو كالوتد الثابت مكانه والوادانها تتركب من كلام مع اجنية
 لانه علمي حدة بقرينة ما سياتي والوتد قيمان لانه ان
 كان ثالث له مسكنا فهو مجموع كيم سمي به للجمع بين متحركيه
 او كان ثبات له مسكنا فهو مفروق كقال سمي به للمفروق بين
 متحركيه بساكن **الحلي** ما ذكر من السبب والوتد واسقطت
 الفاصلة المضمومة اليه المصغري وهي ثلاث متحركيات فساكن
 متحركين والكبري وهي اربع متحركيات فساكن متحركين تسعا
 لكثير لان المصغري مجموع سبب ثقيل نسب خفيف والكبري
 مجموع سبب ثقيل فتد مجموع ومنهم من زاده ما وسمي للثقل
 ومنهم من زاد الكبري فقط والاول هو الذي ابده الدماميني
 وغيره. فعولن مفاعيلن وفاعلن لانه ثلاث بفروق لذوالا مفعلا
 وفرع فعولن فاعلن والذي يلي مستعملن مع فاعلاتن تكفلا
 لتاليه فرع واحد متفاعيلن **للاخر** مفعولات مستعملن تلا
 بفروق لهذا **ك** زحاف ثقيله **لاخر** اسباب **وجا** الجزء ما تلا
 ثم بينت اجزا الاسد وهي عشرة اربعة اصول وهي ما بدت
 بو تد وستة فروع وهي ما بدت بسبب ووجه ذلك ان
 الوتد اقوي من السبب ثم اثنان منها خاسيان وثمانية
 سابعية فقلت **فعولن** و**مفاعيلن** و**مفاعيلن** و**فاعلن** **لانه**
بفروق اي مع فرق لوتده ومعلمه **لا** اي ثاني عشر البجور
 المضارع المبروز اليه باللام ثاني عشر حروف ابجد
 فاعلاتن في غيره مجموع الوتد للتمييز بينها خلا تفصيل
 العين من اللام في مفروق الوتد دون مجموع **واللام**

الحبال واصطلاحا
 عليه لفظ **دي** حرف
ثالث وهو عجيبة
 فزلهم مجموع
 ثلاثة احرف
 وسمي وتدا

هذه

وهذه الاربعة **تاصلا** **وفرع** **فعولن** **فاعلن** وتفرعه عنه بتقديم
 سببه علمي وتده فان قلت لم لا يجوز ان يكون فاعلن
 مرتبا من وتد مفروق وهو فاعل سبب خفيف وهو لانه فلا
 يكون فرعاً عن هذا الاصل قلت فاعلن حيث وقع يجوز
 حذف الفد زحافا وهو الخين فلزم ان يكون ثاني سبب لانه
 محل الزحاف لثاني وتد مفروق لانه لا يزاحف **والاصل**
الذي يلي الاصل الاول بتفرع **مفعولن** مجموع الوتد عنه
مع تفرع **فاعلاتن** مجموع الوتد عنه **تكفلا** فتفرع الاول عنه
 بتقديم سببيه معا علمي وتده وتفرع الثاني عنه بتقديم
 سبيه **الاخير** فقط **لتاليه** وهو الاصل الثالث **فرع واحد**
متفاعيلن وتفرع عنه بتقديم سببيه معا علمي وتده **للاخر**
 بمقل حركة الهجزة اليه اللام وتكره اللام الخا اي اخر الاصول
 والجارو المجرور متعلق بتلا الاتي **مفعولات مستعملن**
للا اي كل منها تلو تفرع وتفرع الاول عنه بتقد يه
 سببيه معا علمي وتده وتفرع الثاني عنه بتقديم سببه
الاخير فقط **بفروق** اي مع فرق لوتده **هذا** ومعلمه **ك** اي
 حادي عشر البجور الخفيف ورابع عشرها المجهك المرموز
 اليها بالالف والنون حادي عشر ورابع عشر حروف
 ابجد ثم مستعملن في غيرهما مجموع الوتد والتمييز بينهما
 خلا تفصيل العين من اللام في مفروق الوتد دون مجموع
 وكثيرا ما تفصيل بين المفروق من تائه ايضا **واعلم** ان
 الاحرف التي تتركب منها الشاعيل العشرة عشرة مجموعها
 قولك لمعت سوفنا وسمي احرف التقطيع اية تخرجة
 الشعر وجملة قطعها بقدر تفاجيل بحره بمقابلة المتحرك
 بالمتحرك والساكن بالساكن مع قطع النظر عن خصوص

الحرف والحركة والمعتبر في التقطيع اللفظ لا الكتابة لانه سابقها
 لا بها تصويره وتصور الشيء من غير غيره ولذلك بعد الحرف
 المشدد بحرفين والتنوين بحرف فيرسمان في الخط التقطيعي
 كذلك ولا نقف الزاويصل فيما المدرج بحرف ولا الفانا الثانية
 عند حذفها لفظا الذي هو الفصح ولا الحرف المحذوف لا التقا
 الساكنين فلا ترسم الثلاثة في الخط التقطيعي وقس على
 ذلك ومن المشهور خطان لا يقيسان خطا للصحف وخط
 المعروفين في التقطيع وياتي في البحر من التقطيع ما
 يغني عن تشيله هنا ثم عرفت الزحاف فقلت **زحاف**
 بالتسوي يقال له زحفا ايضا وهما لغة مصدر ازحفت وزحف
 اي مشي على صفة او اسرع والسوق للاشدا بالمتكررة
 قصد الخبي تكرر من جرادة واصطلاحا **تغيير لاخر**
 جنس **اسباب** باسلا او حذفه ساكنا او متحركا فيقال البحر
 الداخل فيه ذلك مزاحف بفتح الحاء ومزحوف فخرج بقولنا
 لاخر اسباب تغيير غير اخر السبب فليس زحافا بل هو علة
 وسبب هذا التغيير زحافا وزحفا لما يجدت به في الكلمة من
 العنف او الاسراع بالخط بها لتقص حرف منها او حركة وخس
 بالسبب لانه الخرد ورا في الشعر من العلة والسبب الشعر
 وجود اسم الوند وبالاخر لانه محل التغيير **فوجا الجزء** اي سادس
 او سبعة وثالثه واوله الرموز اليها بالوافق والجميع والالف **لا**
 اي اسباب الزحاف وانما يفسر لان الاول ليس ثاني سبب والثالث
 اما اول سببه او ثلث وثلث والسادس اما اول سبب او ثاني
 وثلث فتوفك من جزء ساكن **هـ** محذوف **تسكين** **هـ** اسم
 على الولا تجبت وطى قدس كفا وقصمهم وعقل واضار وعصب اخا العلاء
 وجعلك **ب** خلو **ب** خلوهم **د** خلوهم **د** خلوهم **د** خلوهم **د** خلوهم
 الزحاف نوعان مفرد ومزدوج فالاول ثمانية والثاني اربعة

وقد

وقد ذكرت الجميع متبدا ما اقسام المفرد فقلت اذا اردت
 بيان اقسام الزحاف مطلقا **هـ** محذوف مقدم لم الايق
من جزء ساكن **هـ** من اصنافه الصفة الي الموصوف اي
 الثاني والرابع والخامس والسابع الرموز اليها بالبا والال
 والها والزاوي المسكنات و**هـ** اي الثاني والخامس
 الرموز اليها بالبا والها المتكررين و**هـ** اي الثاني
 والخامس الرموز اليها بالبا والها ومحركة عطفت على مسكن
 وتسكين عطفت على محذوف **هـ** بكر السين اي علم هذه
 التغيرات الثمانية المحذوف الستة والتسكين على الولا اي
 المولات موزعا مرتبا **عجب** **وطى** وقصمهم **عجب** **وطى** وقصمهم
 للمفردة **وكف** **وقصمهم** اي الشعرا **وعقل** **واضار** **وعصب**
هـ محذوف **يا اخا** **الوقت** **هـ** اي ملازمها فاعلم ان الخبي
 حذف الثاني الساكن محذوف من مستقلة وحذف الفاء
 ما علة تنجم عن الوند وحذف فامفعولات هي بذلك لا
 الخبي يطلق لغة على زيل الثوب من امام آية المصدر
 لوضع شيء فيه وفي الحذف المذكور جمع ثالث الجزء الي
 اوله وان الطي حذف الرابع الساكن محذوف فامفعولات
 مجموع الوند وحذف الف متفاعلت بشرط اضار له لالا
 تتوالي جي متحركاته وهو متنع في الشعر وحذف واو
 مفعولات هي بذلك لان الطي يطلق لغة على لفظ الشيء
 وجمع يفسر الي بعض وفي الحذف المذكور جمع الحروف التي
 بعد الرابع الي الحروف التي قبله وان التقيف حذف الخامس
 الساكن ولا يدخله الا في مقولت ومفاعيلت وكانت
 القياس دجولة في فاعلاتن مفروق الوند لكنه لم يرد
 سبب بذلك التقيف يطلق لغة على ضد البسط وفي حذف
 لان

و
 وكما

الثون من فصول واليا من مفاعيلن فبعض بصوت عن
 الفنة والبيت وان الكف حذف السابع للسكان كحذف ثون
 مفاعيلن وحذف ثون مستفعلن مفروق الوتد وحذف
 ثون فاعلانن سمي بذلك لان الكف يطلق لغة على المنع
 والحذف المذكر منع للحرف المحذوف فوانه الوقص حذف الثاني
 المتحرك ولا يكون الا في متفاعلتن سمي بذلك لان الوقص يطلق
 لغة على كسر العنق الذي هو ثاني الاعضاء فسميه المحذف للمذكر
 وان العقل حذف الخامس المتحرك ولا يكون الا في مفاعلتن
 سمي بذلك لان العقل يطلق لغة على المنع والحذف المذكور
 منع للحرف الخامس وان الاضمار اسكان الثاني ولا يكون الا
 في متفاعلتن سمي بذلك لان الاضمار يطلق لغة على الاخفا
 وفي اسكان الحرف اخفا كما ان في تحريكه اظهار له وان العصب
 اسكان الخامس ولا يكون الا في مفاعلتن سمي بذلك لان
 العصب يطلق لغة على المنع واسكان الحرف منع من الحركة
 واستخضر فيما مر وفيما ياتي ان وجه التسمية لا يوجبها بحد فاع
 منك اعترافنا وتما انتهيت الزخافات المنفردة ذكوت
 ذكوت المزدوجة فقلت **وجعلك اب** اوله الزخافات
 المذكورة وثانيها المرموز اليها بالالف والياء هما الحين
 والطين **جبل** وانحصر في حذف سين وفا مستفعلن مجموع
 الوتد وحذف واو ومفعولات سمي بذلك لان الجبل يطلق
 لغة مصدر خبله من باب نصر ومنزبه اذا جعلته ناقص
 الاعضاء فسميه ما ذكر **وجعلك** اي ثاني الزخافات
 المنفردة وسما بها المرموز اليها بالياء والزايم وهما الطين
 والاضمار **خلفهم** اي الشعوا بقية النجا المجهمة ويقال بالميم
 وانحصر في اسكان تا وحذف الف متفاعلتن سمي بذلك
 لان الحركة يوجهه يطلق لغة على القطع للسان ونحوه
 فسميه ما ذكر **وجعلك** اي اول الزخافات المنفردة

ورابعها

ورابعها المرموز اليها بالالف والذال وهما الحين والكف
فتكلم الفا زائدة وانحصر في حذف الالف الاولى والثون
 من فاعلاتن مجموع الوتد وحذف السين والثون من
 مستفعلن من مفروق الوتد سمي بذلك لان الشكل
 يطلق لغة مصدر شكلت الدابة من باب نصر اذا قيدتها
 بشد قواها الا ربيع يحبل فسميه به حذف آخر الجز ووا
 يليه اوله لنعه الطلاق المصوت وامتناد ه بالجزء كنع
 التقييد المذكور من امتداد قواها في العدو **وجعلك**
وج اي رابع الزخافات المنفردة وثانيها المرموز اليها
 بالذال والحاء هما الكفو والعصب **نقص** وانحصر في اسكان
 ظلام وحذف ثون مفاعلتن ووجه تسميته بالنقص
 ظاهر في **زخاف** باقسامه الاثني عشر **تكملا** مواضعها
فخرج طبعك فخرج **طبعك** ثم **اول** تجللا **فجولك بان** ثم **الادح**
فجرتك ثم **هض** ف**جعلك** **قد** زولا ثم رمزت اي ما يذله
 تلك الزخافات من البحر على التوزيع المرتب فقلت
مواضعها اي الزخافات المذكورة **جزج** **طبعك** رمزت
 بهذه الاحرف اليه الاسماء العشرة التي يدخلها الحين البسيط
 والجز والرميل والنسرح والسريع والمديد والمقتضب
 والخفيف والحميث والتمتدرك **فخرج** **طبعك** رمزت بها
 الاسماء الخمسة التي يدخلها الطين الرجز والبسيط والمقتضب
 والسريع والنسرح **ثم اول** رمزت بما بعد ثم اي الابهج
 الاربعة التي يدخلها القبض الطويل والتقارب والهج
 والمضارع **وتجلا** كلمة **فجولك بان** رمزت بما بعد الناء اي
 الاسماء السبعة التي يدخلها الكف الرمل والهج والمضارع

الحزم ولا التفات اليه من زعم انه ليس عيبا وهذا يجوز
استعماله للمولدتين او لاربابا قبيلا ولم يقع في شعرهم انا وقع
في شعر العرب ندورا وقال ابن واصيل جاني اشعار القوي
كثيرا اعني الحزم **زيدا** ما دون خمسة من الاحرف حرفا او
حرفين او ثلاثة او اربعة **اولا** تنقل حركة الهمزة الى تنوين
ما قبلها ثم حذفها لفظا اي في اول البيت من اي بحر كانت
سمي بذلك لانه يشبه حزم البعير لما جعل خزامه في افقه
وقد يقع في اول الشطر الثاني لكت بحرف او بحرفين فقط
وتد بالكثر من اربعة في اول الصدر وبالكثر من حرفين
في اول العجز فليس الحزم علة بل هو زيادة على الوزن غير
لازمة اذ وقعت وغير معتنى بها في التقطيع كالتنوين
الغاي في اخر البيت وقيل انه علة اي جارية مري الزحاف
في عدم الزوم وقضية اطلاقهم الزيادة شمولها زيادة شيء
من نفس الكلمة التي بعضها من الوزن قال بعضهم وهو
صحيح وان كانه ابان الحداد منع في منسطة واكد به ينقل
الاجماع فيه ونقصه خفيف **حاسبوا** فخذ منهم وعصب وذا
قطع وفي **داخلا** والنقص احد عشر قسما ذكرتها بقولي
ونقص اي اسقاط سبب **نقص** وموانعه **حاسبوا**
اي الرمل والطويل والمتقارب والمديد والمهزج والخفيف
المرموز اليها بهذه الاحرف **فخذ** اي الشعر والفا
زائدة كاسقاط ثمن من ضرب الرمل الثالث واسقاط
لثمن من ضرب الطويل الثالث ووجه تسميته حذوا فالهز
وعصب وذا اي الحذف اي مجموعها **قطع** وفي **دا** اي الواقع

المرموز

المرموز اليه بالذال **ادخلا** فهو اسقاط ثمن من مفا علتن
واسكان اللام منه سمي بذلك تشبيها بقطع الثمرة من
الشجرة اذ اعلق بها ثمن من الشجرة السمي في اللغة قطعا
وما ذكرته في معنى القطع هو الراجح لانه المناسبه للمعنى
المعرب المذكور ولان الحذف اليق بالآخر وقيل هو اسقاط
السبب الثقيل من الوسط وايده بانه عمل واحد فهو اقل
كلية وتشكيت ثاني الجمع مع حذف ثمنه فقطع **هز** حذف وذا البتر
سبب تله **وتسكين** ثاني الوند ذي الجمع مع حذف ثمنه اي ما
ختم به وهو اخره **فقطع** الفازائدة وموانعه **هز** بالسكون
بنية الوقف اي السبط والكامل والرخز المرموز اليها بهذه
الاحرف فيصير فاعلت في السبط ومتفاعلت في الامل
ومتفعلت في الرجز فاعل ومتفاعلة ومتفعلة باسكان اللام
في الثلاثة سمي بذلك تشبيها باخذ الشيء من طرف شي
السمي في اللغة قطعاً وقيل هو اسقاط متحرك من
وند مجموع **وحذف** وذا اي القطع اي مجموعها **البتر** وهو
سبب مخول مقدم لتلا اي المتقارب والمديد المرموز
اليها بالحرفين **تلا** اي تبع وتعلق فيصير فعولن في
المتقارب فع باسكان العين وفا علتن في المديد فاعل
باسكان اللام سمي بذلك تشبيها بقطع الذنب ونحوه
السمي في اللغة بتر وبابه قتل ويقال في الزوم بتر
يبتتر بتر البتبع يتعب نقما فهو ابتراي مقطوع
ذنبه واسقاط ثمنها كفا سكان بدنه **سبب** قهر حذف
جمع حذفه **ولا** واسقاط ثاني الحذف بكسر الخاء اي السبب
الخفيف و **السكان** بد ثماي ما بدني بدي مجموع الامرتين

تسكين أي في الرملة والمتقارب والديد والحقيف المرموز
 إليها بهذه الأحرف **قصر** حذف نون فاعلاته واسكان
 تائه وحذف نون فعولن واسكان لامه سمي بذلك لان
 المقصر يطلق لفته على المنع وما ذكر منع الجزر عن التمام
 وقيل هو اسقاط متحرك من سبب خفيف في المقصر مثل القطع
 لكن المقصر في السبب والقطع في الوقت **حذف** وتده **حج**
حذف بالسكون بنية الوقف وهو بحامه كذا ودالين معجف
 وفكه واجبه لا فتحة عنه كمثل وشك فجعله بالادغام
 خلاف الصواب كذا قيل وفي المصباح حذفته حذام
 باب قتل قطعتاه ويطلق الحذف لفته على قصر الذنب
 وعليها الحقة ايضاً ومنهم من جعله بجيم ودالين معجفين
 ومنهم من جعله بمحلات وهما ايضاً يطلقان لفته على القطع
 وهو منه **هلا** أي الكامل المرموز إليه بالها فهو حذف
 علت من متعالت وسمي بذلك لانه قطع لبعض الحرف
الصلح حذف الفرق اسكان سابع واسقاطه **عليه**
 وقف الكسف فاعقلا ويدخل **طرا** أي السويح المرموز إليه
 بالطا **الصلح** بالصاد المهملة وهو **حذف** الوند في الفرق
 فهو حذف لات من مفعولات سمي بذلك تشبيهاً بقطع
 الاذن السمي في اللفظة صاماً وبابه مشرب واسكان حرف
سابع وهو التام من مفعولات اذ ليس هناك جزء متحرك
 السابع الا هو واسقاطه أي الحرف السابع المذكور أعني
 الذي قد يسكن وهو التام المذكور وهو موصفاً كلاً منهما
ط يسكن البيا أي السويح والكسح المرموز إليها باليمن
وقف راجع اليه الاسكان ووجه التسمية ظاهر **الكسف**
 راجع اليه الاسقاط وهو بشين محجة على ما رواه الأكثر
 وبين مهملة على ما صوبه الزمخشري وما حسب
 القاموس وجعل الاول تصحيحاً وما يقوي الإيهام ظهور

طراح

وجه

وجه التسمية عليه لان الكسف بالاهمال يطلق لفته على القطع
 وحذف الآخر قطع ووجه التسمية على الاعجام بان الكسف
 بالاعجام لفته ازالة الغطاء والحرف الاخير كالغطاء فحرفت
 ازالته ازالة الغطاء **عقلا** تكلمة وتشعيت **كس** حذف اول
 جيمها **و** حشوا سويح التشعيت في **عف** ما بلا **وتشعيت كس**
 أي الخفيف والمجئت والمتدارك المرموز إليها بهذه الأحرف
 هو على ما اختاره كثير من الحذاف ورجحه ابن الخاحب
حذف او جيمها أي وتده ها المجموع فهو عليه حذف العين
 من فاعلاته في الخفيف والمجئت من فاعلت في المتدارك
 وعليه مذهب الخليل حذف ثانياً فهو عليه حذف اللام
 وعليه مذهب ابنه ولاد حذف ثالثاً وتسكين ما قبله فهو
 عليه حذف الالف الثانية وتسكين اللام من فاعلاته وحذف
 النون وتسكين اللام من فاعلت فيكون في فاعلت في المتدارك
 سكتاً في السيط وبالقطع عموماً كثير في المتدارك وعليه
 مذهب الزجاج ويطرب قبل وهو اختيار الأكثر حذف
 ساكن السبب خبنا واسكان اول الوقت اذ انار فهو عليه
 حذف الالف الاولى واسكان العين وسمي تشعيتاً لان
 التشعيت يطلق لفته على التفريق وهو فيه على المذهب
 الاربعة التفريق ومنه مذهب جماعة انه من الزحاف لانه لا يلزم
 اذ وقع وظاهر كلام الخليل انه من العمل لذكره معها
 ووجه انه مجتصم بالوند وذلك شأن العلة والحذاف
 على انه علة جارية مجرى الزحاف **و** حشوا مفعول مقدم
 لبلا الاية وهو ما عدا المروض والعنوس كما سيأتي **سوي**
التشعيت حالة كون التشعيت في **عف** أي المتدارك المرموز

اسم العالم وان حذف في مقامين **بفتحهم** اي مع قبض مقامين
فهو **الشتر** بالشين المعجمة فالعوقبة فهو مجموع حذف اليهم
وحذف الياء سيب بذلك لان الشتر يطلق لغة على القطع
وبابه ضرب ويقال في اللزوم شتر من باب تعجب **او بالالف**
اي وان حذف في مقامين مع الف **فالحزب** بالحاء المعجمة فالوا
فالمجموعة **اذ خلا** بالياء المجهول فهو مجموع حذف اليهم
وحذف النون سيب بذلك تشبيها بشق الاذن المهيمن في
اللفظة خوفا وبابه ضرب ويقال في اللزوم ضرب من باب تعجب
المعاقبية والمواقفة والملافة بتأوير خفيين اجتماعهما على
زحاف متناه العاقبة اجلا فزحوف بداء آخر طرفان قل
ومزحوف ذاك العمدون فاجزئلا بينت الثلاثة على هذا الترتيب
فقلت **تجاوز** سيبين **خفيين** بكر الحاء اي خفيين
من كانا خفيين ابتداء او يمسبب مقاملت او باضمار
منما علت اجتماعهما على **زحاف** متناه معا **شتر**
القول منين بان او جينا تسلافة اوجهها **المعاقبة** **احولا**
مفعولاه تجاوز والمعاقبة سميت بذلك لان المعاقبة
تطلق لفظة على المناوبة من العقبية بالضم وهي
النوبة والسيارات المذكورات متناوبان في الزحاف
وتكون في جزء واحد وفي جزئين مثالها في جزء واحد
معاقبة الياء للنون في مقامين في الطويل والهجج
فانه لا يجوز اجتماعهما سقوطا اذ سقط احداهما وبنت
سلامة الاخر ويجوز سلامتهما معا ومثالها في جزئين
معاقبة النون من فاعلاتن للالف من فاعلاتن في المديد
فانه لا يجوز اجتماعهما سقوطا اذ سقط احداهما وبنت
سلامة الاخر ويتجاوز قبل وتذ فاعلاتن اول عجز الد

ميم مقاملت الذي هو منه الحزم يسمى باسم خاص وهو
العقب سيب بذلك لان العقب لفة القطع وبابه ضرب
ويقال في اللزوم مضت الشاة من باب تعجب انكسر قرنها
وخزم مقاملت **مع عقبه** بالاهمال بذلك تشبيها بالكرسي
في اللفظة قصا وبابه ضرب كذا في المصباح وغيره راد في العاقبة
هو اقسم الشية منكسرها من النصف فهو يتب القم حركته
وخزم مقاملت **مع عقله** اي مقاملت **هم** بالاسكان بنية
الوقوف فهو مجموع حذف اليهم وحذف اللام سيب بذلك
تشبيها بان لا يكون للشاة قرن السهم في اللفظة جها وبابه
تعجب وخزم مقاملت **مع عقبه** بالاهمال اي مقاملت **واللف**
له **عقبه** **فخلا** فهو مجموع حذف اليهم واسكان اللام وحذف
النون سيب بذلك تشبيها بالتواقرني التي عليه اذنية
من خلفه السهم هو في اللفظة عققا بالتحريك والتي الذي
دمل له ذلك العقق ومقتضى هذا ان اسم العقق
الا مصلاحي بالتحريك وبه مخرج في القاموس وان
الجزء الذي دخل فيه ذلك يقال له عقق وبه عبر كثير
لكن في كلام كثير منط اسم العقق الاصطلاحي يسكن
القاف والنا سيب عليه ان يكون تسميته بذلك تشبيها
بلى الشعر وادخال اطرافه في اصوله التسمية في اللفظة عققا
وبابه ضرب كما في المصباح بتا مع التفسير في كله ويقال
للجزء على هذا مقتوم كما هو في عبارة غير واحد **وان**
حل الحزم بالمعني العام **في مقامين** **فهم** بمعنى خاص
وهو حذف اول مقامين فقط فله معنيان تمام وخاص
وكان الاول اذ يوضع لهذا المعني الخاص اسم يخصه
كتنازوه وبعضهم يفتح واسم الخاص فزحافيه وبنيت

اسم العام

اسم العام وان حذف في مقامين **بفتحهم** اي مع قبض مقامين
فهو **الشتر** بالشين المعجمة فالعوقبة فهو مجموع حذف اليهم
وحذف الياء سيب بذلك لان الشتر يطلق لغة على القطع
وبابه ضرب ويقال في اللزوم شتر من باب تعجب **او بالالف**
اي وان حذف في مقامين مع الف **فالحزب** بالحاء المعجمة فالوا
فالمجموعة **اذ خلا** بالياء المجهول فهو مجموع حذف اليهم
وحذف النون سيب بذلك تشبيها بشق الاذن المهيمن في
اللفظة خوفا وبابه ضرب ويقال في اللزوم ضرب من باب تعجب
المعاقبية والمواقفة والملافة بتأوير خفيين اجتماعهما على
زحاف متناه العاقبة اجلا فزحوف بداء آخر طرفان قل
ومزحوف ذاك العمدون فاجزئلا بينت الثلاثة على هذا الترتيب
فقلت **تجاوز** سيبين **خفيين** بكر الحاء اي خفيين
من كانا خفيين ابتداء او يمسبب مقاملت او باضمار
منما علت اجتماعهما على **زحاف** متناه معا **شتر**
القول منين بان او جينا تسلافة اوجهها **المعاقبة** **احولا**
مفعولاه تجاوز والمعاقبة سميت بذلك لان المعاقبة
تطلق لفظة على المناوبة من العقبية بالضم وهي
النوبة والسيارات المذكورات متناوبان في الزحاف
وتكون في جزء واحد وفي جزئين مثالها في جزء واحد
معاقبة الياء للنون في مقامين في الطويل والهجج
فانه لا يجوز اجتماعهما سقوطا اذ سقط احداهما وبنت
سلامة الاخر ويجوز سلامتهما معا ومثالها في جزئين
معاقبة النون من فاعلاتن للالف من فاعلاتن في المديد
فانه لا يجوز اجتماعهما سقوطا اذ سقط احداهما وبنت
سلامة الاخر ويتجاوز قبل وتذ فاعلاتن اول عجز الد

سببان وبعده سببان في تصور المعاقبة بين نون فاعلاتن
 اخر الصدر والنف فاعلاتن اول المعجز وبين نون فاعلاتن
 هذه والنف فاعلتن بعد ما حذرت **جزء من حروف** اي اول سلامة
 ما قبله و **جزء من حروف** اخر سلامة ما بعده **طرقان قل** في تسيته
 كفا علاتن هذه اذا زوحت اولها لسلامة ما قبله واخرها لسلامة
 ما بعده مضارت هي مستكولة اي محذوفة الالف والنون
 وما قبلها ثابتة النون وما بعدها ثابتة الالف **جزء من حروف**
ذا اي الباء لسلامة ما قبله هو **الصدر** كفا علاتن هذه
 اذا زوحت اولها فقط لسلامة ما قبله مضارت محذوفة
 الالف وما قبلها ثابتة النون و **جزء من حروف** **ذا** اي الاخر
 لسلامة ما بعده **عجز** كفا علاتن هذه اذا زوحت اولها
 لسلامة ما قبله مضارت محذوفة النون وما بعدها
 ثابتة الالف ووجه التسمية بالثلاثة ظاهر **بمعجز** **هديا**
 او وانما فارقين **بلم** كما نرى في **ط** حيث لا ولا والمعاقبة
 تحمل **بمعجز** **هديا** اي في المحتث والرملة والمديد والمعجز
 والخفيف والكامل والوافر والمنسرح والطويل الكرمر اليها
 بهذه الاحرف ركن اما تجزي باقسامها الثلاثة الطرفين
 والصدر والعجز في اربعة البحر المديد والرملة والخفيف
 والمحتث فالمعاقبة في المحتث بين نون مستفعل ونون
 فاعلاتن بعده فلا يجمع بين الجزء الثاني مع اخره الاول
 اذ لو اجتمعا لتوالي حركات حركات وهو لا يكون في بعضهم
 ابدا قال غير الاخفش وموافق بين نون فاعلاتن
 ومن مستفعل بعده فلا يجمع بين الثاني مع اول
 وكذا في الخفيف والمعاقبة في الرملة بين نون فاعلاتن
 والنف ما بعده اذ لو اسقطا معا لزم قصوله فاصلة كبري
 من جزئين وهو ممنوع وكذا في المديد والمعاقبة في المنسرح

بينه

بينه يا معالين ونونية ثمانية في الرملة وكذا في الطويلة والمعاقبة
 في الكامل بين تام فاعلتن المضمر والنف اذ لو اسقطا معا
 لساوي مستفعل فزع متفعل المضمر مستفعل الاصلية
 في النقل اليه فعلت والمعاقبة في الواو بين لام متفعلت
 فزع متفعلت المضمر مستفعلت الاصلية في النقل المعصوب
 ونون ثمانية في الرملة والمعاقبة في النون بين مستفعل
 وقلة اذ لو اسقطا معا وقبل الجزء تام فاعلاتن لتوالي حركات
 حركات وهو ممنوع في الشعر وجزء المعاقبة الذي يلزم من
 الزحاف لاجلها يسمى **بريا** اي وان منعنا اجتماعها على
 زحاف احدها و سلامة الاخر **اقب** اي سم تجاوزها بالركبة
 لان كلا من الساكنين مراقب الاخر فيثبت اذا حذرت الاخر
 ويحذف اذا ثبت ولا تكون الا في جزء واحد وتحمل **بلم** اي
 في المنسرح والمقتضب الكرمر اليها باللام واليم اعني
 في مبادئ اشطرهما الاربعة فلا يجوز سلامة الباء والنون
 متفعلن متفعلن الذي هو **بمعجز** مبدئ شطري المضارع
 ولا حذرتا معا ولا يجوز سلامة الفا والواو معا في مفعولات
 الذي هو مبدئ شطري المقتضب ولا حذرتا معا **كاف**
 اي سم بالمعاقبة ما في **ط** **جزء** اي السريع والمختصر والبيط والمنسرح
 والجزء الكرمر بهذه الاحرف وهو تجاوزها **حيث** لا منع
 لاجتماعها على الزحاف ولا منع لاجتماعها على الايقاع
 بان يجوز زحافها معا و سلامتها معا وزحاف احدها و سلامته
 الاخر سبب ذلك لان المياقة تنطلق لغة على المعاقبة
 فكان الزحافين لما كانا يوجدان معا وبعد ما معا
 متعاقبات وانما تدخل في هذه الامور لاجز الكاملة
 اي السالمة من نقص العلل وما جزئي مجراها فلا

واجتماعها على
 ايقاعا بالقصص
 لتوثر على الحالة
 الاصلية تات
 او جسا زحاف

تدخل جزائرها لم يعلم من ذلك كغيره العروضة الاولى من
المسرح لان الطل لازم له فان قلت كيف ذكرت المسرح فيما
يكون فيه المعاقبة ثم ذكرت فيما تكون فيه المعاقبة قلت
اجزائه مختلفة فستقل اول شرط به حمل المعاقبة ومستقل
ثاني مستقلات حمل المعاقبة وقد علم مما مر ان الاسقاط
في المعاقبة واختيرها زحافات وان الثلاثة انفسها ليست
زحافات ولا على **اسماء الايات واسماء اجزائها واسماء الجزاء**
منها اي الايات وحذفك جزئي بيت الجزء فاستغنى **بألف**
وما عن **وبل من** تحولات باسما الايات فقلت **وحذفك**
جزئي بيت اي جزئين من اجزائه **الجزء** بفتح الجيم يعني البيت
ج محذورا بالهمزة بعد الواو وبقلبه واوا وادغام تلك الواو
فيها هذا هو الجزء اصطلاحا واما لغة فهو مصدر جزات
الشي اي اخذت منه بعض اجزائه والجزء ثلاثة اقسام
ممنوع وواجب وجائز **فما منع** **بألف** اي في الطريق
والشرح والسريع المرموز اليها بهذه الاحرف **وبل من** اي
الجزء والمديلة والمعارف والمقتضب والمبحث
المرموز اليها بهذه الاحرف **تحو** لا لوجوبه فيها وجاز
فيها عدد الثانية وحذفك نصفا في **زح** هو شرطهم
وقلته نهك في **مز** هو قلا وحذفك نصفا من نفسي
البيت **فازح** اي الرجز والسريع المرموز اليها بالجرنين
هو شرطهم اي العرب يعني البيت ج مشطورا والشرط
لغة مصدر شرطته اي قطعت **وحذفك** **ثلاث** باسكان
اللام **سعد** بفتح السين يعني بذلك تشبيها بمتعارف
المعنى الجسم السمي في اللغة نهك من بابي منع وتعيب
ويدخل في **بذ** اي المسرح والرجز المرموز اليها بالجرنين

وهو

وهو اي النهك قلا اي حكم بقلته عن الشرط والجزء
وقد علم ان الجزء والشرط والنهك من عوارض الايات
لا الاجزاء فما يقع في كلام العروضيين من نحو قولهم عرو من
مجزوءة ومنوب مجزوءية تسامح وفي الشرط والنهك اللامين اعرب
عليها بعض اقوال حكوها عن الملا ثم اشترت اليها الخلاف
الواقعة في عروض الشرط والنهك وضربها فقلت
وفي حالي الشرط والنهك الاعاريض للايات المشطورة
والايات النهكة نهكة هي بينها **اضرب** لتلك الايات
باعتبارية مختلفين فباعتبار وقوع الجزء موقع اخر
الشرط الاول من القام والجزء عروض وباعتبار لزوم
تفتيته ضرب وهذا **علي** بعض اقوال سبعة في الشرط
وحشرة في النهك **حكوها** اي المعشوق عن الملا اي الجماعة
العروضيين وهذا القول مختار ما حب الكافي ثانيا
في وجود العروض لا الضرب ثالثا على رابعها
في المشطورات جزئية الاولين مجزوء النصف الاول
من القام ثانيا في العروض والجزء الثالث منهوكة
النصف الثاني ومنوب خامسها فيه عكس الرابع ما مر
فيه ان جزء الاول منهوكة النصف الاول من القام
وعروضها وجزء الثاني منهوكة النصف الثاني ومنوب
والثالث زيادة على البيت كالترديد على هذه
الثلاثة كل العروض والعرب موجود سا بها فيه
انه حذف احد نصفي القام من غير تعيين وفي
الاخر فاخره اما عروض او ضرب والي هذا ذهب
كثير من العروضيين منهم الافندي والزجاج واختاره
ابن الحاجب لانهما في النهك ان جزء الاول منهوكة

رابعها

الذي صف الاول من التمام وعروضه وجزوه الثاني من ظهور المتصف
 الثاني وضرب خامسها فيه ان المتفرقة مشطورا المجزوء جزئية
 عروضه وضرب فالمحذوف عليه هذين الحشوساد سها
 فيه انه حذف جرآن من كل من نعتي التام من غير تعيين
 للمحذوف وهو علي لهذا يحتمل حذف العروض والضرب
 وابقاوها وحذف العروض وابقا الضرب والعلبة
 سابعا فيها انه حذف اجزا من آخر البيت فالعروض والفر
 محذوفان ثامنها فيه انه حذف اربعة اجزا من اوله
 فالمجوز الضرب لا العروض ويظهر ان الفرق بينه
 وبين القول الثالث انه اخذ من الثالث تاسعها
 فيه انه حذف ما عدا الصدر والابتداء عاشرها فيه
 انه حذف ما عدا الحشوعلي هذين العروض والضرب
 محذوفان ولعدم فلو قول من هذه الاقوال عساه
 خذش ذهب الاخفش كما في الدماميني الى ان المشطور
 والزهوك ليسا من الشعر بل من السجع والتعقيد هو الكليل
 واكثر العروضيين علي ان ما كان علي جزء واحد ليس
 بشعر بل هو سجع وخالفهم الزجاج وجعل من الشعر
 نحو قوله القائل موسي القدر غيث زخر بحسين البشر وسكلم
 كالحشوعضرب عروضه تمام وواف ذو اختلاف تكمل
 البيت **سكلم** لاجزائه الشابتة له بمقتضى ذا اثره
كالشعر وعروضه فيها يجوز وفيما يتنع وجلة قولها كالحشوع
 ضرب عروضه من البحر المقدم والابتداء المؤخر صفة ثانية
تمام اي تام **وراف** بيت **ذو اختلاف** بين عروضه وضربه
 وبين حشوه بان يجوز فيها ما لا يجوز في الحشوع **تكمل** اجزا

الربعة

ضرب له

نفر

بزه هذا **سطح جاريك** ذاك **خط** متقى اذا ضرب
 عروضه تماثلا **بزه** اي في الرجز والكامله انموز اليهما
 بالزاي والها **ها** يوجدان في ذلك واحد منهما تانارة
 ووافيا اخرى فاشترك منها علي عروضه الاولى وضرب
 الاول قهوتام كقوله من الكامل واذا محبوت فاقترعت نبي
 وكما علمت شتائي وتكرمي وكقوله في الرجز وارسلني اليك
 جارة بقرمي ترمي اياتها مثل الزبر وما لا فواف كقوله من الكامل
 كن الدبار عني معالها بطل اجش ويارح ترب وكقوله من
 الرجز انقلب منها ستر يرح سالم والقلب مني جاهدة مجهود
وذا اي الوافي اي مواضعه وحده **سطح جاريك** اك
 المتعارف والشرع والرمل والبيط والطويل والوافر
 والشرح والخفيف الموز اليها بهذه الاحرف فالوافي من
 المتعارف كقوله واروي من الشعر شعرا عديدا يني
 الرواة الذي قد روى ومن السريع كقوله ازمان سلمي
 لا يري مثلها الراون في شام ولا في عراق ومن الرمل كقوله
 ابلغ النعان عني ما لا انه قد طال جسي وانتظار ومن
 البيط كقوله يا حار لارحمتكم بداهية لم يلقها سوة قبل ولا طلاء
 ومن الطويل كقوله
 سدي لك الايام ما كنت جاهلا وباتيك بالاخيار من لم تزود
 ووجه تماثلة العروض والضرب للحشوع في هذا والذي قبله
 مع ان الداخل فيها في الاول الخنث وفي الثاني القيف والخنث
 يدخل في حشو الاول والقيف يدخل في حشو الثاني ان
 دخول الخنث والقيف في عروضها وضربها علي سبيل
 اللزوم وفي الحشوع علي سبيل الجواز ومن الوافر كقوله
 لنا غنم نسوقها غزارا كان قرون جلته العصي

بان
دار السلمي

ومن النسخ كقولهم
 ان ابن زيد لا زال مستعملا للخير يعني في مشرعه الوقفا
 ووجه الخالفة هنا ان الطي في هذا الضرب لازم في المشو
 جاز ومن الخفيف كقولهم
 ان قدريا يوما على عامر ننتصف منه او نندعه فكم
 لا يقال كل من التقارب والخفيف يجي تا ما لا نالنا نقول
 البيت الذي يتوهم فيه التام من التقارب يجوز في عروضة
 الحذف والذي يتوهم فيه التام من الخفيف يجوز في ضرب
 التشعيت وكل من الحذف والتشعيت متع في المشو **وذا**
 اي التام اي موضع وجده **عقل** اي التدارك المزمع زالم
 بالعين مثال التام منه قوله جانا عامر سالا ماصا **لما**
 بعد ما كان ما كان من عامر فليس منه وان كان يقتضيه
 ضمهم وان لم ير التصريح به ثم البيت **متقى اذا ضرب له**
وعروض له **تأثلا** في الوزن والقافية سواء غلبت العروض
 بالفعل عما تنحرفه لواقعة الضرب او لا كقولهم
 قفا نيلك من ذكرى جيب ومنزل سقط اللوي بين النفر فحمل
 واطلاق القافية على ما في العروض المذكورة مجاز علاقته
 الشابة ووجه التسمية بالحقى ظاهر وان غيرت مع ذاله
 فصرح وان كان لامعه الجمع ما حلا **وان غيرت العروض**
 مما تستحقه **مع ذا** اي التاثل المذكور **له** اي الضرب اي
 لاجل موافقة البيت **مصنوع** كقولهم
 قفا نيلك من ذكرى جيب وعرفان ورج خلت اياتي فنداز ما
 وكقولهم اجارتنا ان الخطوب تنوب وان مقيم ما اقام عسيب
 هذا مذهب الجمهور وعليه تكون التقفية اعم مطلقا من
 التصريح وذهب جماعة الى اشراط عدم التغير في التقفية
 وعليه

الله
 على
 من
 ان
 يقضي

وعليه لا يحرم وسي ممرعا تشيها بمجروح ممر اي الباب ومرعا
 الزهار بفتح الصاد اي نصفه بحاج الاقسام الى متاثلين
 والتصريح مستحسن في ابتداء القصيدة وفي الاتقان
 من قصته الى اخري من القصيدة لكن اذا كثرت لا في
 القصيدة الواحدة ما رستهنا **وان كان** اي وجد التغير
للمس اي التاثل فالبيت هو الجمع بتشديد الهمم الثانية
 المفتوحة كقوله جزى الله نبيا نبيا اي يفيض جزا الخلافة العارية وقد فعل
 وهو ما حلا بل هو معيب وشاذ لا يقاس عليه وسمي مجمعا
 لانه جمع فيه بينه الروي وما هي لان يكون روي واحدا
 ومما يحسنها المصمت ادع ومرلا ومشتق الشطرين سمه مالا خلا
 ومدرجا ايضاي قصار فتاوت وصدر نفيق اول مجزئلا
 واخذوا ضرب واخذوا كقل عروض ومشا البيت ما هو لولا
فاما اي بيت **ليس منها** اي من تلك الانواع الثلاثة
 كالتقدم منه كقوله لن توت من خرم متروما الصبا من تينك سجوم
المصمت ادع اي سمه وهو باسكات الصدا اسم مفعول
 من الامات وهو الاسكات سمي بذلك لانه لم يعلم من شطره
 الاول حرفه الروي فشيء بالمسكت الذي لم يعلم مراده **ادع**
مرلا اي لا رايه بحث تقييد عروضه بالروي فان قلت
 قول الشاعر اذ تقيينا بيننا اسما ريتنا ولا يعمل منه الشوا من اي
 قسم من الاقسام الاربعة قلت قال ابو الحكم ان الشاعر
 هم بتشعيت الضرب فالحقها به اعتمادا على انه يشو نفسي
 قال الصفا تبي كان يشير الي ان هذه امن التصريح كما قاله
 بعضهم وهذا الاعتذار انما احتجج اليه لتفسيرهم التصريح
 بما تقدم ولولم يقتصر في مساه التاثل في الوزن لم يمتح الى
 ذلك افاده الدما مبي ولا ينبغي ان ونابط الجمع يشمل مثلا

فنبني

بالابتداء اول جزء من البيت يجوز فيه تغيير لاني الحشو
 سواء غير بالفعل او لا كصدر البيت من الاشواخسة التي
 بك فلوها الحرم هذا مذهب الخليل ومن وافقه
 وقيل اول جزء من البيت يجوز فيه ما لا يجوز في
 الاجزاء سواء غير بالفعل او لا فعلى الاول يكون من
 الابتداء فاعلالت صدر المديك لانه يجوز حذف الفه
 لغير المتعاقبة ولا يجوز في الحشوا المتعاقبة وعلى الثاني
 لا يكون منه لانه محروم من المديك ومنه من جملة
 الاجزاء وهما يجوز فيها ذلك لتغير معاقبة لان قبلها
 فاعلنا وليس بيننا فاعلنا ونون فاعلنا معاقبة وهذا
 مذهب الاقتصار ووجه التسمية بالابتداء ظاهر وهو انهم
 مطلقا من الموفور كما علم من تفرغها و**حشور** من
 امانة الحمل للحال اي حشود علمه زحف **اعتاد** وعادسي
 بذلك لانه يزاحف اعتادا على وقد قبله اوبده هذا
 عليه صاحب التخرجية وغيره وتعلم بعضهم عن الزحاح
 ونقل بعضهم عنه ان كل سبب زحف وقيل هو الحشوا الزاحف
 بزحاف لا يحصى كالجذب وشي عليه صاحب الكافي ومقتضاه
 ان الحشوا الزاحف بما يحصى لا يسمى اعتادا الحشوا الوافر الزاحف
 بالانقباض لانه لا يدخل في شيء من اعاريضه واضربه وهو
 عند الجمهور لا يطلق الاعالي قبض فقولنا في الطويل قبل
 ضربه المحذوف على سلامة نونه في التقارب قبل ضربه
 الابتداء الدما ميني وقيل عزومنه الثانية المحذوفة اذا
 دخلها القطع اي على القول بمواز قطعها وقد مر ثم ثلثت
 باسم الجملة من الابيات فقلت **قصيد** هو في الاصل
 فقصيد بمعنى منقول او فاعله كالقصيدة والتذكير باعتبار
 الشعر مثله والثاني هو الاشهر باعتبار الابيات مثلا

النام

وقيل

وقيل القصيدة جمع قصيدة كالسنين جمع سنة واصطلاحا
 مجموع ابيات من بحر واحد مستوية في عدد الاجزاء وفي جواز
 ما يجوز فيها ولزوم ما يلزم وامتناع ما يتنع فمنح ما ليس
 من بحر واحد وما هو من بحر واحد لكن لامع الاستوائي
 بعدد الاجزاء كابيائ من البسيط بعضها وافيه وبعضها محذوف
 من محذوفه وما هو من بحر واحد مع الاستوائي عدم الاجزاء
 لكن لامع الاستوائي الاحكام كابيائ من الطويل بعضها
 ضربه تام وبعضها ضربه محذوف وليس اتفاق الرويحي
 شرط في تحقق سبب القصيدة بل في سلامتها من الاقواء
 والاكتاف والاجازة والاضراف التي هي من عيوب القافية هذا
 بخلاف كلامهم فاحفظه **قطعة** مقدارها **زح** اي سبعة ابيات
 وثلاثة ابيات على ترتيب اللف **ماتلا** السبعة من الثانية
 وما فرقها في القصيد والثلاثة من الاربعة وما فرقها
 في السبعة في القطعة والظاهر انه يشترط في القطعة
 ما يشترط في القصيدة من كون الابيات على بحر واحد
 ومستوية فيما مر وما ذكرناه احد اقواله في المسئلة قال شيخ
 الاسلام ظاهر كلامه اي التخرجي كثير ان اقل القصيدة
 ثلاثة ابيات او وقيل عشرة وقيل احد عشر وقيل
 ستة عشر وقيل عشرون والذي رجح ابن اصيل ما مشينا
 عليه وعن الفران ان العرب تسمي البيت الواحد بيتا
 والبيتين والثلاثة تنقة بقية النوف **الدوائر وما فيها من**
البحور السبعة للعرب اما ما فيها من البحور المهيمنة
 عندهم التي لم ينظم منها الا المولدونه الا في ذكرها في الشرح
 فلا ذكر له في المتن بحورهم **وي** تمن **بحر** فقط وسدس حوي حسي ودائرة العلي

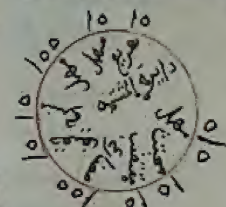
من

فأبج بالاولي **ده** ثانية **وزج** بثالثة **طلي** بالثلاثة **بما** بالثلاثة
 بخامسة **سج** فوقها الزلاء كن حلقه للفتد من شطر اوله
بحرهم اي العرب علي ما ذهب اليه الاخفش من زيادة
 المتدارك وهو الصحيح **وي** اي ستة عشر وهي قسرات
 مركب من ثمانية اجزاء ومركب من ستة وقد فصلت
 ذلك بقولي **ثمن** **الحج** فقط اي احكم بتثمين الطويل والمطوي
 والبيسط والتقارب والمتدارك المرموز اليها بالالف والباء
 والجيم والسين والعين **وسدس** **سوي** اي اجك بتسديس سوي
 هذه الابجد الخمسة وقد ضبطوا البحور خمس دوائر فجعلوا
 لكل جملة منها يفتك بعضها من بعض دائرة وقد فصلت
 ذلك بقولي **خمس** **دوائر** **علي** جمع عليا بضم العين فيها
فأبج اي المطوي والمديك والبيسط المرموز اليها **بالدائرة**
الاحرف **بالاولي** بتقلض منة العمدة الي اللام اي في الدائرة
الاولي ده اي الواو واللام المرموز اليها بالخوفين
بثانية اي في دائرة ثانية **قدح** اي المخرج والرجز والامل
 المرموز اليها بهذه الاحرف **بثالثة** اي في دائرة ثالثة
وطلي **لبن** اي السريع والسنوح والخصيف والمضارح
 والمقتضب والمجث المرموز اليها بهذه الاحرف **بما** بالثلاثة
 اي في دائرة تلت الثالثة وهي الرابعة والتفكير
 باعتبار لفظها **بخامسة** اي دائرة خامسة **سج** اي
 المتقارب والمتدارك المرموز اليها بالحرفين والدائرة
 عند المهندسين سطح محيط به خط في وسطه نقطة كل
 الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية وعند
 البرهانيين خط محيط ترسم فوقه علامات متحركات
 وسواك

هاج

وسواك بشطوط البحر الاول من جملة بحريتك بعضها من بعض
 وفي داخله تحت علامة مبداء كل بحر اسم ذلك البحر لميان
 هذا الفلك كما سيوضح لك وقد بينت تلك العلامات فقلت
فوقها اي الدوائر **الفلسا كن** **وحلقه** يسكون اللام **للضد**
 اي المتحرك **من شطر** **بحر اول** اي اسبق علي غيره مما
 يظهر منه البحور في تلك الدائرة ويجعل اول هذا اقل
 تقضيل وفي قولي سابقا وسمي بالبند اجزاء اولها اسمي البند
 يندفع الابطا بل لا يبعد عدم حصول الابطا بين لامة
 في باب مثالا واخرى في آخر لانه كلامها بمنزلة شعر مستقل
 وبالمختلف والموتلة ومشتبه متفق اذا تضاف الاسم حصل
 ثم بينت اسما لتلك الدوائر فقلت **والمختلف** بكسر اللام
 واسكان اخره بنية الوقف وكذا او اخر الاربعة الاتية
 والحار والمجور متعلق بتضاد الاتي اي للفظ المتخالف لفظ
بكونان بكسر اللام ولفظ **المجلب** بفتح اللام ولفظ **الشت**
 بكسر الباء ولفظ **المتق** بكسر الفا **اذما** اي ان **تضاد** لفظ
 دائرة سالها طريق اللف والنشر المرتب **والاسم** لكلامها
حصلا بالبناء للمجهول والتضيق وتعرف وجه التسمية
 واعلم ان الدائرة الاولى اسمها بدائرة المتخلف تشرق
 ايض علي بحريتين مملكتين احدهما وزنه مغايلت فقولت
 اربع مرات عكس الطويل ويقال له السطيل والوسيط
 كقول بعضهم المولدين لقد اشتياقي عزير الطرف اخور
 ادير الصدغ منه علي مسك وعين وقول الآخر
 ابيلو عكس قلب بنار الحب يصلي وقد مددت نحوني
 من الايحاط فضلا ثانيا وزنه فاعلت فاعلمت اربع مرات

ما سلمي في البرايا من مشبه لا ولا البدن المنير المستكمل
 الثاني وزنه مفاعيل مفاعيل فاع لائق مفروق الوقت
 مرتين ويسمى بالقريب والمنسود كقول بومنه المولد يبع
 لقد ناديت انما ما جئت جابوا وما بالسمع من وقرلوا تجابوا
 الثالث وزنه فاع لائق مفروق الوقت مفاعيل مفاعيل
 مرتين ويسمى بالمطرد والمساكن كقول بومنه المولد يبع
 من ميمري من الاشجان والكرب من مزيلي من الابعاد بالتقريب
 مجللة الابعاد التي اشملت عليها هذه
 الدائرة تسعة ستة مستقلة وثلاثة
 مهملات وصورتها هكذا
 فاذا ابتدأت من السبب الاول الي
 الاخر حصل شطر بحر السريخ واذا
 ابتدأت من السبب الثاني الي الاخر

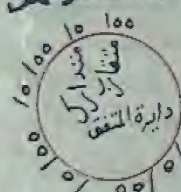


واضفت ما فات حصل شطر المهمل الاول واذا ابتدأت
 من الوقت المجموع الاول الي الاخر واضفت ما فات حصل
 شطر المهمل الثاني واذا ابتدأت من السبب الاول الذي
 يلي هذا الوقت الي واضفت ما فات حصل شطر بحر السريخ
 واذا ابتدأت من السبب الثاني الي الاخر واضفت ما
 فات حصل شطر بحر الخفيف واذا ابتدأت من الوقت المجموع
 الثاني الي الاخر واضفت ما فات حصل شطر بحر المضارع
 واذا ابتدأت من السبب الاول الذي يلي هذا الوقت الي
 الاخر واضفت ما فات حصل شطر بحر المقصود واذا
 ابتدأت من السبب الثاني الي الاخر واضفت ما فات
 حصل شطر بحر المجتث واذا ابتدأت من الوقت المفروق
 واضفت ما فات حصل شطر المهمل الثالث وسميت

الآخر

بدائرة

بدائرة المشبه لاشتباه ابجرها لان مستغلف في الخفيف
 والمجثث مفروق وفي غيرهما مجموع فاعلالت في المضارع
 مفروق وفي غيرهما مجموع وقد حكم ابن القطاع ان قول الشرا
 غلطوا في ابجرها فادخلوا بعضها على بعض في القصيدة
 الواحدة نوهما منهم انه بحر واحد منهم معلول ومرفق
 وعبيد بن الابريص فان قلت المستقر عند هم ان يبدء
 كل دائرة بما كان من ابجرها مصدرا بوقت مجموع لقوته
 فيجعل اضلا لقلل الدائرة ويغلق بقية الابجر منه هذه
 الدائرة متة ابجرها المستعمل المضارع وهو مصدرا بوقت مجموع
 فلم لم يجعلوا اضلا لهذه الدائرة بل عدلوا عنه الي السريخ
 قلت اجيب عن ذلك بوجهين الاول ان الجزء الاول
 من المضارع معلول ابدا للزوم الرافعة فيه فرفق ابدا
 به الثاني ان المضارع معلول قليل ولذا انكره الزجاج
 وهو كالمهمل والمهمل لا يتقد به فكذا ما اشبهه بخلاف
 السريخ فانه كثير حسن الزوق والدائرة الخامسة لا مهمل
 فيها وصورتها هكذا فاذا ابتدأت



من الوقت المجموع الي الاخر حصل شطر
 بحر المتقارب واذا ابتدأت من السبب
 الاول الي الاخر واضفت ما فات
 حصل شطر بحر المتدارك وسميت
 بدائرة التقف لانفاق اجزائها وبيان الدوائر على هذا
 الوجه هو الموافق لما عليه الجمهور من خلاف في بيانها
 ذكره الدما ميني وغيره وقد متدائرة المختلف
 لاشتراكها على الطويل والبيسط ولهما والامل اشرف
 ساكر البحر لظهورها وحسن ذوقها وكثرة دورانها

في اشعار العرب قال ابو العباس المعري اكثر اشعار العرب
من الطويل والبيط والكامل ومن تصح اشعارهم وقف
عليه صحة ذلك ثم دائرة الموثق لان من بحورها الكامل
وهو نظير الطويل والبيط فيها من ثم دائرة المحتجب لان
جميع اوتادها مجموعة بخلاف دائرة المشتبه فان في جميعها
بحر منها وتدا مغروقا والمجموع اشرف من المعروف
ثم دائرة المشتبه لانها سابعة ودائرة المتفق خماسية
والسابع اشرف ولان بحر دائرة المشتبه اكثر من بحر
دائرة المتفق ولان من بحورها السريع والمنحرج
والخفيف والكثور انا من بحر دائرة المتفق والكثيف
الناس الدوائر اصلا وجعل كل شعرا ما بنفسه وانكر
ان يكون العرب فضدت شيئا من ذلك وقال انما نسبة
نطقوا بالمديك مدسا وبغرض الطويل مغالطة وبغرض
البيط فعلت وبغرض الوافر فعلت وبالمعرج والمضارع
والمقتضب والمختص مربعات ومن ابي لنا ان ندرك
ان اصل المديك التثنية واصل عروض الطويل مغالطة
واصل عروض البيط فاعلته واصل عروض الوافر
مغالطة واصل المعرج والمضارع والمقتضب والمختص
التدريس الي غير ذلك والاكثرون عليه خلافة لان
جميع الشعر في الدوائر المذكورة دل عليه خلافة لان
الله تعالى العرب دون من عداهم فكان ذلك سرا ملكنا
في طاعتهم اطلع الله تعالى عليه الخليل واخضعه بالهام ذلك
وان لم يعرفوا به ولا نوه كالم شعروا بقواعد النحو
والتصريف وانما ذلك مما فطر الله تعالى عليه فالتثنية
في المديك والتدريس في المعرج مثلا ونحوها من

الاصول التي رخصتها العرب كما رفضوا اصولا كثيرة مبني
كلامهم على ما تقرر في علم العربية واذا انطرق الشك في
ذلك الي الشعر تطرق الي الكلام فيفسد باب كبير من علم
العربية ولا يجني فسادا اعاريضها **الواضرب** **سج** ونشر
لبحر فاجزا فيها تيق بانجلا **اعاريضها** اي البحور عليه الاحمال
ل اي ستة وثلاثون **اضرب** لها على الاحمال **سج** اي ثمانية
وسنوت واما تفصيل ما الكلا بحر من الاعاريض والضروب
فيا **نشر** فيما ياتي **ل** بحر من البحور الستة عشر بحرف
من ستة عشر حرفا هي حروف الجمل هو حطى لكن **سج** كبحر
الاول بالحرف الاول والثاني والثاني وهكذا **فا** جزا له تركب
منها بعض عشرة احرف هي احرف الجمل هو حطى لبحر الاول
من الاجزا العشرة المذكورة اول النظم عليه ترتيبها السابق
بالحرف الاول والثاني والثاني وهكذا **فعد** دلالة **ها** ثين اي
الاعاريض والاضرب له بواحد من الالف والباء واليم
والدال والها والواو والطامع ثينها وتبينها بصريح
العبارة لا بالاشارة الي كل منها بذكر كلمة من شاهده
كما منع التورجى ولهذا اقلت كاثنتين **بانجلا** اي مع
ومنوح لها ثم قد يتفق لنا فصلة بين حروف الرمز بحرف
اجنبية لا يحصل بها الباس وقد لا يتفق ذلك كما ستراه
ولم اذكر في المتن زحاف خشوكا بحر عند التعرض لاستفتاء
بذكر موضع كل زحاف في الكلام عليه الزحاف فيما سبق
نكنا نذكره في الشرح جمعا لانواع التغير للاحققة للبحر
في محل واحد تسهلا على الطلاب وان لم يترك التكرار
الطويل سمي طويلا لانه اكثر البحور حروفا لانه اذا
صرع قد يكون ثمانية واربعين حرفا ولا يشارك له في

ذلك والبداهة قبل لذلك وقيل لغيره **الي** **البرج** **أجتر** **زوت**
عروضه ونقصه من قرب قبضه حذو قبله **البرج** **أجتر** **زوت**
باللق الأول الي انه أول البحر وباللق الثانية وألي الي
انه مركبة من أول الاجزاء وثانيها فقولن معا عيلن ومما
سبق انه مثبت علم تكرر فقولن معا عيلن فيه اربع مرات
واغلام يتعمل بمنزلة الكنديك والسيط مع ان الحلة منه دائرة
واحدة لان جزءه يقطع منها اربعة عشر حرفا بخلافها فان
جزءها يسقط منها عشرة ا حروف فقط ولانه لم يوجد شعر
يكون ما التي منه بالجزء اكثر حروفا مما قبله بل اقل او
مساويا وهذا هو الذي معا عيلن كان الملحقة اكثر منه الجزء
الذي قبله وهو قولن وباللق الي ان لم عروضه واحدة
وبالجم الي ان له ثلاثة ا ضرب ثم بينت ان تلك العروض
عروضه من قبلت **فأقبض عروضه** ثم بينت ان هذه العروض
ضرب صحيح وضرب مقبوض وضرب محذوف فقلت
ونقصه ضرب وقبضه وحذو **أقبض** **أقبض** **أقبض**
ابا منذ كانت غرور صيفي ولم اعطكم بالطوع مالي ولا عرضي
والثاني شدي لك الايام ما كنت جاهلا وباتيك بالاجار من ثم تزود
والثالث كقولن افقوا بني النعمان عنا صدركم والاقبحر انا غريث الروم
ونقطع البيت الاول ليقاسه عليه
ابا من ذلك كانت غرورن صيفي ولم اعطكم بالطوع
فقولن معا عيلن **فقولن معا عيلن** **فقولن معا عيلن**
فقولن معا عيلن **فقولن معا عيلن** **فقولن معا عيلن**
كقوله الاظم مسا ما ايها الطلل البالي وهل يعم من كان
في العصور الخالي وكقوله من طلل البصري فمشجبا لي
كخطابور في عيسب باني لانا نقول المراد ان عروض هذا

البحر مقبوضه حيث لا تقويم وامامه فتي بالمه مع
الضرب الاول ومحمد فنة مع الضرب الثالث كما في هذين
البيتين **تبيها** **تبيها** **تبيها** **تبيها** **تبيها** **تبيها**
او تبي من سلامة كقوله وما كذا ذم لي بموتيك نصحه
وما كذا موت نصحه بليبه وانما كان اولي من سلامة لبنا
الطويل على اختلاف الاجزاء المركبة من حاسي وساعي فلما
صار منوبه محذوفا هكذا فقولن ارادوا ان يوفوه حقه
من الاختلاف فقبضوا فقولن الذي قبل هذا الضرب
الثاني بحيث الرد في هذا الضرب المحذوف على الاشهر
الذي قاله الخليل وقال الاخفش هو حسن لا واجب والردف
كما سياتي حرف لين قبيل الرومي وانما وجبه او حسن ليقوم
المقام السابق للمحذوف فيقع التقادل بين العروض
والضرب وساتي في ذمت القافية ضابطا ما يلزم فيه
الردف وما يستحسن الثالث ما قدمناه من ان المطويل
عروضه واحدة وثلاثة ا ضرب هو المشهور وزاد بعضهم
له عروضه ثانيه محذوفة لها ضربان ضرب مثلها وضرب
مقبوض وزاد بعضهم للعروض ضربا مقصورا الرابع
يجوز قبضه فقولن فيه ايما كان فيصير فقولن والواقع
اول البيت مجز فيه الشم فيصير فعلت والشم فيصير
فول ويجوز قبضه فقولن والواقع اول البيت مجز فيه
معا عيلن وكفه على سبك المعاقبة فيصير في القبض
معا عيلن ونحو الكف معا عيلن وقبضه فقولن حسن
لا عتماده على وتدين قبلي وبعدني وثام فقولن الاول
وثرم قبليان وقبضه معا عيلن صالح لا عتماده على وتدين
قبلي وكفه قبلي وقبضه عروضه واجبه ويمتنع قبل الضرب

الاول لالباسه بالثاني وكفه لاستلزامه الوقف عليه مخترا
 وكفه الثانيه لذلك وقبض الثالث لذلك لا تخاف منه
 والاستشهاد عليه ما ذكرنا في هذين التبيينين وامثالهما
 بالتي يطلب من الدمايين وغيره وتركناه خوف الاطلافة
 الخامس قال الدمايين جزت عادة العروضيين بان ياتوا
 للاعاريف والضروب بشواربهم تحتص بها ولا يكون في بقية
 تلك الشوارب اجزاء اخره ويتخروا في شواربهم الزخاف
 ان يكون الزخاف الذي يملكونه داخل في كل جزء يصح
 دخوله فيه من ذلك البيت او في اكثره حرم على البيان
 السادس من ابيات معاينة هذا البحر قوله
 رجل بركة قتل رجل سرق اللذ كان في عمامة احواس
 يخرج هذا منه لضرب الثاني بعله تكين جيم رجل صرف
 ملة وادغام لام قتل في الرا وتضيف اسرق وصدق
 يا الذي فاول اجزائه مقلوم وباقيها مقبوض وتعطيف
 هكذا رجلي بكت قتر جلد وقر رقل ذلك في عمامة احواس
فيل مغلان ققول مفاعلت ققول مفاعلت ققول مفاعلت
المدبل حكي الاخش عن الخليل انه قال سبي مديد الامتداد
 سابعه قول غامسه اي وخاسيه حول سابعه واورد عليه
 كله بحر تركب من قياسي وسباعي وقال الزجاج سبي مديد
 الامتداد سبي في كل في كل جزء من اجزائه السابعة
 واورد عليه الرمل وغيره مما فيه جزء سابعي كذلك وقال
 غيره سبي مديد الامتداد الوتد المجموع في وسط اجزائه
 السابعة ويرد عليه ما ورد على الذي قبله ويدفع هذه
 الابرادات ان وجه التسمية لا يوجبها وقل استعمال هذا
 البحر لتقل فيه كما قاله البصري **بهر جوي** معهما اخذتها
 فصل منه وابتره واحذف خائبا بتره انجلي **بهر جوي**
 رمزت

معاقب

رمزت بالبا الي انه ثاني البحر وبالرايم والها الي انه مركب
 من سابع الاجزاء وخاسيه فاعلنت فاعلنت وما سبقانه
 مبين علم تكرر فاعلنت فاعلنت فيه اربع مرات لكن هذا
 يجب اصله الذي تقتضيه دائرته اما بحسب الاستعمال
 فهو مجزوء وجوبا كما تقدم وشذ استعماله تاما قبله وشطورا
 وانما لم يستعمل تاما لثلايق فاعلنت في اخره وهو لا يقع
 اخر شي منه الشعرا لاسا فاعلنت منه شي او منقول من جزء
 سقط منه شي فيوهم وقوعه في المدبله النقل عملا
 بالاستغناء فيكون اصله ازيد من ثمانية واربعت حروفا
 وهو محذور تنق فان قبله فاعلنت اخر المدبله فعلت
 كما في السيط فيرتفع الاتهام قلت فاعلنت في السيط
 اذا حذفته الفه لم يكن قبلها ساكن سبب يعاقبها وواعلنت
 في المدبله قبله سبب يعاقب الفه فلو حذفته
 الفه لزم ان لا يحذفه الساكن قبله ابد اوح يعود
 المعاقب غير قاله ابن بري ويرد عليه وقوع فاعلنت
 في اخر المتدارك غير ساقط منه شيء ولا منقول عن شيء
 الا ان يحرمي للامر عاين الف المتدارك او على شذوذ
 سلامة عرو منه ومنزبه وبالجيم الي ان لم تلاثة اعاين
 وبالواو الي ان لم تسة اضرب العروض الاولى صحيحة
 ولها منزبه واحدة مثلها كقول **بالكرانثروا لي كليبيا**
بالكرانثروا لي كليبيا وقد ذكرت ذلك في **مخبرها**
 اي العروض والعنرب المعلومين من المقام او السابقين
 في الطويل لا يتعد اضافتها اليه العروض الثانية محذوفة
 ولها ثلاثة اضرب الاول محذوف مثلها كقول
 اجموا الي كلم خافظا هذا ما كنت او غابا وقد ذكرت

ذلك بقولي **احذفها** الثاني منقول كقول لا يفترق امرائهم
كل عيش صائر للروال. باسكان اللام وقد ذكرته بقولي **اقمر**
اي الضرب اية بقائه العروض محذوفة بدليله التعريف لقرا
حذفه دون ترك حذفها واخرت هذا الضرب عن الذي قبله
في الذكر مع تقديهم له عليه فيه لانه المتسرف في النظم على
الوجه المطلوب من الاختصار ولان ما منعه غير لازم
وانفق لنا ذلك في مواضع مما ياتي ايضا وسنبرهن عليها
الثالث ابرك قوله **انما الزلفا** فترت اخرجت من كسرها
وقد ذكرته بقولي **واستره** العروض الثالثة محذوفة
محمونة ولها ضربان الاول مثلها كقوله للفم فم يمشي به
حيث تفدي ساقه قدمه وقد ذكرت ذلك بقولي واحذف
اي العروض والضرب بتدريئة حذف العمول خاتما للمما
الثاني ابرك قوله **رب ناربت** ارتفعها تقصم الهذي والفا
وقد ذكرت ذلك بقولي **بتره** الجلي تشبهات الاول
يدخل هذا البحر من الزخاف الخبث بحسن والكلف
بصلوح والشكل بجمع وقد بينا سابقا ان المعاقبة
ثابتة فيه بعد نون فاعلانت اخر الشطر الاول والف
فاعلانت اول الثاني وان فيه الصدر والعجز والطرفين
ويجوز في العروض الاولى ما يجوز في المشو من الخبث
والكف والشكل ولا يجوز في الضرب الاول الخبث لانه
لانه لو كلف لزم الوقف على المتحرك ويلزم من ذلك اتساع
الشكل وشذ فيه التشعث واما بقية الاعاريض والضرب
فلا يجوز فيها شي من الزخافات المذكورة نعم ضرب
العروض الثانية المقصور اجاز الاغشى خبثه ومنعه
الجلي الثاني حكى الاغشى ضربا صحيحا للعروض الثانية
المحذوفة

صم

ثابتة فيه بعد نون فاعلانت اخر الشطر الاول والف فاعلانت اول الثاني وان فيه الصدر والعجز والطرفين ويجوز في العروض الاولى ما يجوز في المشو من الخبث والكف والشكل ولا يجوز في الضرب الاول الخبث لانه لانه لو كلف لزم الوقف على المتحرك ويلزم من ذلك اتساع الشكل وشذ فيه التشعث واما بقية الاعاريض والضرب فلا يجوز فيها شي من الزخافات المذكورة نعم ضرب العروض الثانية المقصور اجاز الاغشى خبثه ومنعه الجلي الثاني حكى الاغشى ضربا صحيحا للعروض الثانية المحذوفة

المحذوفة الثالثة من ابياته ما ياء هذا البحر
ان غدا اليه فرح **ليت غدا** مسرعا ياتي يخرج هذا الضرب
السادس بعد تشديد ياء غدا في المومنين وحذف
اليامن فيه وتقطيعه هكذا غدا
ان غدا اليه فرح **ليت غدا** مسرعا ياتي
فاعلانت فاعلنت فاعلنت فاعلنت
السط قال الزجاج سمى بسطا لانها الاسباب في اول
اجزائه السابعة وقال بعضهم لانها الاسباب في عروضه
وضربه وقيل غير ذلك **جري** **وهت** **جور** في الوفا خبثها اقطعته
والجزء فاقطع معي اقطعته ديلا **جري** **وهت** **جور** مررت
بالجيم الاولى الي ان ثالث البحر وبالواو والواو الي انه مررت
بث سادس الاجزاء خامسها مستغفل فاعلنت وبما سبق
ثمة مثمن علم تكرر مستغفل فاعلنت فيه اربع مرات وبالجيم
الثانية الي ان له ثلاث اعاريض وبالواو الي ان له ستة
اضرب الاولى محبونة ولها ضربان الاول مثلها كقوله
يا جارا لارمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك
وانما لم يستعملها لئلا يتوهم ان فاعلنت منقول من
جزء سقط منه شيء كما مر في الديدة من ان فاعلنت لم يات
عروضا ولا ضربا الا منقولا من ذلك الثانيه مقطوع كقوله
فقد شهد الفارة الشوا تخلي جردا عروقة النجيب مرحوبا
فهذه العروض وهذان الضربان لواي هذا البحر وقد
ذكرت ذلك بقولي **في حال الوفا** بالقصور للضرورة **اغشها**
اي العروض والجنوب و**اقطعته** الضرب العروضة الثانية
محمونة مقطوعة ولها ضرب واحد مثلها كقوله
ما هيح الشوق من اطلال امحيت فغار كوهي الواسع

اي

ايضا فيقال وقوته افره وفرا انهم فهو موفور سبي واقرأ
لوفور اوتاد اجزائه قاله الخليل وقيل موفور حركاته **وجئت**
بحج في الوفا اقطفها وفي الجزء صبح اوله اعصب **بجملاد** **جئت**
بحج رمزت بالاداء الي رابع البحور وبالجيم الاولى الي انه مركب
من ثلاث الاجزاء معا علقن ومما سبق انه سدس علم ان تكرم معا علقن
فيه ست مرات وباليا الي ان له عرضين وبالجيم الثانية الي ان
له ثلاثا اضرب العروض الاولى مقطوعة ولها ضرب واحد
مثلها كقولنا غم سوقها غزا كان قرون جلته **المعنى**
وهذه العروض وهذا الضرب لوافي هذا البحر وقد ذكرت
ذلك بقولي **في حال اقطفها** بالفا اي العروض والعقرب
الثانية مجزوة صحيحة ولها ضربان الاول مثلها كقوله
لقد علمت ربيعة ان جيلادها خلق الثاني محسوب بالصاد
المعلمة كقوله اعابها وآمرها تنصني وتصيني وهذه
العروض وهذان الضربان مجزوة وقد ذكرت ذلك بقولي
وفي حال الجزء صبح عروضها ضربا **اوله** اي الضرب **اعصب**
حالة كونك **بجملاد** اي محسنا للعصب اي حاكما بحسنه تبيها
الاول يدخل مشور هذا البحر من الزخاف العصب بحسن
والعقل بصلوح والنقص بفتح ولا يجوز شي من ذلك في
عروضيه واضربه الا العصب في العروض الثانية وكذا
العقل فيها علي خلاف ويدخل الجزء الاول العصب
بالضاد الجمة وكذا النقص والنقص في الجيم
وقد منا ان بين لام معا علقن العصب بالمعلمة ووزنه
معاقبة الثاني اذا علقن اجزائيت من مجزوة هذا البحر
اشبه مجزوة الرجز فان وحده في القصيدة جزء علي وزنه
معا علقن تعيين كونها من مجزوة الوافر وعليه زنة مستغفلت

الوفا

تعيين

تعيين كونها من مجزوة الرجز والاحاز حملها علي كلمة وترجم حملها
علي مجزوة الرجز بان حمل علي الاخف فان ميسرة مستغفلت
في الرجز معا علقن بالبحن وهو حذف ساكن وميسرة معا علقن
في الوافر معا علقن بالعقل وهو حذف متحرك ولاشك ان حذف
الساكن اخف من حذف المتحرك واذا اعصبته بالصاد المعلمة
اجزائيت من مجزوة اشبه بالهزج فان لم يوصل في القصيدة
جزء علي وزنه معا علقن ترجم الحمل علي الهزج لان معا علقن
فيه اصلي وفي الوافر عارض بالعصب الثالث اما التزم في
الوافر اقطف لكثرة حركاته فاستغفلت فاسقط بعضه
عروضه وضربه تنقيها واثروا من الاسقاط القطف بقا الشعر
به عذب المساق لذيقه الذاق ولم يفعلوا ذلك في الكامل مع
ان حركاتها سواء الوقوع الفاعلة في الكامل مقدمة على الوند
وهي اكثر حركات منه فكانت اخر الجزء الذي هو محل الاسقاط
في الكامل دون اخر الجزء في الوافر في الحركات الرابع حكمه
الاخفش لهذا البحر عروض ثالثة مجزوة مقطوعة لها ضرب
مثلها واستشهد علي ذلك بابيات وزعم ابو بكر الحكم انه
شد في عروضه الاولى القبض واستشهد عليه بقول الشاعر
علوت علي الرجال بخلتي ورثتها كما ورث الولاء وعلك
بمثل ما مر عنه مع الكلام عليه في البسيط الخامس من
شواهد العصب قول الشاعر اذا لم تستطع شيا فذعه
وجاوزه الي ما تستطيع قال الدما ميني ويجلي ان شخما
سال الخليل ان يقرأ عليه علم العروض فاقام مدة يخلف
اليه للقرأة ولم يحصل شيا فاعيمه الخليل امره ولم يزل يراجع
بالنوع حيا منه فقال له يوما وقد حضر للقرأة قطع **والشاعر**



اذا لم تستطع قدعه وجاوزة اليها ما تستطيع فقطن الرجل لما
 اراده الخليل رحمه الله تعالى فانصرف ولم يعلم وانا اعجب ممن
 فقطن مثل هذا كيف يصعب عليه فن العرو من مع سمولية
 والله مقدر الامور اه تلك اذا كانت العلوم متخا الهية فلا
 يحجب من ان يفتح الله علي شخص بقوام من علم فيحجب عن
 علمه اخر وان كان اسهل مما فاتي عليه به وقوله والله مقدر
 الامور اشارة اليها هذه السادسة من ابيات معاينة هذا البحر
 قوله المسيب بن شريك اليوم م عالم من العلماء حقاً يخرج من
 الضرب الاول الا انه اجم معقول الجزء الاول من العجز فقطعه
 هكذا المبي يبين شريك كذا اليوم م عالم من العلماء بحقاً
 فاعلت متفاعلت فمزلت متاعلت فمزلت
الكامل والهجرج سمي الكامل كاملاً كما له في الحركات الاربعة
 اكثر التغيرات كانت لاشمال البيت النام منه علم ثلاثين
 حركة وليس في البحر كما هو كذلك والوافر وان كان كذلك
 في الاصل لكنه لم يحسن تاماً اصلاً كما مر هذا ما افاده الخليل
 وقيل غير ذلك وسمى الهجرج هجرجاً تشبهاً بهجرج الصوت
 ابي تردده قاله الخليل قيل وانما كانت كذلك لان اوائل
 اجزائه اقوات يعقب كلامها سببان خفيفان وهذا مما يبين
 علمي مد الصوت وقيل سمي هجرجاً لطيفه لان الهجرج من
 الاغاني وفيه ترتيب **هي حل جطي** صحيح اقطعه جذه باضاره
 واخذ باضاره **ولا** وفي الجزء متخا اقطعه زلفه ذلك **ولي**
بع ابق صحيحها احذفه تعدلا بدات بالكلام علي الكامل
 فقلت **هي حل جطي** رمزت بالوا الي ان الكامل خامس البحر
 وبالوا المثلثة الجاءه مركب من متفاعلت تام من الاجزاء وما
 سبق اليه سدس علم تكرر متفاعلت فيه ستة مرات
 وبالجم الي ان له ثلاث اعاريض وبالوا الي ان له تسعة اضرب
 العروضا

العروضا الاولى مسبوحة ولها ثلاثة اضرب الاول مثلها كقوله
 واذا صحت فما اقصر عن نديم وكما علمت شائلي وتكرمي
 الثاني مقطوع كقوله واذا دعوتك عمه فانه شب يزرك عند من خبالا
 الثالث اخذ مضرب كقوله لف الديار برامتين فعا قل
 درست وغير ايها القطر وقد ذكرته ذلك بقولي **صحيح**
 العروضا والاضرب **اقطعه** ابي الضرب **وحده** باضاره اي مع
 اضارته الثانية حذا ولها ضربان الاول اخذ مضرب كقوله
 ولانت الشجع من اسامتنا ذعيت نزال ولج في الذعر الثاني
 مثلها كقوله ومث غنة ومما معا لها هطل اجش وبارح ترب
 وقد ذكرت ذلك بقولي **واخذ** ابي العروضا والاضرب
باضاره اي مع اضمار الضرب **ولا** باضاره وفي كلامهم تقديم
 هذا الضرب علي الضرب الذي قبله وهاتان العروضا
 وهذه الاضرب لواني هذا البحر الثالثة مجزوة صحيحة ولها
 اربعة اضرب الاول مثلها كقوله واذا انتقوت فلا تكن متجشعا وتخل
 الثاني مقطوع كقوله واذا لم يذكروا الاساة الكثر والחסات
 الثالث مرفل كقوله ولقد سبقتهم الي فلم ترتعت
 وانت اخر الرابع مزيل كقوله جدت يكون مقامه
 ابد اختلف الرياح وقد ذكرت بقولي وفي حال الجزء **صحيح**
 ابي العروضا والاضرب **اقطعه** ابي الضرب **ورفله** وذلن
 ابي الضرب وفي كلامهم تقديم المرفل ما لم يزل فاما مثل
 ما لمقطوع تشبهاته الاول يدخله كشو هذا البحر
 من الرخاف الاضمار بحسن والوقف بصلوح والعزل
 بقيم وقد فمنا ان بيتا متفاعلت المضرب والفة متفاعلة
 ولا يجوز في الضرب المقطوع للعروضا الاولى والثالثة
 من هذه الرخافات الا الاضمار بحسن ويدخل في
 العروضا الحذا الاضمار علي قول لا غيب الاضمار ولا

يدخل منها شي في المنسوب الاخذ غير المنسوب ولا يدخل المنسوب
 الا الاضمار وتجزئ كالماء في بقية الاعاريض والاضرب الثاني
 اذا اضربت اجزا هذه السجرات شبه بالرجز فان وجد في
 القضية جزء علي متغا علفت تعين حملها علي الكامل
 او ما لا يجوز في الكامل كما تحمله تعين حملها علي الرجز لاصالة
 مستعملين فيه وفرعين في الكامل وكذا الحال مع الوقف ومع
 النزل وانما ترجم معها في صورة عدم المعنى لاجل البحر في الحمل
 علي الرجز اثارا للاخذ لان متغا علفت فيه ناشئ عن الجين وهو
 حذف ساكن وفي الكامل عن الوقف وهو حذف معجزة ومقتل
 في الرجز ناشئ عن تغيير واحد وهو الطي وفي الكامل تغييرين هما
 الاضمار والطى الثالث حكمي بعضهم ان هذا البحر يستعمل
 مشطورا مرفلا ومزبلا ومعرب من ذلك وكذا ذلك في
 الرابع من ابيات معانيته ما تقدم في الوافر وهو السبب في
 اليوم عالم من العلماء قال ابنه القطاع يخرج منه من
 الضرب السادس الا انه مرفل العروض والضرب وفي
 اول صدره الخزم بالزاي بحرفين وفي اول مجزئه بثلاثة
 احرف مع وقف اول جزء من صدره واول جزء من مجزئه
 كذا في بعض شروح النجاشي ويرد عليه ان الترفيل انما يجوز
 في العروض للتصريح ولا تصريح هنا وان الخزم في اول العجز
 انما يجوز بحرف او حرفين كما مر الا ان يجعل ما شئت ترفيل
 عروضه من غير تصريح وما شئت الخزم في اول مجزئه بالكسر
 من حرفين وتقطيعه هكذا
 مسيب ن شريك ليوم كن مثل عا حقا ش تكت علي
 معا علف متغا علف متغا علف متغا علف
 المخرج فقلت ولي بن ابرر منرت بالواو الي انه سادس
 البحر وبالباء الاولى الي انه مركب من معا علف ثانيا

الاجزا

الاجزا وما سبق انه سد من علم تكرر معا علف في مرت
 لكن هذا بحسب اصله الذي يقتضيه دائرته اما بحسب
 الاستعمال فهو مجزوء جوبا كما تقدم وشذ استعماله تاما وبالاق
 الي ان له عروض واحدة وبالباء الثانية الي ان له ضربين
 فالعروض مجزوءة صحيحة وضربها الاول مثلها القول
 عن من لا يلي السبب فالاملاح فالعروض وضربها الثاني مجزوء وقوله
 وما ظهر به نابعه الضيم بالظهور الاول وهذا الضرب قليل
 الاستعمال وقد ذكرت ذلك بنوي **محمدا** اي القروض
 والمنسوب **واحد** اي الضرب **تعد** لا اي تكن عا د لا
 تنسبها ت يدخل شذ هذا البحر من الزجاء القين
 بقية وقيل بصلوح ولكن بحسن علي سبيل المعاقبة
 كما تقدم ومثل المشو العروض ويمتدح القين في المنسوب
 فانه يبرس با جماع ونقل عن الخليل انه لا يجوز الا في الجزء
 الاول ونقل عنه انه لا يجوز الا في الاول والثالث ونقل
 عن الزجاج انه يجوز في اجزائه كلها لكن مع كراهته في
 الضرب ويمتنع الكف في الضرب ويدخل الجزء الاول
 الخزم بالواو الشتر والضرب بقية في الثلاثة الثانية
 حكمي الا ففتى للمخرج ضربا ثالثا مقصورا وحكي بوضعهم
 له عروضاً محدودة لها ضرب مثلها وكل ذلك شاذ
 الثالث من ابيات معانيته قول علي كرم الله وجهه
 اشد حيا زعمك للموت فان الموت لا يقبل مجزوء من الضرب
 الاول الي انه خزم بالزاي في اوله باربعة احرف وكف
 خبره الاول تجزؤه الثاني وتقطيعه هكذا
 حيا زعمك للموت فان الموت لا يقبل **الرجز** قال الخليل
معا علف معا علف معا علف

فيها

سمع رجلا لا صطرا به والعرب تسمى الناقبة التي ترتعش

فخذ اها جزا كسجرا وانما كانت مضطربا لانه يجوز حذف حرفين
 من كل جزء منه اولان في اول كل جزء منه سبعين
 خفيفين فيكون فيه حركة فسلكون فحركة فسلكون قال ابن
 دريد سمي رجزا التقارب اجزائه وقلة حروفه ومن ثم
 قد يطلق الرجز على كل شعر قلت حروفه وقصرت
 بيوتته وقيل لان اكثر ما يتعمل العرب منه الشطور الا في
 علي ثلاث اجزا فتشبه بالراجز من الابل وهو الذي
 يشد احديه يديه فيبقي علي ثلاثة قوائم **زكي ورد**
 قطع في الوفا وصحح بجزه واشطر انهما محصلا
زكي ورد رمزت بالزاي اليها ان الشهور وبالواو الي
 انه مركب من مستغلفين سادس الاجزا ومما سبق انه
 سدس علم تكرر مستغلف فيه ست مرات وبالذال الي
 ان لاربعا عاريفها وبالواو اليها ان لاربعة اضرب العروض
 الاولي صحيحة ولها مزيان الاول مثلها كقول
 دار السامع اسلمي جارة فخر يترى اياتها مثل الزبر الثاني
 مقطوع كقول القلب منها ستر يبع عالم والقلب مني جاهد مجهور
 وهذه العروض وهذه الضربان لوا في هذا البحر وقد
 ذكرت ذلك بقولي **صحح** العروض والضرب **واقطع** اي الضرب
 في حال **الوقا** الثانية مجزوة صحيحة ولها ضرب واحد مثلها
 كقول قد هاج قلبي منزلا من امحور ومقفر وقد ذكرت ذلك
 بقولي **صحح** عروضا وضربا **بجز** اي في حال جزء الثالثة مشطوفة
 وهي الضرب علي بعض الاقوال السابقة كقوله
 ما هاج اخرانا وشعوا قد شحا المربعة منه حركة وهي الضرب
 علي بعض الاقوال السابقة كقوله يا ليتني فيها جذع وقد
 ذكرت ذلك بقولي **واشطر** العروض والضرب **انها** محصلا
 لمائل

لمائل هذا الفت وقد مر بيان الخلاف في عروض الشطور والنهول
 ومنهها تشبيهات الاول يدخل حشو هذا البحر من الرخاف
 الخبز بصلوح والطير بحسن والخليل بفتح ويدخل الخبز في جميع
 اعا وبضه واضربه والطير والخليل في غير المنزلة المقطوع الثاني
 كما يفضيهم لوا في هذا البحر عروضا مقطوع عندها ضرب مثلها
 ويجزوا مزيان مقطوعا وسماه اذ ادخله مع القطع الخبز بفتح لا
 وانفقوا علي جوار القطع مع السلامة في ضرب الارخوزة الشطوة
 اجزا للعلمة بحرية الرخاف كقوله والنفس من النفس شي خلقا
 فكن عليها ما جيت مشفعا ولا تسلط جالا عليها **انخذ** يسوق
 فحقها اليه والثر المحذون استعمال ذلك في الارا جزا الشطوة
 المزدوجة والذي يظهر ان كل شطرين من ذلك شعر علي حدة
 وان ليس كله قصيدة واحدة وان تجاوزت الايات سبعة
 لا يتم لا يلتزمون فيها روبا واحدا ولا حركة واحدة بل يجمعون
 فيها بين العروض المختلفة الخواص مع البعد بينها والقرب
 وبين الحركات الثلاث من غير تحاش لهذا وانما يلتزمون
 ذلك في كل شطرين فلو جعلنا كله قصيدة واحدة للزم وجود
 الاثنا والاجازة والاقوا والاصراف في القصيدة الواحدة
 وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون مثل ذلك في
 هذه الارا جزعيا ولا يتدبر ذلك من العلماء كذا في الدمايني
 وعلي هذا الذي يظهر يكون القطع مع السلامة لاجزا العلمة
 بحرية الرخاف بل لان القطع واقع في شعرا جنبي عما فيه السلامة
 وما ذكر يفسر انه ينبغي جعل اضرب الرجز ستة بزيادة ضرب
 مقطوع للعروض الشطوة فيكون لها مزيان فافهم وحكي
 بعضهم استعمال المحذوم مع التبسيط في مشطوط الرجز كقوله
 انا ابت حرب ومعي محراق اضربهم بعارم رقراق اذكر الموت ابو
 اسحاق وجاشت النفس علي التراق وبعضهم استعمال الضرب

والاسباب اسرع من الاوتاد وقال سمي المنسرح منسرحا لاسراره
وسهولته وقيل لاسراره عما ياتي في امثاله لان مستغلق اذا فتح
منه باقلا ما فتح منه ان ياتي علي اصله الا في المنسرح فانه يفتح
فيه ان ياتي الامطويا **اطلا** و**وطا** في اطوين كاسفا وقعه واصطلمه
والسوق خابلا تبع الملا وفي الشطر قف والسف **يوطون** حد فعاخيها
اطوه اقطعته انهلك السق وقف بلا بدات باللام علي السريج
فقلت **طلا ووطا ويني** رمزت بالطا الاولي الي انه تاسع البحور
وبالواوين الاولي والثانية والطا الاخيرة الي انه مركب من
مستغلقين سادس الاجز امرتين ومنغولاته تسع الاجزا
وما سبق انه مسدس علم تكرر مجموع ذلك فيه مرتين وبالذال
الي ان له اربع اعاريض وبالواو الاخيرة الي ان له ستة اضرب
العروض الاولي مطوية مكسوفة ولها ثلاثة اضرب اللول
مثلها كقولها حاج الهوي رسم بذات القضا مخلوق مستقيم محمول
الثاني مطوي موقوف كقولها ازمان سلمي لايري مثلها الراوي
في شام ولا في عراق الثالث اصلم كقولها قالت ولم تقصد ليلتها
مهلا فقد ابلغت اسماعي وقد ذكرت ذلك بقولي **اطوين**
عروضنا وضربا حالة كونك **كاسفا** لها **وقعه** اي الضرب امر
من وقف المتعلية **واصله** اي الضرب وفي كلامهم تقديم
الضرب الموقوف علي الضرب المكسوف الثانية مكسوفة
مقبولة ولها ضرب واحد مثلها كقولها
الشرسك والوجه دنا يبروا طراف الاكف عنم وقد ذكرت
ذلك بقولي **كسف** عروضنا وضربا حالة كونك **خابلا** تتبع
الملا وهاتان العروضان وهذه الاضرب الاربعة
لها في هذا البحر الثلاثة مشطورية موقوفة وهي الضرب
كقولها ينفختم في حافاتهما بالبال بسكون اللام الرواية
مشطورية مكسوفة وهي الضرب كقولها

يا صاحبي

يا صاحبي رجلي اقلأ عذلي وجعله بعضهم من مشطور
الرجز وبما شئت عليه اولي لان جعله من مشطور الرجز
يلزم عليه تغييرات حذف ثوب مستغلقين وشككين لانه
واما جعله من مشطور السريج فيلزم عليه تغيير واحد
وهو حذف تامغولاته والذي يودي الي تغيير واحد
اولي مما يودي الي تغييرين وقد ذكرت ذلك بقولي **وفي**
خال الشطر قف عروضنا وضربا **كسفا** لها تغييرات
الاول يدخله شطرها البحر من الزحاف الخبز بمشطوح
والطي تحت والخطب يفتح وقيل الخبز تحت والطي بمشطوح
قال الدماميني والذوق السليم يشهد للاول الذي هو
قول الخليل والخبز فقط يدخل في الضرب الخامس والسادس
فقط وتقل غير واحد عن بعضهم جواز خبز العروض
الاولي مع انها حينئذ تكون عن الثانية فتأمل الثاني اشته
بعضهم للعروض الثانية ضربا كقولها يا بها الزاري على عمر
وقد قلت فيه غير ما تقدم بسكون اليهم وعليه شيء كثير
من العروض وتقل عن الخليل بل تقله بعضهم عن الجمهور
وقال انه الواجب وذهب بعضهم الي انه نفس عندها المكسوف
المقبول المقول الي فعلت بتحريك العين لكنه زوحف بالاضمار
فصار فعلت باسكان العين كما فعل ذلك في فعلت الناشئة عن
متفاعلت بالخذ والاضمار وليس ضربا اخر بدليل مجيب
محتما مع ذلك في القصيد الواحدة ولو كان ضربا اخر
لا يمنع اجتماعه معه في قصيدة واحدة وعليه هذا لا يخفى
الاضمار يجوز الكامل ورد قيا سديانه مع الفارق لان العين
في الكامل ثاني سبب فيجوز كانهما بالاضمار وفي السريج
اول سبب واوائل الاسباب لاتزاحف ولا عبرة بصيورتها
بعد دخوله الخبز ثاني سبب لان المتطور اليه هو الاصل ولما

دليله مرده بعضهم بان اجتماعها شاذ فلا تمويل عليهم وبعضهم
 بان اجتماعها انما يتبع في القسيمة المطلقة دون المقيدة
 والقسيمة الثانية فيها اجتماعها مقيدة وانما يجوز الجمع
 بيت فعلن بالتحريك وفعلن بالاسكان في المقيدة دون
 المطلقة لان حرف الروي اذا قيد وقع في غير موضعه
 لانه وقع في موضع الوصل كما ستعرفه فيما زان يكون احد
 الرويين من وتند والاخر من سبب بخلاف المطلق كذا
 في بعض شروح الحاشي الثالث انما لم يستعمل مفعولا في
 السريج علي اصله لضعفه بالوند المفروق الذي اوله لفظ
 السبب ففعل في العروض الي فعلن او فعلن ليفتح وسط
 البيت لفظ الوند وهو علق وغير الضرب لان بقائه
 علي اصله يودي الي الوقوف علي المتحرك الرابع لم يستعمل
 نقدا البحر بمجزؤا ولا منهوكا لئلا يلبيس بمجزؤا والرجز
 ومنهوكه فمما ورد علي مستعمل اربع مرات او مرتين
 يحمل علي انه من الرجز لان المخذون ح موافق للمناقض
 فيكون الباقي دليلا علي المخذون ولا كذلك اذا حمل علي
 انه من السريج لاختلاف اجزائه الخامس من ابيات
 معا يانه لا حوله ولا قوة الا بامتداد الضرب الشطور الموقوف
 لكنه خرم بمجتمعت بحرفين وتقطيعه هكذا
 حول ولا قوة ال لا بلله ثم تكلمت علي السريج فقلت
لنقل **مفعول** **مفعول** **مفعول** ثم تكلمت علي السريج فقلت
يوطون **جد** رمزت بالياء الي انه عاشر البحر وبالواو والطا
 والواو الي انه مركب من مستعملات مفعولات مستعمل
 بادس الاجزاء وتا شعرا وحما سبق انه سدس علم تكرر
 سمجوع ذلك فيه مرتين وبالجيم الي ان له ثلاث اعاريض
 وبالذال الي ان له اربعة اضرب العروض الاولى صحيحة
 وهما ضربان الاول سطوي كقولهم ان ابن زيد لا زال مستغلا
 فخير يثني في مصره العرفا وزعم بعضهم ان العروض

لم تستعمل

لم تستعمل الا سطوية كقولهم ان سليمان والله يكلوها ضنت
 بشئ ما كان يزرعها وزعم ان البيت السابق مصنوع
 الثاني سطوي كقوله ما يهيج الشوق من مطو قنت
 قامت علي بانه تقنيا وهذا الضرب لم يذكره الخليل
 لكن حكاه غيره واستحسنه الحدوث واكثر ايمته الثانية
 منهوكة مكشوفة وهيه الضرب كقوله ويل ام سعد بعدا
 الثالثة منهوكة موقوفة وهيه الضرب كقوله
 صبرا بيني عبد الدار بسكونه الرا وقد ذكرت ذلك بقولي
فما **نقلا** **نقلا** **نقلا** اي العروضة **واطره** اي الضرب **واقطعه** اي
 الضرب **واطره** اي الضرب **واقطعه** اي الضرب **واقطعه** اي
 نهكها **واقطعه** اي الضرب **واقطعه** اي الضرب **واقطعه** اي
 ين قال ان النهوك مطلقا ليس من الشعر وفي كلامهم
 تنهكهم النهك مع الوقف علي النهك مع الكسف نسيهات
 الاول يدخله نحو هذا البحر من الزخا فالحين بمملوح
 الا في مفعولات بفتح والطن بحسن والجميل بفتح ويمتنع
 في العروض الاولى الجميل فقط لان اجز الجزء الذي قبلها
 وهو مفعولات متحركة فلو جعلت لتوالي خمس حركات
 وهو ممنوع في الشعر ويمتنع في الضرب الاول الخمس
 لانه سطوي فلو خفي حمل الجميل فيجي المخذور السابق
 ويمتنع الطي في الجزء الثاني من النهوك بما لقيه قال
 الدما بيني لقرب محله من الوند القتل ويعلم من ذلك
 امتناع الجميل فيه الثاني اما وجب طي مستعمل الضرب
 هنا او قطعه دون مستعمل الضرب في امثال هذا البحر
 كالرجز لانه هو والسريج المتقدم والمقتضب الا في اخره

لان كل واحد مركب من مستعملين مرتين ومفعولات الا
 ان مفعولات في السريخ متأخرة وفي المختصين متقدم
 وهذا متوسط والقياس لازم في ضرب السريخ لما روي
 ضرب المختصين لما سياتي في ضرب السريخ ايضا لساوي
 اخويه الثالث من ابيات معانيته لا اله الا الله قال ابن
 القطائع يخرج من المنهوك المكتشف لكنه خرج بمجتهدين
 بحرفين وتقطيعه هكذا **الاه ال لله** **مفعول الخفيف**
 قال الجليلي سمى خفيفا لانه اخف السبعيات اي لتوالي
 لفظ ثلاثة اسباب فنيته فيه لان اول وثاني الوقت الفرق
 فيه لفظ سبب خفيف عقبه سببين خفيفين والاسباب
 اخذ من الاوتاد **وكفي رزجهم** **مفعول الخفيف** واخذ
 و **مفعول الخفيف** قصر مجزوءة **اقلا** **مفعول الخفيف** رزجهم
 الي انه البحر الحادي عشر و **مفعول الخفيف** رزجهم بالالف
 مركب من فاعلات مستعملين مفروق الوقت فاعلات
 سابع الاجزاء وعاشرها وما سبق انه مسدود علم تكرار
 مجموع ذلك مرتين وبالحجم الي ان له ثلاث اعاريض وبالحجم
 الي ان له خمسة اضرب الفروض الاولى صحيحة ولها ضربان
 الاول مثلها كقولك حل اهلبي ما بين دري قيادوي وحلت
 بلوثة بالسفال الثاني محذوف كقولك ليت شعري هلاهم
 هل ايتهم ام يحولن من دون ذلك الرديي الثانية
 محذوفة ولها ضرب واحد مثلها كقولك ان قدرنا يوما
 علي عامر تنتصف منه او ندمه لكم هذا في حال
 الوفا وقد ذكرت ذلك بقوي **مفعول الخفيف** العروض والضرب
واحد اي الضرب **واحد** منها الثالثة مجزوءة صحيحة
 ولها

اقلام

لها ضربان الاول مثلها كقولك ليت شعري ما ذاتري ام عمرو
 في امرنا الثاني مقصور مجنون كقولك لاخطب ان لم تكلو نوا
 تخسبهم يسير وقد ذكرت ذلك بقوي **مفعول الخفيف** العروض والضرب
واحد اي الضرب عروضا وضربا **مفعول الخفيف** اي في حال جزوءة **مفعول الخفيف**
مفعول الخفيف اي الضرب تبييهات الاول يدخل حشو هذا البحر من
 الزجاف الخفيف بحسن والكف بصلوخ والشكل بقبح وقيل
 لمقلنا ان العاقبة تاتي فيه بين نون فاعلاتين ومن مستعملين
 بعد ه و بين نون مستعملين والي فاعلاتين بعد ه فمفعول فيه
 اقتسامها الثلاثة المصدروا الجزوا الطرفان فالخفيف مستعمل
 لسلامة نون فاعلاتين قبله صدر والكف فيه لسلامة الف
 فاعلاتين بعده او في فاعلاتين لسلامة ميم مستعملين بعده
 بحر والشكل في مستعملين او فاعلاتين اذ وقع وطا طرفان
 وسبع الاخفش هنا العاقبة بين نون فاعلاتين وسبع
 مستعملين بعدها فاجاز اجتماع كف تلك وخين هذه
 وادعي ان ذلك مذهب الجليل واختاره بعضهم ويدخل
 الحن فقط في جميع اعاريضه واضربه ويدخل التشبيث
 في الضرب الاول كما مر الثاني استدرك بعضهم لهذا البحر
 عروضا مجزوءة مقصورة مجزوءة لها ضرب مثلها الثالث من
 ابيات معانيته قد حكم عند خالد وهو شبيه بالابل
 يخرج من الضرب الرابع الا انه خرج بمجتهدين صدره ومجزوءة
 بحرفين وتقطيعه هكذا حاكم عن دخالدين وشيخ
فانما **مفعول الخفيف** **مفعول الخفيف**
المضارع والمختص **مفعول الخفيف** اي المضارع مضارعا
 قال الجليل لمضارعة الخفيف في ان احد جزئيه مجموع الوقت
 والاخر مفروق وقيل لمضارعة الفرج في الجزوءة وتقدم
 الاوتاد علي الاسباب وقيل لمضارعة السريخ في كون

فتتصور

بلا بلي
 مستعمل

وتدعه المرفوق في جزئه الثاني وقال الزجاج لغار عند المجتبى
في حال قبضه وسمى المقتضب مقتضيا قاله الخليل لانه اقتضب
من الشمر اي اقتطع منه وقيل لانه اقتضب من المسرح على
المخصوص لان المسرح كما تقدم مستفعل بمفعولات مستفعل
مرتين وبنا المقتضب من هذه الاجزاء غير ان مفعولات فيه
متقدم قال ابن بري ويحتمل ان يكون هذا التفسير لقول الخليل
قاله بمنهم وليس في دائرة من الدوائر بحر فيقول
في البحر الثاني اخرا الحمد الاولى بعينها الا في هذه الدائرة وسمى
المجتبى مجتبى قال الخليل لانه اجتبى اي اقتطع من طويل
دائره وقيل لانه اجتبى من الخفيف بتفك ثم مستفعل فيه
على ما علمت كما استعرفه ويحتمل ان هذا مراد الخليل
لما ن يرب ال صم ومن طووا بنا الطويل **فوزاذا**
صحا الخليل به ان باللام على المضارع فقلت **لسان**
ال رمزت باللام الي اننا البحر الثاني عشر وبالبا والواو
والبا الي انه مركب من مفاعيل فاع لاتن مفروا والوند
مفاعيل ثانيا الاجزاء واربعا وما سبق انه سدس
علم تكرر مجموع ذلك مرتين لكن هذا بحسب اصله
الذي تقتضيه دائرته اما بحسب الاستعمال فهو مجزوء
وجوبا كما تقدم وبالاثنين الي انه لمعروضا واحدة وغربا
واحدة فعروضه مميحة وضربها مثلها كقول
دعاني الي اسعاد دواعي هويم اسعادا وقد ذكرت ذلك
بقولي **صم** معروضا وغربا وقد ان بين يا مفاعيل
في هذا البحر ونونه مراقبه واجاز بعضهم ثبوتها
معها والجوهري يثبتها معا نسيها في الاول يدخل
مفاعيل في هذا البحر من الزخاف الكف والقبتن على

البدل

البدل عند القائلين بوجوب المراقبة هنا ويدخله الشتر
والحرب واما فاع لاتن الواقعة معروضا فلا يجوز فيها الا الكف
واما فاع لاتن الواقعة ضربا فلا يجوز فيها شي اطلاقا
انك لا تحش ان يكون المضارع والمقتضب من شعر العرب
وزعم انه لم يسمع منهم شي منها قال الدماميني وهو
محمود بنقل الخليل وقال الزجاج هما قليلان حتى انه
لا يد جده منها قصيدة كعربي واغيا يروى منه
منها البيت والبقان ولا نسب بيت منها الي شاعر
من العرب بل ولا يوجد في اشعار اقبائله وقوله الشاعر
من العرب اي معروف بالشعر وقوله من اشعار القبائل
المعروفة بالشعر فلا تنافي بين اول كلامه واخره الثالث
من ابيات معاينة قوله ان من رمت سهام لواخط كالشيد
فهو من الاله خزم بمجتهن بخدين وقبتن اول صدره واول
عجزه وكفت عروضه وتقطيعه هكذا
ت مريت هو سهام لواخط كشهدني ثم شيت
مفاعيل فاعلات مفاعيل فاعلات
باللام على المقتضب فقلت **ومن طووا** بنا رمزت
بايم الي انه البحر الثالث عشر وبالطا والواو الي انه
مركب من مفعولات مستفعل مستفعل تاسع الاجزاء
وسادسها وما سبق انه سدس علم تكرر مجموع ذلك مرتين
لكن هذا بحسب الاصل اما بحسب الاستعمال فهو مجزوء
وجوبا كما تقدم وبالاثنين الي ان لمعروضا واحدة وضربا
واحدة فعروضه مطوية وضربها مثلها كقول
اقبلت فلاح لها عارضات كالبرد وقد ذكرت ذلك بقولي

الطو عروضاً وضرباً وقد سلفنا ان بيننا مفعولات
 وواوها في هذا البحر مراقبة وحكي بعضهم شعوبها معا والفر
 سقوطها معا تنبيهات يدخل مفعولات في هذا البحر من
 الزجاف الحين والطبي على البدل عند القائلين بوجوب
 المراقبة هنا واما العروض والضرب فليهما واجب كما علم
 وحكي بعضهم سلا متبها الثاني تقدم ان هذا البحر قليل
 بل انكره الاقنص كالمضارع كلف قال ابن القطاع هو مع
 قلته تغلبه الطباع وتثقله الثالث من ابيات معاياته
 قوله اوزني جيك السقا ضرت لهذا الوري علما فهو منه كلف
 خرم بمجئيت كل من صدره ومجزه بثلاثة اعراف وخين اول
 كله منها وتقطيعه هكذا ثني جيب سقا لهذا الوري علما
معايلين متفعلين معايلين متفعلين
 ثم ثلثت باللام على المجتث فقلت **ميززاد** **صحا** الى العروض
 والضرب **الحلي** هذا البحر رمزت بالنون الي انه البحر
 الرابع عشروا ليا والزايين الي انه مركب من مستفعل
 مفروق الموثقة فاعلالتن عاشر الاجزا وابعها
 وما سبق انه سدس علم تكرر مجموع ذلك مرتين لكن
 هذا السدس الاصل اما بحسب الاستعمال فهو مجزوء وجوبا
 كما تقدم وبالا لني قبل الذال والالف بعدها اي ان له
 عروضاً واحدة وضرباً واحداً او بينت انها صيحات
 بقوليه **صحا** كقوله البطن منها خفيف والوجه مثله الهلال
 تنبيهان الاول يدخل شعوب هذا البحر من الزجاف ما يدخل
 شعوب الخفيف الحين والكف والشكل وتاتي فيها المراقبة
 باقسامها الثلاثة كما مر في الخفيف ويجوز تشعشع ضربه
 على الصحيح ومنعه بعضهم وشدة تشعشع عروضه

نظم

لغير

مرا

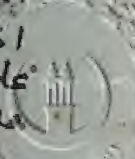
لغير التصريح وعلم من اتيان المراقبة فيه انه يمنع
 خين عروضه الواقعة عقب الجزاء المكفوف لا سطره
 نوالي خمس حركات وحيث امتنع ختها امتنع شكلها
 ضويرة امتناع الشكل با متناع الحين ويمتنع كلف
 منعه لا سطره الوقف على متحرر وحيث امتنع
 كلفه امتنع شكله ضرورة ما مر الثاني من ابيات معاياته
 قوله طوقني يا خلي يا من تركي ليس عنديك صبر فله منه
 كلف خرم كله من صدره ومجزه بثلاثة اعراف ثم ان سكت
 يا خلي وما عنديك فالعروض والضرب مشغلات
 وان قحنتا فهما مخبونان وتقطيعه هكذا
نيلي عن دي صبور
مستفعلين **مفعولان** او **فاعلاتن** **مستفعلين** **مفعولان** او **فاعلاتن**
التقارب قال التليل سبي بذلك لتقارب اجزائه لانها
 جارية وقال الزجاج لتقارب اسبابه من اوتاهه وقيل
 لتقارب اوتاده وبقي ان يقال لتقارب اسبابه **سوا ابوا**
 صحا اقصره احذف ابترينه واحذفها في الجزاء ابتره شكلا
سوا ابوا رمزت بالسين الي انه البحر الخامس عشروا لالف
 الي انه مركب من مفعولين اول الاجزا وما سبق انه مشغلت
 علم تكرر فقولن فيهما ثمان مرات وباليا الي ان له عروضين
 وبالواو الي ان له ستة اضرب العروض الاولى صحيحة ولها
 اربعة اضرب الاول مثلها كقوله فاما تيميم تيميم مر فالعالم
 القوم روبا ياما الثاني مقصور كقوله وياوي الي سورة يائيات
 وشعشع اضرب مثل السعال يسكون اللام الثالث محذوف
 كقوله واروي من الشعر شعرا عوبصا ينمي الرواة الذي
 قد روى الرابع ابتر كقوله خلي عوبا علي رسم داب

خلت من يميني ومن يمينه بالها الساكنة الثانية مجزوة محذوفة
لها ضربان الاول مثلها كقوله امن دمنة اقفرت لسمي
ثالثه الضا الثاني اتركقوله تعنف ولا تبتس فما يقض
ثالثا وهذا الضرب اقل اضرب هذا البحر وقد ذكرت
ذلك بقولي **صحا** اي العروض والضرب **واقصره** اي
الضرب **واخذف** الضرب والقرينة علي انه فقط المفعول
المحذوف ذكره فيها معا بعد **واثره** اي الضرب **تكملا**
تنبيهه ان الاول يدخل فثوبه هذا البحر من الزحاف
القبض الا في الجزء الذي قبل الضربين الا بتر من الرابع
والسادس عنك الخليل واحاره فيه الاخفش والزجاج
كما بسط الكلام علي ذلك الذي ما بيني ويدخل عروضيه
دون اضربه واختلف هل القبض في هذا البحر احسن
من التام لكثرة فيه او التام احسن لانه يكثر السواكف
فيه ويدخل الجزء الاول منه التام والشم وقد اسلفنا
ان المحذوف في عروضه الاول من العلل الجارية مجري
الزحاف فيجوز ان يدخل في بعض احوال في القفصة
دون بعضها وان تقل عن الخليل انما جاز قصر
العروض الاول فيجوز التقا الساكنين في غير الضرب
وانما جاز قطع العروض الثانية فتصير فعوانها
علي هذا من العلل الجارية مجري الزحاف وان الزحاف
شدوذها الثاني من ابيات معاينة قوله
ما كلامي المريد ركة بالينة المحذوف يخرج من الضرب
الثالث لكن دخل التام في اوله والبتر في عروضه

وتنظيمه هكذا
بالله له ما ي تميل مد يد ركه ديب ته لحض ردي
فعلت ففول ففول ففول ففول ففول ففول ففول
وقد

هذا وقال التمام **واثره** اي الضرب **تكملا**
تنبيهه ان الاول يدخل فثوبه هذا البحر من الزحاف
القبض الا في الجزء الذي قبل الضربين الا بتر من الرابع
والسادس عنك الخليل واحاره فيه الاخفش والزجاج
كما بسط الكلام علي ذلك الذي ما بيني ويدخل عروضيه
دون اضربه واختلف هل القبض في هذا البحر احسن
من التام لكثرة فيه او التام احسن لانه يكثر السواكف
فيه ويدخل الجزء الاول منه التام والشم وقد اسلفنا
ان المحذوف في عروضه الاول من العلل الجارية مجري
الزحاف فيجوز ان يدخل في بعض احوال في القفصة
دون بعضها وان تقل عن الخليل انما جاز قصر
العروض الاول فيجوز التقا الساكنين في غير الضرب
وانما جاز قطع العروض الثانية فتصير فعوانها
علي هذا من العلل الجارية مجري الزحاف وان الزحاف
شدوذها الثاني من ابيات معاينة قوله
ما كلامي المريد ركة بالينة المحذوف يخرج من الضرب
الثالث لكن دخل التام في اوله والبتر في عروضه

وقد علم مما مر ان بتر عروضه في هذا البيت **المتدارك**
ثم يذكره الخليل رحمه الله تعالى اما لانه لم يبلغه اوله من الخ
لاصوله بدخول التشيع في خشوه وهو مختص بالاعراض
والضرب مع ان استعمال العرب له قليل وكما لم يسه
الخليل لعدم ذكره له سماه كل قوم من العروضيين باسم
فهي بالمتدارك قال بعضهم لان المتدارك لغة المتقارب
وهو متقارب الاسباب والاوتاد وقال ابن واصيل
لانه يذكره الخليل وتداركه غيره سمى بالمتدارك قال
الاسنوني ومقتضى ما ذكره ابن واصيل فتح الرباوي اخترع
بالمحدث لاختراع واحدات ومنعه مع البحر بعد
الليل وبالجب وهو نوع من العدو وبالشقيق لانه
احد المتقارب وبالمستقيم المتكلم لان كلامه اخرا
علي حدة احرف ويغير ذلك **عمود** بدت تم وفي الجزء
ما بينه ورفك وذيل حين ذا البحر فضلا **عمود** بدت
رمزت بالعين الي انه البحر السادس عشر وباليها الي انه
مركب من فاعلت خامس الاجزاء وما سبق انه ممتد
فلم تكرر فاعلت فيه ثمان مرات وباليها الي ان له
عروضيه وبالدالك الي ان له اربعة اضرب العروض
الاولي تامة ولها ضرب واحد مثلها كقوله
فانا عا مرها لحاسما بعد ما كان ما كان من عا مر
الثانية مجزوة صحيحة ولها ثلاثة اضرب الاول مثلها
كقوله فف علي دارهم واكين بين اطلالها والدمع
الثاني مرفك كقوله دارهم بشرعان قد كساها البلي الملوان
وترفيل العروض لاجل التصريح فلا يرد انها غير صحيحة



واعتبر كثير الخبث في هذا المنرب كما في الشاهد فقالوا
 المنرب الاول للعروض الثانية محبوت مرفل والذي
 يقتضيه اطلاقهم جواز الخبث فيه بمن وعدم جعلهم
 للعروض الاولى ضربا ثانيا محبوتا عدم اعتباره كما
 صنع بعضهم ومثنا عليه ومقتضى عدم اعتباره
 وعدم جعلهم المذكور واطلاقهم السابق جواز خبث
 بعض اضرب القصيد دون بعض قتال الثالث
 مزيل كقوله هذه دارهم اقوت ام زبور تحتها الدهور
 يسكون الرا وقد ذكرت ذلك بقولي **ثم** عروضاً وضرباً
وفي حال الجز **صحت** عروضاً وضرباً **ورفل** ضرباً **وزيل**
 ضرباً بقدرته ما علم ان التزويل والتذييل انما يلحقان
 الضرب وكما قلنا العروض للتفريع غير معتبر
 وفي كلامهم تقديم الضرب المرفل فاكذيل فالصحيح
خبث في البحر فضلا عليه ترك خبثه كقوله
 كمة طرحت بمواجة فتلقها رجل رجل ويمر خبث
 بعض اجزاء وتشيعت البعض الاخر ولو غير ضرب لما
 مر ان التشيع يجوز في خبث هذا البحر كقوله
 يا ايل الصب متى غده اقيام الساعة موعده هكذا
 اطلق كثير ومقتضاه جواز خبث بعض اعاريض او
 اضرب القصيد وتشيعت البعض الاخر ويجوز
 تشيعت جميع اجزائه كقوله يا ابن الدنيا مهلا مهلا
 زن ما ياتي وزنا وزنا تبيها ان الاول حكم كثير
 بشذوذ وورد هذا البحر كما وان الطرد استعماله
 محبونا وشذوذ وورد عروضه الثانية المحرقة بانها

الثلاثة الثاني زاد الزمخشري لثمن هذا البحر عرضين
 الاولى محبوتة لها ضرب مثلها والثانية مشتملة لها
 ضرب مثلها ومقتضاه عدم جواز الجمع بين السلامة
 والخبث والتشيعت او اشيعت منها في اعاريض او اضرب
 القصيد الواحدة وبعض ذلك ينافي ما قد مناه وبعضه
 ينافي ما رايناه كثيرا من خبث بعض الاعاريض وتشيعت
 بعضها الاخر فتأمل والحاصل ان هذا اقسام السلامة
 للاجزاء خبث الكل تشيعت الكل سلامة البعض خبث
 البعض مع اتفاق العروض والضرب خبث البعض
 وتشيعت البعض مع اتفاق العروض والضرب ولا
 شبهة في ثبوت هذه الاقسام الخمسة سلامة البعض
 وخبث البعض مع اختلاف العروض والضرب سلامة
 البعض وتشيعت البعض مطلقا خبث البعض وتشيعت
 البعض مع اختلاف العروض سلامة البعض وخبث
 البعض وتشيعت البعض مطلقا وهذه الاقسام
 الاربعة التي هي ستة تفصيلا ثم اربعة صريح بجوارها
 او منعها وان كان حكم بعضها يوجب من اقتضا
 كلامهم كما اسلفناه وانما اعلم **خاتمة** عادت لهم انه
 اذا خرج الجزء بعروض التفسير له من الاوزان الشيعة
 كما لو فنة عند السلف تقول التي لفظ اخر مستعمل تحيا
 للمباركة وموافقة لسنن اوزان الاقدمين كقول
 معمول مستعملين فيقول الي فعلت وكتفا اجل
 متفعلين فيقول الي فعلت وقد عطف الدمايين لذلك
 فضلا فقال اعلم ان الاجزاء المسماة بالتعاضيل التسامكة

من التغير عشرة وتغير بالزحاف تارة وبالعلم اخرى
وقد يجمعان ثم غالب امر العلة ان تكون محضة
وقد تكون جارية مجرى الزحاف ويتفرع عن تلك
الاجزا بسبب كسوف التغيرات لها هذا اخرى والمتفرع
قد لا يشبه بغيرها صلا وقد يشبه واذا اشبه فقد
يكون الاشتباه بجزء سام من تلك الاجزا العشرة وقد
يشبه بجزء اخر مغير وقد يشبه بسالم ومغير معا
ويتضمن ذلك باللام او لا على ما يدخل كل جزء منها
من التغيرات وثانيا باللام على وجوه الاشتباه
ومراتبه فنقول الجزء الاول من الاجزا العشرة السالمة
من التغير فقولن ويدخله من الزحاف نوع واحد
وهو القبح بالطويل والتقارب فيصير فعول بتمريك
اللام ولا ينقل عنه هذه الصيغة ويدخله من العلة
المحضة ثلاثة اشياء في التقارب خاصة القصر فيصير
فعول باسكان اللام ولا ينقل والحذف فيصير فعول
فينقل الى فعل والبشر فيصير فعول وبعضهم يبقيه
على هذه الصيغة وبعضهم يغير عنه بفعل ويدخله
من العلة الجارية مجرى الزحاف ثلاثة الحذف بالتفريق
الاولى من التقارب فيصير فعول فينقل الى فعل
كاست واثم بالطويل والتقارب فيصير فعول
فينقل الى فعلت باسكان العيت والشم فيها ايم فيصير
عول فينقل الى فعل فلهذه ستة اجزا فرعية نشأت
عن فعولن الجزء الثاني معايلن ويدخله من الزحاف
شيان القبح بالطويل والمزج والمضارع فيصير معايلن
فلا



فلا ينقل والكف فينقل فيصير معايلن فلا ينقل ايضا
ويدخله من العلة المحضة شي واحد وهو الحذف بالحوال
والهزج فيصير معايلن فينقل الى فعولن ويدخله من
العلمة الجارية مجرى الزحاف ثلاثة اشياء الحذف بالهزج
فيصير فاعيلن فينقل الى فعولن والشتر بالهزج والمضارع
فيصير فاعيلن فلا ينقل والحزب فيها فيصير فاعيلن
فينقل الى فعولن فلهذه ستة اجزا تفرعت عن معايلن
الجزء الثالث معايلن وليس الا في الواو ويدخله من
الزحاف ثلاثة اشياء العصب بالاضداد المهملة فيصير
معايلن باسكان اللام فينقل الى معايلن والعقل
فيصير معايلن فينقل الى معايلن والتقف فيصير
معايلن باسكان اللام فينقل الى معايلن ويدخله
من العلة المحضة شي واحد وهو القطف فيصير معايلن
باسكان اللام فينقل الى فعولن ويدخله من العلة
الجارية مجرى الزحاف اربعة اشياء العصب بالاضداد المعجمة
فيصير فاعيلن فينقل الى فعولن والقضم فيصير
فاعيلن باسكان اللام فينقل الى فعولن والجمع فيصير
فاعيلن فينقل الى فاعيلن والتقف فيصير فاعيلن باسكان
اللام فينقل الى فعولن فلهذه ثمانية اجزا متفرعة
عن هذا الاصل الجزء الرابع فاع لائن مفروق الراء
وانما يكون في المضارع ولا يدخله من التغير الا الكف
فيصير فاع لائن فلا ينقل فلهذه اربعة اجزا تفرعت عن
هذا الاصل الجزء الخامس فاعيلن ويدخله من الزحاف
الجنب بالمد يد والبيط فيصير فعيلن فلا ينقل ويدخله
من العلة المحضة القطع بالبيط خاصة فيصير فاعيلن

باسكان اللام فينقل الي فعلن باسكان العين فهذان جزان
 تفرعان عن هذا الاصل الجزء السادس متفعّلن مجموع
 الوتر ويدخله من الزحاف ثلاثة اشيا الجزان البسيط
 والرخذ والسريع والمنسرح فيصير متفعّلن فينقل الي
 مفاعلتن والعلين بها والمقتضب فيصير متفعّلن فينقل
 الي مفتعلتن والنجل بما عدا المفتضب فيصير متفعّلن
 فينقل الي فعلتن ويدخله من العلة الخمسة اثبات
 التذييل بالسيط فيصير متفعّلن بنونين ساكتين
 فينقل الي متفعّللات ويثبت هذا التذييل فيصير متفعّللات
 فينقل الي مفاعلات ويطلق فيصير متفعّللات فينقل
 الي مفتعللات ويحذف فيصير متفعّللات فينقل الي فعللات
 والقطع بالسيط والرخز فيصير متفعّلن باسكان اللام
 فينقل الي مفعولتن ثم قلب يثبت هذا القطوع فيصير
 مفعولتن فينقل الي مفعولتن فهذه تسعة اجزا تفرعت
 عن هذا الاصل الجزء السابع فاعلاتن مجموع الوتر
 ويدخله من الزحاف ثلاثة اشيا بالمديد والرمل والنجف
 والنجف الحين فيصير فعلاتن فلا ينقل والكف فيصير
 فاعلاتن فلا ينقل والشكل فيصير فعلاتن فلا ينقل
 ويدخله من العلة الخمسة اربعة اشيا التسبيح بالرمل
 فيصير فاعلاتن بنونين ساكتين فينقل عند الكثيرين
 الي فاعلاتن وعند بعضهم الي فاعلاتن ثم قد يثبت
 هذا التسبيح فيصير فعلياتن فلا ينقل والقصر بالتذييل
 والرمل فيصير فاعلاتن باسكان التا فينقل الي فاعلاتن
 ويثبت هذا المتصور بالرمل فيصير فعلاتن فلا ينقل
 والحد فيهما وفي النجف فيصير فاعلاتن فينقل الي فاعلاتن
 ويثبت هذا المحذوف فيصير فعلن فلا ينقل والبيت

بالمديد



بالمديد فيصير فاعلاتن باسكان اللام فينقل الي فعلن باسكان
 العين ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف التشبيث
 فهذه احدى عشر فرعا لهذا الاصل الجزء الثامن متفاعلتن
 ولا يكون الا في الامل ويدخله من الزحاف ثلاثة اشيا
 الاقمار فيصير متفاعلتن باسكان التا فينقل الي متفعّلتن
 والرقص فيصير مفاعلتن بضم الميم فينقل الي مفاعلتن
 بفتحها والخرز فيصير متفعّلتن باسكان التا فينقل الي
 مفتعلتن ويدخله من العلة الخمسة اربعة اشيا الترفيل
 فيصير متفاعلتن فينقل الي متفاعلاتن ويظهر هذا
 المرفول فيصير متفاعلاتن فينقل الي متفعّللاتن ويظهر
 فيصير مفاعلاتن بضم الميم فينقل الي مفاعلاتن
 بفتحها ويحذف فيصير متفعّللاتن فينقل الي مفتعللاتن
 والتذييل فيصير متفاعلتن بنونين ساكتين فينقل
 الي متفاعلاتن ويظهر هذا التذييل فيصير متفاعلاتن
 فينقل الي متفعّللاتن ويوقف فيصير مفاعلاتن بضم
 الميم فينقل الي مفاعلاتن بفتحها ويحذف فيصير
 متفعّللاتن فينقل الي مفتعللاتن والقطع فيصير متفاعلتن
 باسكان اللام فينقل الي فعلاتن ويظهر هذا القطوع
 فيصير فعلاتن باسكان العين فينقل الي مفعولتن
 والحد فيصير متفاعلتن فينقل الي فعلتن ويظهر هذا
 الاخذ فيصير متفاعلتن فينقل الي فعلتن باسكان العين
 فهذه خمسة عشر فرعا لهذا الاصل الجزء التاسع
 مفعولات ويدخله من الزحاف ثلاثة اشيا
 الجنب بالمنسرح والمقتضب فيصير مفعولات فينقل

بالنجف والنجف فينقل
 الي مفعولتن
 اقوال السنين

الى مفاعيل والطرفين فيها فيصير مفعلات فينقل فاعلات
 والتجدي في المنسرح فيصير مفعلات فينقل الى فعات ويدخل
 من الولة المحضة ثلاثة اشيا الوقف بالسريع والمنسرح
 فيصير مفعولات باسكان التاني فينقل الى مفعولات ويخرج
 هذا الوقف فيها فيصير مفعولات فينقل الى فعات
 ويطوي في السريع فيصير مفعلات فينقل الى فعات
 والتسفي بالسريع والمنسرح فيصير مفعولات فينقل الى
 مفعولات ويخرج هذا المكسوف فيها فيصير مفعولات فينقل
 الى فعات ويطوي في السريع فيصير مفعولات فينقل الى
 التي فاعلت ويخرج فيه فيصير مفعولات فينقل الى فعات
 والاعلم بالسريع فيصير مفعولات فينقل الى فعات باسكان
 العين فهذه احد عشر فعلا هذا الاصل الجزء العاشر
 متفعل من فروع الوند ويدخله من الزخاف ثلاثة
 اشيا بالتحقيق والمجتهد الحين فيصير متفعل فينقل الى
 مفاع لن والكسوف فيصير متفعل فلا ينقل والشكل فيصير
 متفعل فينقل الى مفاع لن ويدخله من العلة المحضة
 القصر مقرونا بالحين في الكفيف فيصير متفعل باسكان
 اللام فينقل الى فعات فهذه اربعة اجزا متفرعة عن
 هذا الاصل فاشيان ان جميع الفروع الثلاثة وسبعون
 جزا ناشئة عن العشرة الاصول فكون الجملة ثلاثة
 وثمانين جزا ما بين اصلي وفرعي ثم هذه الفروع كما
 اسلفناه فاما الاول ما لا يشبه بغيره اصلا وهو
 تسعة عشر فعول فعول فعول فعول فعول فعول فعول فعول
 فعول فاعليات فعليات متفاعلات متفاعلات

مفاعلات

مفاعلات متفاعلات متفاعلات مفعولات فعات
 متفعل في مفاع لن الثاني ما يشبه بغيره وهو ثلاثة
 اضراب ما يشبه بهالم فقط ما يشبه بغيره فقط وما
 يشبه بهما فالاول جزان فقط مفاعليات المتفعل اليه
 متفاعلات المعصوب بالمهملة ومتفعل المتفعل
 اليه متفاعلات المضرب واما غير الاول فعلى حتى مراتب
 الاولى ما يشبه به واحد فقط وهو سبعة اجزا الاول
 مفعول اضراب مفاعليات واعقب مفاعليات الثاني
 متفعلات مذييل متفعلات ومذييل متفاعلات المضرب
 الثالث مفاعلات مذييل متفعلات المجهول ومذييل
 متفاعلات الوقوف الرابع متفاعلات مذييل متفاعلات المجهول
 الخامس فعات متفعلات مفعولات فعات متفاعلات
 السادس فعات متفعلات متفعلات فعات متفاعلات
 السابع فعات متفعلات مفعولات فعات متفاعلات
 الوقوف المرتبة الثانية ما يشبه بالثاني وهو ثلاثة
 اجزا الاول مفاعليات مكسوف مفاعليات ومتفعل مفاعليات
 ومجهول مفعولات الثاني متفعلات مطوي متفعلات
 ومفعول مفاعليات بالاعناد المجهول ومتفعل مفاعليات
 الثالث فعات مكسوف فعات متفاعلات مجموع الوقف ومكسوف
 فعات لاقت مفروق الوقف ومطوي مفعولات المرتبة
 الثالثة ما يشبه بثلاثة وهو جزان الاول فعات
 اشتر مفاعليات واجم مفاعليات ومكسوف فعات
 ومطوي مفعولات المكسوف الثاني فعات بتجريد
 العين مفعولات فعات ومجهول فعات المتحذوف
 ومجهول مفعولات المكسوف واحد متفاعلات المرتبة
 الرابعة ما يشبه بأربعة وهو ثلاثة اجزا الاول فعات

بماض لا اصل

بالكان العين اثم فاعلن ومفعول فاعلن وابتر
 فاعلن واصل مفعولات ومفعول متفاعلن الاخذ
 الثاني مفاعلن مقرون مفاعيلن ومجنون مستعملن
 مجرور الوتد ومتفع لن مفعولن ومفعول متفاعلن
 ومفعول متفاعلن الثالث فاعلن مخدود مفاعيلن
 ومجنون مستعملن المقطوع ومقطوف مفاعيلن ومجنون
 مفعولات المكشوف ومجنون متفع لن المقصور المرتبة
 الخامسة ما يشتم بحمة وهو جزء واحد مفعولن
 اخر مفاعيلن ومقطوع مستعملن وشعث فاعلن
 واقفهم مفاعيلن ومفعول متفاعلن المقطوع ومكشوف
 مفعولات ولا يخفى ان عدد جملة الاجزاء ثلاثة وثلاثون
 باعتبار ما طرأت التغيرات التي اسلفناها انما هو
 مع قطع النظر عن الاشتباه فلهذا كان فيها تكرار
 بحسب اللفظ فان نظر الي الاشتباه واريده التباين
 عن التكرار العقلي عدة جملة الاجزاء ثلاثة واربعين
 جزا ما بين اصلي وفروع لا يخرج وزن الشعر العربي
 عنها وهي الاصول العشرة والشفعة عشر فرعا التي
 لا تشتم بغيرها اصلا وجزا المرتبة الاولى السبعة
 وجزا المرتبة الثانية الثلاثة وجزا الثانية من
 المرتبة الثالثة وهي فعلن الحركات العين وجزات
 من المرتبة الرابعة وهما فعلان الساكن العين
 ومفاعلن وجزا المرتبة الخامسة وهو مفعولن
 فاحفظ ذلك ا مع بعض اختصار وزايدة وتنظيم
 عليه من اوجه الاول انه تعرض لتقسيم العلة الي
 مخففة وجارية مجري الزخاف ولم يتعرض لتقسيم
 الزخاف الي مخفف وجار مجري العلة وقد اسلفنا

ذلك

ذلك الثاني ان اقتصاره في الجزء الخامس الذي هو
 فاعلن على خمسة بالمديد والبيط وقطعه بالبيط
 مبني على اسقاط التدارك واما علي زيادة فاعلن
 فيه فاعلن في البيط على ما تقدم بيا نموذا كثير
 من كلامه مبني على اسقاطه الثالث ان قوله في الجزء
 السادس ثم قد يخفى هذا المقطوع فيصير مفعولن
 اعتبر فيه المفعول اليه مستعمل المقطوع ولو اعتبر المفعول
 عنه ذلك لقال فيصير متفعولنا رة يعتبر المفعول عنه كما
 في قوله في الجزء الثامن ولهم يضر هذا الاخذ فيصير
 متفاعلا بالكان التا ولو اعتبر المفعول اليه متفاعلا فيصير
 فعلن بالكان العين ولعل ذلك للتنبيه على جواز
 الاعتبار في الرابع لم يظهر لي وجه نقل فعلات بالكان
 المعين وبالنون الي مفعولن دون نقل فعلات
 بالكانها واسقاط النون الي مفعول ولا نقل فاعلات
 بالكانها التا الي فاعلات بالنون الساكنة دون نقل
 فاعلات بنحريك التا الي فاعلات بالنون المتحركة
 ولا نقل مفاعيلن بضم اليهم الي مفاعيلن بفتحها مع ان
 المضموم عند التنوين او الترفيل او التذييل اوفق
 بالعربية من الفتوح ولا نقل مفعولات بالكان التا الي
 مفعولات بالنون الساكنة قامل واليه اعلم **القافية**
 جرت عادة اكثر العربيين بذكر علم القافية بعد ذكر
 علم العروض لما بينهما من شدة الاتصال ولم يذكره
 قبله لما قاله الدمايني ان النظر فيه متأخر عن النظر
 في العروض ضرورة ان القافية انما ينظر فيها من
 حيث هي منتهي بيت الشعر فالحق يتحقق كون اللفظ

الذي هي اخره شعرا لم يات النطق فيها والقافية من
 قفا يتقدم اذا تبع ووجه التسمية انها تتبع ما قبلها
 من البيت او تتبع اخواتها والاول اولها لان الوجه
 الثاني لا يجيء في قافية البيت المفرد ولا في قافية البيت
 الاول من جملة ابيات وعلى كلا الوجهين هي فاعلة
 على بابها اولان الشاعر يتقدمها لانها تجري له في البيت
 الاول على السجدة ثم يتبعها في سائر الابيات فهو فاعلة
 بمعنى مفعولة كقصة راضية وقد تكلمت في كنه على القافية
 منه وفوه الوجه الاول سماها اصطلاحا وقد اختلف
 فيه والشهور من الاقوال قولان احدهما قول الافش
 انها الكلمة الاخرى من البيت وثانيها قول الخليل والجرمي
 انها مجموع الساكنين اللذين في اخر البيت وما بينهما من
 المتحركات والمتحرك الذي قبل الساكن الاول وهذا هو
 الراجح للقدم في الاول بان الاتفاق قائم على ان منه
 القوافي قافية يقال لها المتكافؤ وهو ما تواتر فيه اربعة
 احرف متحركة بين ساكنين كما قول العجاج قد جبر الدين
 الاله فجير وقد سلم انها قافية مع نركها من الشعر من كلمة
 ولرجحان قول الخليل اقتضوت عليه في النظم منبها على
 رجحانه فقلت وقافية ما تحرك قبل ساكنة الي ختم على مذهبه علا
وقافية ابتداها في النطق لاني المرتبة لما ساق **ما** اي حرف
تحرك قبل ساكنين هما اخر ساكنين في البيت **الي ختم** للبيت
عليه مذهب علا اي رجع واتفق على هذا المذهب انها
 قد تكون بعض كلمة كما في قوله يقولون لا تملك اسوا تحمل
 وكلمة كما في قوله فعاضيت دموع العين مني صابنة على النحر
 فتي بل دمي سحلي وكلمة وبعض اخرى كما في قوله

دست

دست غفت وهي معالها مطلقا جش وبارح قربة وكلمتين
 كما في قوله كيمود منخرطه اليد من عل وكلمتين وبعض
 اخرى كما مر وحرف اليه الشعر بني رويها ومدتلاه اوها الوصل فاعلا
 الوجه الثاني حروفها التي اذا اتى بها الشاعر في مطلع شعره
 وجب عليه التزامها في بقية ما يعينها كالروي او ولو بغيرها
 كالادخل كما ستعرفه وهي ستة اولها الروي وقد عرفت بقولي
وحرف اليه الشعر بني اي ينسب فيقال قصيدة لامسية
 قصيدة رائية مثلا هو **رويها** اي القافية وسمي رويها
 قيل اخذ من الروية وهي الفكرة لان الشاعر يتفكر
 فيه وقيل من الروايا لكسر وهما الجبل الذي يضم فيه
 شي اي شيء لانه يضم اجزا البيت ويجعل بعضها
 ببعض فابنهما الوصل وقد عرفت بقولي **مد** اي حرف
 من **الله** اي الروي **اوها** بالفتحة هنا وفي جميع ما ياتي اي
 ها بالا الروي **الوصل** فاعلا فحرف المد كالالف في قوله
 وقولي ان اصبت لغدا صابا والواو في قوله سقيت الفيت
 انتها الحيام والياء في قوله وربع عفت اياته منذ ازمان
 وانها لها الضير المتحركة الاخيرة في قوله
 يوشك من فرمت منيته في بعض عراته يوافقها او
 الساكنة في قوله فمارلت ايلي حوله واخاطبه وكها
 القانيث في قوله ثلاثه ليس لها راح الما والبساق والحرة
 وكها التلكت في قوله في كل امرك فاقته وكالها الاصلية
 في قوله اعطيت فيها طائعا او كارهها حذقة عليا في جدارها
 وقسا انمي وعبد افارها وقد علم ان الوصل مختص
 بالروي المتحرك السمي بالمطلق ولعله در الوراق حيث

والله اعلم
بالحق والصدق
والصواب
والرؤى

يقول صلي فقد تقيدت في الحب به والاسار في الحب ذل واعلم انه
لا اشكال في وقوع حرف المد الذي ليس اصله الهمز وصلها ساكنان
ساكننا محضا او جازا التحريك في السعة او مقدار الحركة واما
ان كان اصله الهمز فان كانت الهزة ساكنة وقع وصلها
لا يفتاح ابدلت ابدال المحضا وان كانت متحركة كواحي
فيجوز وقوعها ايضاً وصلها ولو مع حرف المد الاصل كما في قوله
ولولا لم كنت سموت بحر هومي في منظم الغرات راجي وكنت
اذله من وقد بقاع يشجع راسه بالفهر راجي ويحل علي
ان الهزة ابدلت ابدال المحضا وكذا قدرها يسبق في هذا
البيت ولم يقد رها مخففة التفتيد القياس لانها لو خففت
لكان مخففاً في قلمها فكما لا يوصل بالهمزة لا يوصل مخففاً
وقد جزم من جنى في قوله الشاعري كما شتم فقولوا انما
الفتح للؤلؤ بان الروي ليس اللام بل الواو مخففة من الهزة
اذ لو كان اللام لكانت الواو بعد ها وصلها ولا يخلو ما
ان تكون مخففة او مدالة فان كانت مخففة امتنع قبلها
وصلها اذ المخففة كالمخففة كما مروا ان كانت مدالة ابدالاً
محضا واخرجت عن الهمز بالهيئة لزم ان يحوي مجزئ واو
اولو حيث صارت الي ادل لانه ليس في الاسما ما اخره واو
قبلها صفة فكان يجب علي هذا ان يقال انما الفتح للوي
تفتين ان يكون الروي الواو دون اللام وقل من تفتت
له كذا في الدمايني ومديلي ذى الهما الخروج ولين قيل
روي ردفها يا اخا العلي ثالثها الخروج وقد عرفت بقوي
ومد اي حرف مد **يلي** اي الهما ايها الوصل **الخروج**
كالالف في يواتقها في البيت السابق والواو في قوله فقيمة
لك الناس ما يسونه واليا في قوله والموت اني يشارك نعله

وسمي

وسمي خروجا لخروجه وتجاوزة الوصل التابع للروى راجعها
الروى وقد عرفت بقوي **و** حرف **لين** ساكنان حرف مد اولا
قيل روي ساكنان من كلمته او من كلمة اخري **ردفها** اي
اتقافية **يا اخا العلي** كالالف في قوله وهل يعنى من كان
في المصراع الثاني والواو في سحوب في البيت السابق في البسيط
والواو في قوله سائل بني اسد ما هذه الصوت واليا في قوله
بعيد الشباب عصوجان مشيب واليا في قوله والفا قولها
سدا وبمينا سيد ردفا لا يخلو الروي كدرف الرالك
الذي يركب خلفه لانسان سبق الروي نطقاً موخر عنه رتبة
لانه دون في الكزوم وهو واجب اتفاقاً حيث يلتقي ساكنان
اذا البيتة تقول ابلغ النعاف عني ما لكا انه قد طال
حيي وانتظار لسهل الانتقال من احد الساكنين الي الاخر
ما كذا الذي هنالك وعلي قول الاكثر حيث يتكمل البيت عدد
اجزاء اوزته وينقص من منزبه حرف متحرك اوزته اي
حرف ساكن مع حركة ما قبله كما في القطع والفهر ليقوم
المد الذي هناك مقام المحذوف فيقع التبادل بين العروص
والمنرب واجاز سيبويه في كتاب القوافي استعمال ذلك لغير
ردف قاله لقيام الوزن بالحرف الصحيح واشد ولقد رجلت
العي ثم زجرتها قد ما وقلته عليك غير معد وعلي قول
ضيف حيث لم يتكمل البيت عدد اجزاد اوزته ونقص من
منزبه حرف متحرك اوزته وانما لم يوجب الجمهور هنا لبيتا
البيت علي النقص فلم يلزم التعويض عن المحذوف من
منزبه بخلاف حالة استكمال البيت واما ما عدا ذلك فالروى

عند الخليل نظرا الى الاصل فيجوز عنده الجمع بين درهم
 وادم مثلا واوجه غيره وهذا الاصح والظاهر على كلا
 القولين يجوز الجمع بين الالف المبذولة من المهمزة
 والالف غير المبذولة نظرا الى اللفظ واما وجوب التزامها
 والروى في غير كلمتها ففي المعجم عند الاثرين كما
 نقله بعض شراح الحاشي اما اذا كان الروى في تغيير
 كلمتها وليس ضميرا ولا بعضه فالالف ليست تاسيسا
 اصلا فلا يلزم اعادتها كقول عنقرة ولقد خشت بان
 اموت ولم تدر للحرب دائرة علمي انبي ضمتهم
 الشامي محض ولم اشتمها والناذرية ولم اتهم ادي
 وذلك لان بعد الالف عن اخر القافية قاصد بعدم
 التزامها لولا ما فيها من فصل المد المقصود عندهم
 اظهار الاعتناء به فاذا انضم الي البعد الانفصال قومي
 المانع وضعف الموجب فلم يتعمل تاسيسا وانما جعلت
 تاسيسا اذا كان الروى في الكلمة الاخرى ضميرا او بعضه
 لان شدة احتياج الضمير لما قبله يعارض الانفصال
 ولهذا جعلوه رابطا في الصلة والصفة والحال والجنس
 لطلبه لما قبله فبقي التعلق الي اظهار ما في الالف من
 فصل المد سالما عن المعارض وسيت تلك الالف تاسيسا
 لانها تقدمها علمي جميع فروق القافية اشبهت اس
 البناء سادسها الدخيل وقد عرفت بتولي **الدخيل**
 حاله كونه **بحرف فيصلا** اي فاصلا بين التاسيس والروى
 وهو حال لازمة وسمي دخيلا لانه كالدخيل في العوم

لمجئته

لمجئته علمي خلافا للاصل لانه يجوز اختلافه مع وقوعه
 بود حرق لا يجوز اختلافه فالاصل ان يكون اوي بعد م
 خواز الاختلاف لانه اقرب الي اخر القافية مما قبله فلما
 خالف هذا الاصل صار كانه ما حقت في القافية ومداخل
 فيها وقيل لدخوله بين التاسيس والروى وهما سكتهم
 هاهمضها مونت تبني محرك روي ابا الملا كذا هم وقف
 حرف مد سوي الف تانيث الحاق ومد تاصلا وتنوين
 او نون خفيف موكد ومطلقها الوصول والقصد ما خلا
 ثم شربت اذكر الحروف التي لا يجمع ان تكون روي وهي
 سبعة علمي ما ذكره ابن جنبي واقره الدياسني وغيره
 فقلت **وقوعها سكتهم** اي العرب ووقوعها **هافهم**
 ووقوعها **مونت تبني** اي تاسيس حرف **محرك** كل وعه كضربه
 وضميرها وكفاطه ولما هي **رويا** اي منع **الملا** اي العروضيون
 خلافا لها الاصلية كما في الشبه والوجه وهما في الضمير
 والمونت التابعتين لساكن كما في منه واساءه وكما في
 القناه والقناه فيجوز وقوع هذه الثلاث **رويا كذا**
همز وقف اي الهمزة الذي يبدله قوم من الالف وقفا
 نحو رايت رجلا وهذه خلا ويريد ان يضمنها
 وكذا **حرف مد سوي الف** بالسكون بنية الوقف **تانيث**
الحاق ينقل حركة الهمزة الي التنوين قبلها اي او
 الحاق وسوي حرف **مد تاصلا** فدخل في سوي ذلك
 الف الاثنين وواو الجماعة في نحو ذهبوا لا في نحو رموا
 ويا المتكلم الساكنة في نحو غلامي لا المتحركة ولا الياني
 نحو عصاي ويا المخاطبة في نحو اذهبي لا في نحو اخشي
 والف الاطلاق وواوه ويا وه كما في الروب والحيام

وهائي

وازمان ومن ذلك الالف والواو والياء اللاحقة المجرور
 بحذف لام اذا اطلق نحو لم يخش لم يفهم يرم فان الواو
 ح حروف اطلاق زوايد لامات اللغات لان الكلمة
 لا يوقف عليها برد لامتها معها ودخل ايضا الالف
 والواو والياء الملاحقات للمضائر كرايتها وهذا غلامه
 ومررت به ورايتها ورايتهم ومررت بهم والالف
 المبدي لم تثنى التوكيد الحقيقية وتقا ومن تنوين
 المنصوب وتقا فلا يجوز وقوع شيء من ذلك روي اما
 الف الثانية كاني حلي والالف اللاحقة كاني ارمي وحرف
 المد الاصلي كاني الهدي والعدي وكاني يد عور يفرز
 وكاني قوله نروح ونغدو بحاجاتنا وحاجات من عايش
 لا تنقضي تموت مع المرح حاجاته وتقبله حاجة ما بقي فيجوز
 وقوعها روي وان كانت اللاحقة جعلها وصلا وكذا
تنوين الالف والواو **خفيف موكدا** فلا يجوز وقوعها
 روي واما المتع ان تكون هذه الحروف السبعة روي
 لان اكثرها ليست اصولا بل زوايد على بنية الكلمة
 وليست قوية في نفسها فاشبهت الحركات في امتناع
 وقوعها روي وبعضها وان كان اصلا شبه الضعيف
 الحركة وورد قليلا وقوع الواو في نحو اضربوا والياء في
 نحو اضربي روي واقل من ذلك وقوع الياء الساكنة
 في نحو غلامي روي واجاز قوم وقوع الف الثانية
 روي قال ابن جني وهو شاذ في الاستعمال قال بعضهم
 وقد يكون ثوب التوكيد الحقيقية روي على نادر
 كقوله تعالى ارسات الهم بين اطلاقها واكثرت وتكر
 فيه بعضهم يانه يجوز ان تكون مخففة من الثقيلة وتقل

بعضهم

بعضهم ان قوما اجازوا وقوعها المتقلبة عن الثانية
 روي اذ كان ما قبلها مشددا لمطية فاسدة يجوز في حرف
 ثانية ان تكون روي وان تكون وصلا اليها الاصلية
 المحركة ما قبلها وذا الثانية وكاف الخطاب ويا **النسب**
 الخفيفة والالف الاصلية هو المجرور او الزائدة للماضي
 او الثانية والياء الاصلية الساكنة المكسور ما قبلها
 والواو الاصلية الساكنة المضموم ما قبلها والميم اذا
 وقع قبلها الياء والالف كقوله زروا الذي وقف على
 قمرها فكانت بك قد نقلت اليها وكقولك
 ليكن ليها انا ذا اليك وما عدا هذه الاحرف الثانية
 وتلك الاحرف السبعة لا يكون الا روي كذا في شرح
 الخرجية للبصري ثم القافية تنقسم اليه مطلقة
 ومقيدة وقد ذكرت بقولي **ومطلقها الوصول**
ما خلا عن الوصل مجرور وتوجيه الاشياء روي وهذا
 هو تعارض سم تحركا اعتلا روي فما قبل المقيد فالداخل
 مثلوا تاسيس فردفها خلا الوجه الثالث حركاتها التي
 اذا اتى بها الشاعر في مطلع شعره وجب عليه التزامها
 في بقية وهي ست حركة الروي المطلق المسماة بالمجري
 وحركة ما قبل الروي المقيد المسماة بالتوجيه وحركة
 الدخيل المسماة بالاشباع وفتحة ما قبل التاسيس المسماة
 بالرمس وحركة ما قبل الردف المسماة بالحد وحركة ها الوصل
 المسماة بالنفاذ كما ذكرت ذلك بقولي **مجري** يفتح اليه ينطق
 بسم **وتوجيه الاشياء** بنقل كسوة الهمزة الي اللام **وسما**

بسبب مصلية اي القافية **وحد** بما مصلية فذال مجتزأ **وقاد**
 بذال مجتزأ **سم** علي التوزيع والترتيب **مجركا** اي حركة **اعلا**
 اي علا ونال **رويا** مطلقا وسيت حركته بحركته لانها مبدئ جريان
 الصوت بالوصل ومشاه **فمجركا** اعني **ما** اي حرف **قبل** الرومي
المقيد وسيت حركته توجيهها لا تقرر في غير هذا الفن ان
 الحركة قبل الساكن كالحركة عليه فكان الرومي موجه بها
 اي مضيوز او جهين سكون ومجركا كالشوب الذي له
 وجهان **مجركا** اعني **الدخيل** وسيت حركته اشباعا
 لاشباعها الدخيل وتقويته علي اخويه في الوقوع قبل
 الرومي التباسي والردف لسكونها والتخويل اقوي من
 الساكن **فمجركا** اعني **متلونا** **سيسي** وسيت حركته رسا
 اخذت قولهم رست الشيء اي ابتدائه علي خالفان حركة
 ما قبل التباسي اول لوازم القافية وفيها خفا لانها
 بيض حرف خفي وهو الالف واذا كانت الالف خفيا فالبيض
 اولي بالخفا قاله ما بيني **مجركا** اعني **متلونا** **ردف**
 وسيت حركته حذو الالف الشاعرة بحذوها في القوافي
 لتتفق الارداف لزوما او خفانا وحكمها في الاتعاق
 والاختلاف حكم الودف فان كان الودف الخافلا تلت
 هي الافتحة ضرورة ان الالف لا يكون ما قبلها الا
 مفتوحا وان كان واو اويا فحيث جاز تعاقبها جاز
 اختلاف **الحذو** **مجركا** اعني **هاخلي** اي مضي في قول
 ومدنلا اوها الوصل فاعقلا وسيت حركته تفاقا
 لان مضمون الحزف بالارداف والتباسي والعدم
 نوعت **طلا** ذات اطلاق **وفي** ضدها **جلا** الوجه الرابع
 انواعها

انواعها اعلم انها تنوعت باعتبار ان فيها تنوعها
 الي مطلقة ومقيدة وقد مدد منها ما ذكرته بقولي باعتبار
الارداف ينقل كسرة الهمزة الي اللام مصدرا ورفعه جعله
 ردفا **والتباسي** **والعدم** بضم فسكون اعمد عدم الارداف
 فالتباسي **نوعت** القافية **طلا** اي شعبة كما رمزت اليها
 بالطلا فنافية **ذات اطلاق** انواعها **وفي** اي ستة كما رمزت
 اليها بالواو و**مدها** اعني المقيدة انواعها **جلا** اي
 ثلاثة كما رمزت اليها بالميم وبيان ذلك ان المطلقة
 هي الموصولة اما بحرف لين او بها وكلا اما مردفة او
 موسسة او مجردة من الودف والتباسي فهذه
 ست صور حاصلة من ضرب ثلاثة في اثنين فالموصولة
 بحرف اللين المردفة كقوله ومن اين الوجه لليلج ذنوب
 والموصولة بالها المردفة كقوله عمت الديار محلها ومقامها
 في الموصولة بحرف اللين الموسسة كقوله وليد اقا سبه بطي للكلاب
 والموصولة بالها الموسسة كقوله في ليلة لا نومي بها جدا
مجركا علي الاكوابها والموصولة بحرف اللين المجردة كقوله
 ولم اعطكم بالطوع مالا ولا عرضي والموصولة بالها المجردة
 الافتق نال العلم بهمة والمقيدة هي الخالية عن الوصل
 وهي اما مردفة او موسسة او مجردة من الودف والتباسي
 فهذه ثلاث صور فالمردفة كقوله كد عيش ضائر للزوال
 والموسسة كقوله وعزرتني وزعتك انك لاني في الضيق تاسر
 والمجردة كقوله قد جبر الدين الاله فجير وهذه الانواع
 الشعبة بالنسبة اربعون نوعا لان الودف اما الف
 او واو اويا والوصل اما الف او واو اويا اوها ساكنة
 او مفتوحة او مضمومة او مكسورة فاذا ضم الي ثلاثة

الردف التامس والتجريد حصل للمقتدة خمسة اقسام
واذا ضربت ثلاثة الردف والتامس والتجريد حصل
للمطلقة خمسة وثلاثون ويجمع كلا هذا المجمدول

| المطلقة وهي الموصولة | | | | | | | | | |
|----------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| حجرة | قمر | قمر | قمر | قمر | قمر | قمر | قمر | قمر | قمر |
| سنة | ماجا | ماجا | ماجا | ماجا | ماجا | ماجا | ماجا | ماجا | ماجا |
| مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه |
| بالالف | بالالف | بالالف | بالالف | بالالف | بالالف | بالالف | بالالف | بالالف | بالالف |
| مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه |
| بالواو | بالواو | بالواو | بالواو | بالواو | بالواو | بالواو | بالواو | بالواو | بالواو |
| مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه | مردفه |
| بالياء | بالياء | بالياء | بالياء | بالياء | بالياء | بالياء | بالياء | بالياء | بالياء |

توالي سكوتين انتهى ترادف واربعة قد ذكرها فاسفلا
تكاوس ترالك تواتر قد عيها خلف روبا
قد ابتلي ومنها ما ذكرته بقولي **توالي سكوتين انها**
ايي انها البيت يقال له ترادف فسمي القافية المشتملة
عليه قافية المترادف لترادف السكوتين فيها كقوله
ابلق النعان عني ما لكانه قد طال جسي وانتظار **توالي**
احرفه اربعة قد ذكرها اي انها البيت بان تكون بين
ساكني القافية **فاسفلا** من اربعة كذلك من ثلاثة
واثنين وواحد يقال له **علي التوزيع والترتيب**
تكاوس بالسكوت بنية الوقف **توالي** فسمي القافية
المشتملة على التوالي اربع متحركاته ساكنها قافية
التكاوس كما في قوله قد جبر الدين الاله فجهو سميبت
بذلك

توالي
الوقف
بالسكوت

بذلك اخذ من تكاوس الابل اي ازحامها عليه الماء
لازحام الحركات بينها وقيل من تكاوس البيت
اي سلك بعضه على بعض وقيل من تكاوس البعبع
ايه متشبه على ثلاث قوائم كان هذا الوزن كما قاله
المقتاد بقولي اربع حركات اشبه البعبع الذي
خالف عادته في الشيء وتسمي القافية المشتملة على
توالي ثلاث متحركاته بين ساكنها قافية التراكب
كقوله لم يلقها سومة قلمي ولا مملك وسميت بذلك
لان حركاتها تتواليها لان بعضها يركب بعضها وتسمي
القافية المشتملة على التوالي متحركتين بين ساكنها
قافية المتدارك كقوله سقط اللوا بين الدخول فحمل
وسميبت بذلك لان المتحرك الثاني فيها ادرك الاول
وسمي القافية المشتملة على متحرك واحد بين ساكنها
قافية المتواتر كقوله خانيك بعض الشراهن من بعض
وسميبت بذلك لان الساكن الثاني جاء بعد الاول بفترة
بينهما بسبب توسط المتحرك فاشبه تواتر الابل اي
مجيئي شي من هاتم شي اخر مع انقطاع بينهما الوجه الذي
معيوبها وقد ذكرتها بقولي **وقل ايها الطالب عيسها**
ايه عيوب القافية ثمانية احدها وثانيها وثالثها ورابعها
خلف اي اختلاف **روبا** مفعول مقدم للفعل بعده **قيل**
ابتلي اي اصاب واختلافه اما اختلاف حركاته او اختلاف
ذات وكل منهما اما بقريب او بعيد فاختلافاته اربعة
ذكرتها على هذا الترتيب فقلت
بضم وكسر او بفتح وغيره وحرف قريب او تباعد متزلا

القافية كما فعلت والاقعاد يختص بالكمال ولا يصح
 عده من عيوبها بل هو من عيوب غير هذا ولهذا
 لم اعده منها ومنه قوله انا وهذا الحي من بني عبد المطلب
 اكله قومهم فيناد ما جنة ونالديهم اجنة ودماء
 ففروض البيت الاول حذا وعروض الثاني تامة
 واجري الاختصاص الاقصاد في الطويل واجازه فيه
 وجعله فيه الجمع بين مقبوضة وعروضة مخدوفة
 ومنع ذلك التحليل واختلف النقل عن الاختصاص فقبل
 كان يجوز مع اضرب الطويل الثلاثة وقبل كان
 يجوز مع الثاني والثالث فقط وفهم من تخصيصي
 المحظ بانه ان العيوب الانية يجوز استعمالها في البيت
 مع قبح وكراهة وسادسها **السناد** بكسر السين
 وهو على الصحيح من اقوال **خلف** اي اختلاف
 عارض **ما قبل الروي** اي من حروف القافية من
 سناد اخذ من قولهم خرج بنو فلان متساندين
 اي على رايات شتى لا يقودهم رئيس واحد فهم
 مختلفون غير متفقين لان قوافي القصيدة
 الشاملة على السناد لم تتفق الاتفاق المألوف في النظام
 القوافي واقسام خمسة سناد الردف وسناد التأسيس
 وسناد الاشباع وسناد الحذف وسناد التوجيه كما ذكرت
 ذلك بقولي **وفصلا** اي قسم **لارداف** بعض من
 قوافي القصيدة دون بعض كقوله
 اذا كنت في حاجة مرلا فارسل حكيما ولا توصيه

عروفي

وان

وان باب امر عليك التوي فشاوركما ولا تعصبه
 فالقافية الاولى مرد وفندون الثانية **عروفي**
تأسيس بعض من قوافي القصيدة دون بعض كقوله
 لجان صدوز الامر بيدك للفق كما عقابه لم تلقه بينه
 اذا الارض لم تجعل علي فزوجها واذا في عن دار الهوان مراحم
 فالقافية الثانية موسسية دون الاولى **وخلف ما**
 اي خوف **يحيى** **دخيل** **في التحرك** **مسحلا** اي مطلقا اي
 سوا كات الاختلاف بضم وكسر او بفتح وغيره كقوله
 وكنا كفصني بانه ليس واحد يزول على الحالات عن رأي واحد
 تبدل بي خلافا للثبوت غيره وخليته ما اراد تباعد
 فدخيل القافية الاولى مكسور ودخيل الثانية مضموم
 ولا يجوز ان ياتي زهير تحت كل حال فاقبلت اسما كالفور ابادر
 فقبلت يميني يوم اضرب خالدا ونجبه عني الحديد المظلم
 فدخيل القافية الاولى مكسور ودخيل الثانية مفتوح
 وهذا القبح من اختلافه بالضم والكسر **خلف ما** اي حرف
قبل ردف **بالتقاء** **وغيره** من ضم او كسر كقوله
 لقد ابح الخبا على جوار كان عيونهن عيون عيون
 كاني بين خافيتي عقاب يربك حمامة في يوم غين
 فان ما قبل الردف في القافية الاولى مكسور وفي
 الثانية مفتوح وكبرمون بضم ما قبل الواو مع
 مصطفون بفتح **وخلف ما** اي حرف **قبل** روي ذي
تعبير تحركا اي في التحرك مطلقا **اعتلا** هذه المسائل

كذلك

كقولهم وقائم الاعماق خاوي المشرق بفتح الراء مع قوله
الف شي ليس بالراعي الحق بكسر الميم مع قولهم
سرا وقد اوتناوين العتق بفهم الخوقية ثم نبرمت
عليها اسمها الاقسام الخمسة بقولي **ردف** متعلق بنصف
قدم علي اداة الشرط للضرورة واللام بمعنى الي
وتاسيس **والاشباع** ان نصف لفظ سناد **وحذو**
وتوجيه بان تقول سناد الردف وسناد التأسيس
وسناد الاشباع وسناد الحذو وسناد التوجيه **بالاسم**
لكل من الاقسام الخمسة **تخصلا** ووجه التسمية ظاهر
ومذهب الخليل ان سناد التوجيه فحش من سناد
الاشباع ومذهب الاخفش انه اخف منه لكثرة
في اشعارهم ومستكمل باو اذا من جميعه خلا نصيب
ان من غير هينه خلا ثم ذكرت انقسام البيت الكامل
الاجزا باعتبار سلا من جميع السناد او مؤشده
فحشا فقط اي باو ونصب نقلت **وبيت مستكمل**
اجزا بحره يقال له **باو اذا من جميعه** اي السناد خلا
ويقال له **نصيب** ان من غير هينه اي الهين
من السناد خلا كالسناد بالفتح مع غيره دون هينه
كالسناد بالضم مع الكسر فعلم انه لاو ولا نصيب
في المجزوء ولا في الشطو ولا في المنهول لان الباء
في الاصل الفخر والنصب في الاصل بمعنى الانتصاب
وهو التناول وفيما ذكرته من بيتي الفخر والتناول
وعلم ان الباء اشرف من النصيب لان الباء في الاصل

١٢٥
ادل علي العظم من النصيب في الاصل هذا ما مشى
عليه ضاحك التوجيه وغيره قال الدماميني وظاهر
كلام الاخفش انها مترادفات مساها ما استكمل
اجزا بحره وعدم منه السناد وايضاها التكرير
لفظا ومقصدا بدون **ز**ها التضمن ربطا بما تلا
وسا بها **ايضاوها** اي القافية وهو **التكرير** كلمة
الروزي **لفظا ومقصدا** بان تعيد ما بلغظها
ومعناها **بدون زها** اي بدون سبعة ابيات
كما رزيت اليها بالزاي تفصل بين الاولى والثانية
وكما زاد القرب بينهما اشتد القبح وفحش العيب
فا فحش الايضا ما كان بين بيتين متواليين
في البيت بعد بينهما الثاني للفتح سبعة علي ما صدر
به الدماميني وقال بعضهم عشرة وسمي ايضا لما
فيه من تواطؤ الكلمتين وتوافقهما لفظا ومعنى
واما تكرير كلمة الروزي لفظا فقط او معنى فقط
فليس بايضا وزعم بعضهم ان الايضا ليس بعيب
واختلف في المعروف مع التكرير الذي ذهب اليه
الاخفش وجزم به ابن القطاع انه ليس بايضا
لاختلافهما معنى وفي تضرب المونثة القافية مع
تضربه للمذكر المخاطب والاثرون علي انها ايضا
ولا ايضا في نحوهم تضرب بكسر الباء الروزي مخاطبا
به المذكر مع لم تضرب في مخاطبا به المونثة ولا في نحو
منديا بالثقف الاطلاق مع تضربا بالغا لاثني ولا
في نحو اضرب مع تضرب ولا في تكرير اسم الجلالة

لقد دبت الاستكثار منه وكثرت في اشعار العرب اجتماع
مثل ازري به واودي به فقال كثير لا يطا فيه اجراء
للمضمر المتصل بحرف الجر مجري المتصل بالفعل فكان
كلمات الروي مختلفة وقال المبرد هو ايطا وثا منها
التفني وهو ربط الكلمة روي البيت السابق
بما بيت **تلا** ما بان تفتقر اليه في الافادة يكن ان
كان الاقتدار في اصل الافادة كان عيبا اتفاقا كقوله
ولهم وردوا الجفار علي قيمهم ولهم اصحاب يوم عكاظ الخ
شهدت لهم موافق صارات وثقت لهم بمن الظن مني
وان لم يكن في اصلها كقوله ان امير المؤمنين قد نبى
علي الطريق علما مثل الصوي قد ذهب البحر ميو جماعة
ان ليس بغيث لانه لو كنت علي قوله قد نبى الكا
الكلام تاما ومذهب الفراء انه عيب وسمي تفنيينا
لان الشاعر ضمن البيت الثاني معنى البيت الاول
لانه لا يتم الا بالثاني اما اذا ربط شي من البيت السابق
بغير كلمة روي بالبيت اللاحق فليس بتفنيين كما
نقله الدماميني عن ابن العباس واقره قال وسماه
تقليقا معنويا ووجه بان كلمة الروي محل الوقف
واللاستراحة فاذا افتقرت لما بعد هالم يصح الوقف
عليها فخرجت عن اللايق بها اما اذا سلمت هي
من الاقتدار فلا عيب لانتفاء هذا المخذور كقوله
وما وجد اعرابية قد فت بها هروف النوى من حيث لم تظنت
تمت احواليب الرجا وخيمة بعد فلم يقد ر لها اتمنت
اذ اكرت ما العضاة وليبة ورج الصبا من نحو جلد ارنه

بالك

اي

بالكثير من لوعة غيراتي اظا من احشائي علي ما اجت
ومثله كثير ونقل البصري عن بعضهم ان هذا
ايضا عيب وقد كملت **نبلا** فياذا ادع للفت
محمد الصبان واعذر تفضلا **وقد كملت** هذه المنظومة
نبلا بضم النون لا يجني علي الحاذق ما فيه من
التورية لانه يحتمل معنيين قريبا وهوان يكون نبلا
تميزا مخولا عن الغا على اي كمل نبلا اي تفضلها
وشرفها وبعبارة وهوان يكون محمولا بحال محزونة
اي حالة كثرها موافقة نبلا في العدة لانها ثلاثة
وثنائون بيتا وعدة نبلا بالجمع ثلاثة وثنائون
وهذا المعنى هو المقصود اصابة بقريته كتابة
نبلا بالمداد الاحمر وهي خفية علي من لم يبرعها
بكتوبه بالمداد الاحمر **نبلا** الواثق عليها **ادع**
للغني الفقير الي رحمة مولاه **محمد الصبان**
هذه النسبة سرت لي من والدي المتقي الصالح
الشيخ علي الصبان رحمه الله تعالى وانما نسب
هو اليها لانه كان في ابتدا امره ببيع الصابون
فتركه خوفا من يقع في نفس الميزان فيعضب
الله تبارك وتعالى كما اخبرني بذلك وليست
خشيته من الله تعالى فيما ذكر امر استغرابا منه فقد
كان يتهمه كثيرا ويصوم كثيرا وقد شاهدت
منه امور كثيرة تدل علي نور بصيرته وهنياء
سيرته فعده الله برحمته وفتح له في الجنة **واعذر**

تفضيلا منك ناظرها المذكور في مباحثه في اختصارها
وفيهما تنفق عليه بعد احسان التزامه من مجال مناقشه
فان سبب الاول قصد تسهيل الحفظ. واما الثاني
فمن العلوم ان الانسان محل النسيان وان المرء
غير معصوم وان بلغ الغاية من حدة الذهب
وجودة القرينة وغزارة العلم وسعة الفهم كثيرا
ما يعرف القائل مجال المناقشة ويحمله على تجرعه
سبب من الاسباب كضيق النظم مع المبالغة في
الاختصار **خاتمة** في ضرورات الشعر التي لا يجوز
لناثر وقد قصرها بعض المتأخرين في ثلاثة
اقسام المذف والتغيير والزيادة فالحذف يقصر
المدود وترخيم غير المنادي مما يصلح للندا وترك
تنوين المنصرف وتنوين الشدد والتغيير كتحليل
الونث وتانيث المذكر وقطاع همزة الوصل ووصل
همزة القطع وفك المدغم وادغام المفلول وتقليل
المعطوف والفعل بالاجنبي بين التابع والمتبوع
والزيادة كزيادة حرف كالف الاشباع في قوله اعوذ
بالله من القرب واليا في العيارين والدرهم
او تنوين النادى المبني وتنوين ما لا ينصرف وزيادة
حرفين كالالف واللام في الوجد والترضي عليهما
في بعض ذلك الخلق المذكور في كتب العربية
وابنه تعالى اعلم مسأله الله العظيم بحاجه حبيب
محمد عليه الصلاة والسلام ان يغفر لنا
ذنوبنا

ذنوبنا ويستقر في الدارين عيوبنا ويحتم لنا
ولا خزانة بالايام انه كرمه جليل خات **قال**
مولفه وافق الفراغ من تبیین هذا الشرح المبارك
يوم الاثنين المبارك خمس ليال مضت من
شعبان المبارك سنة ثلاث وثمانين هـ والف
من الهجرة النبوية علي ما فيها افضل الصلاة
والعلاء وكان الفراغ من رقم هذه الصفحة
ليلة الثلاثاء الاربعاء الحادية والعشرين
من شهر شعبان المبارك

سنة ست وثلاثين
وما تبين
والفا
سم



لا ١٢٤
ورق
الحا

